

مغنى اللبيب

ابن هشام الانصاري ج 1

[1]

مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب تأليف الامام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف أبى أحمد بن عبد الله بن هشام، الانصاري، المصري المتوفى في سنة 761 من الهجرة حقه وفصله، وضبط غرائبه محمد محيى الدين عبد الحميد عفا الله تعالى عنه

[2]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على سايب نعمائه، والشكر له سبحانه على وافر آلائه، وصلاته وسلامه على صفوة الصفوة من رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه. اللهم إني أحمدك حمد المعترف بتقصيره وقصوره، المقر بخطاياہ وذنوبه، المؤمل في واسع رحمتك وعظيم فضلك، أن تشمله بعفوك، وتسيل عليه جميل سترك، فإنك - يا رب - أنعمت متفضلاً، وتطولت مبتدئاً، ولن يخيب راجيك، ولن يرد سائلك. وبعد، فأني منذ أكثر من عشرين عاماً أنشأت شرحاً على كتاب (مغنى اللبيب، عن كتب الاعاريب) أوعب كتب العلامة أبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري، المصري، وكنت قد تنوقت في هذا الشرح على قدر ما يستحقه الاصل من العناية وبذل الوسع، وكنت أعود إليه بين الحين والحين فأزيد فيه ما يجد لى من البحث، حتى أوفيت على الغاية، وبلغت من ذلك ما تمنيت. ولكني لم أظفر إلى يوم الناس هذا بناسر يقوم بإظهاره لقراء العربية، إذ كان الناشرون لهذا النوع من المؤلفات إنما يقدمون على نشر ما يعتقدون أنهم راجحون من ورائه الريح الجزيل، فهم يقدمون ويقدرون ويقدمون ثم يقدمون أو يحجمون وقد كان من نصيب هذا الكتاب أن يحجم من عرفت من الناشرين عن الانفاق عليه، رغم تهافت كثرتهم على مؤلفاتي، وليس فيه من عيب عندهم إلا أنه كتاب كبير الحجم، وقراءؤه في طبقات شروحه القديمة قلة لا نسد نهمهم، ولا تغنى عندهم، ومن آيات ذلك أنى عرضت على ثلاثة من الناشرين الواحد بعد الآخر التوفر على نشر هذا الكتاب، وكان أحدهم يوافق رضى النفس منشراح الصدر، حتى إذا علم أن الكتاب يقع في أربع مجلدات صخام أوسعني عذراً.

[3]

[4]

ولقد رأيت أن أحتال لظهور هذا الكتاب، فأظهر كتاب (مغنى اللبيب) أول الامر مجرداً عن شرحي عليه: في مظهر يدعو إلى الرغبة فيه والاقبال عليه، حتى إذا عرفه من لم يكن يعرفه، وتطلبه من ليست له به سابقة، استطعت - إن كان في الاجل بقية - أن أخرج مرة أخرى مع الشرح. فألى إخوانى في مشارق البلاد العربية ومغاربها الذين أحسنوا الظن بى فرغبوا في أن أذيع هذا الشرح، وما فتئوا يتقاضونني أن أخرج لهم، أقدم كتاب (مغنى اللبيب) في مرأى يسر نواظرهم، وبطمئن قلوبهم، وأنا على موعدة معهم - إن شاء الله تعالى - أن أظهرهم على ما في هذا الكتاب الجليل من محاسن، وما بذله مؤلفه فيه من جهد، وما أفرغ في جمعه وتحقيقه من طاقة، والله المسئول أن يحقق لى ولهم الامال، وأن يجنبني وإياهم الخطأ والخلل والزبغ، إنه سبحانه أكرم مسئول، وهو حسبي وإياهم ونعم الوكيل. كتبه المعترز بالله تعالى محمد محيى الدين عبد الحميد

[5]

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب (مغنى اللبيب، عن كتب الاعراب) هو الامام الذى فاق أقرانه، وشأى من تقدمه، وأعيان من يأتي بعده، الذى لا يشق غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الورع، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الانصاري، المصري. ولد بالقاهرة، في ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة 1309 من الميلاد). لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرغل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى المزني، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الاشارة له إلا الورقة الاخيرة، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقه أول الامر على مذهب الشافعي، ثم تحنل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته بخمس سنين. تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والافتدال على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا، وكان - مع ذلك كله - متواضعا، براء، دمث الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب.

[6]

قال عنه ابن خلدون: (مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه) وقال عنه مرة أخرى: (إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشئ عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه). ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالعك من روجه علائم الاخلاص والرغبة عن الشهرة وذبوع الصيت، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتبا على حروف المعجم، وندلك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود، أو نذكر لك الذى حدث به إن لم نعلم وجوده، وهاكها: (1) الاعراب عن قواعد الاعراب، طبع في الأستانة وفي مصر، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى، وقد طبع هو وشرحه مرارا أيضا. (2) الالغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية، صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في مصر. (3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، طبع مرارا، وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه ثلاثة شروح: أحدها وجيز وقد طبع مرارا، وثانيها بسيط لا يزال رهين القماطر، وثالثها وسيط، مطبوع في ثلاثة أجزاء. (4) التذكرة، ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلدا، ولم نطلع على شئ منه (5) التحصيل والتفصيل، لكتاب التذليل والتكميل، ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات. (6) الجامع الصغير، ذكره السيوطي، ويوجد في مكتبة باريس.

[7]

(7) الجامع الكبير، ذكره السيوطي. (8) رسالة في انتصاب (لغة) و (فضلا) وإعراب (خلاف) و (أيضا) و (هلم جرا) ونحو ذلك، وهى موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن، وهى برمتها في كتاب (الاشباه والنظائر النحوية) للسيوطي. (9) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم، موجودة في مكتبة برلين. (10) رفع الخصاصة، عن قراء الخلاصة، ذكره السيوطي، وذكر أنه أربع مجلدات. (11) الروضة الادبية، في شواهد علوم العربية، يوجد بمكتبة برلين، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جنى. (12) شذور الذهب، في معرفة كلام العرب، طبع مرارا. (13) شرح البردة، ذكره السيوطي، ولعله شرح (بانة سعاد) الآتى. (14) شرح شذور الذهب المتقدم، طبع مرارا، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضا. (15) شرح الشواهد الصغرى، ذكره السيوطي، ولا ندرى أهو الروضة الادبية السابق ذكره، أم هو كتاب آخر؟ (16) شرح الشواهد الكبرى، ذكره السيوطي أيضا، ولا ندرى حقيقة حاله. (17) شرح قصيدة (بانة سعاد) طبع مرارا. (18) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية، يوجد في مكتبة ليدن. (19) شرح قطر الندى، وبل الصدى، الآتى ذكره، طبع مرارا، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضا.

[8]

(21) عمدة الطالب، في تحقيق صرف ابن الحاجب، ذكره السيوطي، وذكر أنه في مجلدين. (22) فوح الشذا، في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب (الشذا، في مسألة كذا) تصنيف أبي حيان، يوجد في ضمن كتاب (الاشباه والنظائر النحوية) للسيوطي. (23) قطر الندى وبل الصدى، طبع مرارا، ولنا عليه شرح مطبوع. (24) القواعد الصغرى، ذكره السيوطي. (25) القواعد الكبرى، ذكره السيوطي. (26) مختصر الانتصاف من الكشاف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التى

ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف، واسم كتاب ابن المنير (الانتصاف من الكشاف) وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين. (27) المسائل السفرية في النحو، ذكره السيوطي. (28) معنى اللبيب عن كتب الاعراب، طبع في طهران والقاهرة مرارا، وعليه شروح كثيرة، طبع منها عدد واف، من ذلك شرح للدماميني وآخر للشمني، وحاشية للامير وأخرى للدسوقي، ولنا عليه شرح مسهب، نسال الله أن يوفق إلى طبعه، ومعنى اللبيب هذا هو الذي أقدمه اليوم في هذا الثوب القشيب. (29) موقد الازدهان وموقظ الوسنان، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو، يوجد في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وباريس. وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل: ليلة الخميس - الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة 1360 من الميلاد) رحمه الله رحمة واسعة وأسبغ على جدته حلل الرضوان.

[9]

بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا ومولانا الشيخ الامام العالم العلامة جمال الدين رحلة الطالبين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، الانصاري، قدس الله روحه، ونور ضريحه (1) أما بعد حمد الله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله، فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تنجح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدينية، وأصل ذلك علم الاعراب، الهادي إلى صوب الصواب، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادا لله شرفا كتابا في ذلك، منورا من أرجاء فواعده كل حالك، ثم إنني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر، ولما من الله [تعالى] على في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا، واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبع فيه مقفات مسائل الاعراب فافتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها. فدونك كتابا تشد الرجال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة ب (الاعراب عن قواعد الاعراب) حسن وقعها عند أولى الالباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشدرة من عقد نحر، بل

(1) تختلف النسخ في هذه المقدمة، وظاهر أنها ليست من كلام المؤلف

[10]

كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررت، مفيد لما قررت، وحررت، مقرب فوائده للافهام، واضع فرائده على طرف الثمام، ليناها الطلاب بأدنى إلمام، سائل من حسن خيمه، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء طعى به القلم، أو زلت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد، وأرخته من التعب، وصيرت القاصي يناديه من كتب، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكيو، وأن الصارم قد ينبو، وأن النار قد تخبو، وأن الانسان محل النسيان، وأن الحسنات يذهبن السيئات: 1 - ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ؟ ! * كفى المرء نبلا أن تعد معاييه وينحصر في ثمانية أبواب. الباب الاول، في تفسير المفردات وذكر أحكامها. الباب الثاني، في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها. الباب الثالث، في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الطرف والجار والمجور، وذكر أحكامهما. الباب الرابع، في ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها. الباب الخامس، في ذكر الاوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها. الباب السادس، في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها الباب السابع، في كيفية الاعراب الباب الثامن، في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وأعلم أنني تأملت كتب الاعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور، أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوائين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية. فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا

[11]

ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى: (هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب) ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: (إنك أنت السميع العليم) ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضا، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: (كنت أنت الرقيب عليهم) ذكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فضلا، أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له؟ والخلاف في كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو (إذا السماء انشقت) أو إن في نحو (وإن امرأة خافت) أو الظرف في نحو (أفأى الله بشك) أو لو في نحو (ولو أنهم صبروا) وفي كون أن وإن وصلتهما بعد حذف الجار في نحو (شهد الله أنه لا إله إلا هو) ونحو (حصرت صدورهم أن يقاتلوكم) في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله: 2 - [إذا قيل أي الناس شر قبيلة؟] * أشارت كليب بالاكف الاصابع [ص 643] أو نصب بالفعل [المذكور] على حد قوله: 2 - [لدن بهز الكف يعسل منته] * فيه كما عسل الطريق الثعلب [ص 525 و 576] وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصى أمل القلم، وأعقب السأم، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعتي، فإنك تجد به كنزا واسعا تنفق منه، ومنهلا سائغا ترده وتصدر عنه. والامر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالاعراب، كالكلام في اشتقاق اسم، أهو من السمة كما يقول الكوفيون أو من السمو كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على ألفه، لم حذف

[12]

من البسمة خطأ؟ وعلى باء الجر ولامه، لم كسرتنا لفظا؟ وكالكلام على ألف ذا الاشارية، أرائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟ والعجب من مكى بن أبى طالب إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الاعراب مع أن هذا ليس من الاعراب في شئ، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيروها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد (1) فيها من اللغات، وما روى من القراءات، وإن لم يبين على ذلك شئ من الاعراب. والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفى. وقد تجنبت هذين الامرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية. ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذى قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته، سميت به (معنى اللبيب، عن كتب الاعراب) وخطابى به لمن ابتدأ في تعلم الاعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الاسباب. ومن الله تعالى أستمد الصواب، والتوفيق إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخلط، والفهم من الزيغ والزلل، إنه أكرم مسئول، وأعظم مأمول.

(1) في نسخة (وما ذكر فيها من اللغات) (*)

[13]

الباب الاول في تفسير المفردات، وذكر أحكامها وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمن معناها الاسماء والظروف، فإنها المحتاجة إلى ذلك، وقد رتبها على حروف المعجم، ليسهل تناولها، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا، لمسييس الحاجة إلى شرحها. (حرف الالف) الالف المفردة - تأتي على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفا ينادى به القريب، كقوله: 4 - أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * [وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملي] ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذى للقريب (يا) وهذا خرق لاجماعهم. والثانى: أن تكون للاستفهام، وحقيقته: طلب الفهم، نحو (أزيد قائم) وقد أجز الوجهان في قراءة الحرمة (أمن هو قانت آناء الليل) وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، وبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) ويقربه سلامته من دعوى المجاز، إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر، أي المخاطب بقوله تعالى: (قل تمتع بكفرك قليلا) فحذف شيئان: معادل الهمزة والخبر، ونظيره في حذف المعادل قول أبى ذؤيب الهذلى: 5 - دعاني إليها القلب، إنى لامره * سميع، فما أدرى أرشد طلابها [ص 43 و 628] تقديره: أم غى، ونظيره في مجئ الخبر كلمة (خير) واقعة قبل أم (أفمن يلقى

[14]

في النار خير أمن يأتي آمنة يوم القيامة) ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت، لصحة قولك: ما أدري هل طلابها رشد، وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل، وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل، لصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك، وقد قالوا في قوله تعالى: (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت): إن التقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يوحده، ويكون (وجعلوا لله شركاء) معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني، وقالوا: التقدير في قوله تعالى: (أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة) أي كمن ينعم في الجنة، وفي قوله تعالى: (أفمن زين له سوء عمله فرأه حسناً) أي كمن هداه الله، بدليل (فإن الله يصل من يشاء ويهدي من يشاء) أو التقدير: ذهبت نفسك عليهم حسرة، بدليل قوله تعالى: (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: (كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميماً) أي أمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار، وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: (أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها) (أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله). والالف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام: أحدها: جواز حذفها، سواء تقدمت على (أم) كقول عمر بن أبي ربيعة: 6 - بدالي منها معصم حين جمرت * وكف خضيب زينب بينان فو الله ما أدري وإن كنت دارياً * بسيع رميت الجمر أم شمان ؟ أراد أبسيع، أم لم تتقدمها كقول الكميت: 7 - طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب * ولا لعباً منى وذو الشيب يلعب أراد أذو الشيب يلعب ؟ واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة:

[15]

8 - ثم قالوا: تحبها ؟ قلت: بهرا * عدد الرمل والحصى والتراب فقليل: أراد أتحبها، وقيل إنه خبر، أي أنت تحبها، ومعنى (قلت بهرا) قلت أحبها حباً بهرني بهرا، أي غلبني غلبة، وقيل: معناه عجباً، وقال المتنبي: 9 - أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا * والبين جار على ضعفى وما عدلا أحيا: فعل مضارع، والأصل أحيا، فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقل شئ قاسيته قد قتل غيري، والاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: (وتلك نعمة تمنها على) وقوله تعالى: (هذا ربي) في المواضع الثلاثة، والمحققون على أنه خبر، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالابطال بالحجة، وقرأ ابن محيصن (سواء عليهم أندرهم أم لم تنذرهم) وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: (وإن زنى وإن سرق ؟) فقال: (وإن زنى وإن سرق). الثاني: أنها ترد لطلب التصور، نحو (أزيد قائم أم عمرو) ولطلب التصديق، نحو (أزيد قائم ؟) وهل مختصة بطلب التصديق، نحو (هل قام زيد) وبقيّة الأدوات مختصة بطلب التصور، نحو (من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟). الثالث: أنها تدخل على الأثبات كما تقدم، وعلى النفي نحو (ألم نشرح لك صدرك) (أو لما أصابكم مصيبة) وقوله: 10 - ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * إذا ألقى الذي لاقاه أمئالي ؟ [ص 69] ذكره بعضهم، وهو منتقض بأم، فإنها تشاركها في ذلك، تقول: أقام زيد أم لم يقم ؟. الرابع: تمام التصدير، بدليلين، أحدهما: أنها لا تذكر بعد (أم) التي للأصراب كما يذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أعد، وتقول: أم هل قعد،

[16]

والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بضم قدمت على العاطف تنبئها على أصلتها في التصدير، نحو (أو لم ينظروا) (أفلم يسبوا) (أثم إذا ما وقع أمتهم به) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو (وكيف تكفرون وأنتم تنلى عليكم ؟) (فأين تذهبون) (فأنى تؤفكون) (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) (فأى الفريقين) (فما لكم في المناققين فئتین) هذا مذهب سيويه والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في (أفلم يسبوا) (أفمنضرب عنكم الذكر صفحاً) (أفإن مات أو قتل انقلبتم) (أفما نحن بميتين): أمكثوا فلم يسبوا في الأرض، أنهلمكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، نحن مخلدون فما نحن بميتين، وبضعف قولهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد [في جميع المواضع] أما الأولى فلدعوى حذف الجملة، فإن قول بـ بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه، لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظاً، مع أن في هذا التجوز تنبئها على أصالة شئ في شئ، أي أصالة الهمزة في التصدير، وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في (أفمن أهل القرى): إنه عطف على (فأخذناهم بغتة) وقوله في (أنا لمبعوثون أو أبأونا) فيمن قرأ بفتح الواو: إن (أبأونا) عطف على الضمير في (مبعوثون) وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: (أفغير دين الله يبغون): دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أتولون فغير دين الله يبغون.

[17]

فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فتد لثمانية معان: أحدها: التسوية، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي) و (ما أدري) و (ليت شعري) ونحوهن، والطابط: أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) ونحو (ما أبالي أقمت أم قعدت) ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بقيامك وعدمه. والثاني: الانكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب، نحو (أفصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا) (فاستفتهم الربك البنات ولهم البنون) (أفسحر هذا) (أشهدوا خلقهم) (أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) (أفعيينا بالخلق الاول) ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا، لان نفي النفي إثبات، ومنه (أليس الله بكاف عبده) أي الله كاف عبده، ولهذا عطف (وضعنا) على (ألم نشرح لك صدرك) لما كان معناه شرحنا، ومثله (ألم يدرك يتيما فأوى، ووجدك ضالا فهدى) (ألم يجعل كيدهم في تضليل، وأرسل عليهم طيرا أبابيل) ولهذا أيضا كان قول جرير في عبد الملك: 11 - ألتستم خير من ركب المطايا* وأندى العالمين بطون راح مدحا، بل قيل: إنه أمدح بيت قائله العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا ألبتة. والثالث: الانكار التويخي، فيقتضي أن ما بعدها واقع، وأن فاعله ملوم، (2 - معنى الليب 1)

[18]

نحو (أتعبدون ما تحتون) (أغير الله تدعون) (أثفكا آلهة دون الله تريدون) (أتأتون الذكران) (أتأخذونه بهتانا) وقول العجاج: 12 - أطربا وأنت فنسرى* والدهر بالانسان دواى؟ [ص 681] أي تطرب وأنت شيخ كبير؟. والرابع: التقرير، ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشئ الذي تقرره به، تقول في التقرير بالفعل: أضربت زيدا؟ وبالفاعل: أنت ضربت زيدا، وبالمفعول: أزيدا ضربت، كما يجب ذلك في المستفهم عنه، وقوله تعالى: (أأنت فعلت هذا) محتمل لارادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولارادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرًا به، لان الهمزة لم تدخل عليه، ولانه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: (بل فعله كبيرهم هذا). فإن قلت: ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: (ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير) على التقرير؟. قلت: قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي، لا التقرير بالنفي، والاولى أن تحمل الآية على الانكار التويخي أو الإبطالي، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ. والخامس: التهكم، نحو (أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد أبائنا). والسادس: الامر، نحو (أأسلمتم) أي أسلموا. والسابع: التعجب، نحو (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل). والثامن: الاستبطاء، نحو (ألم يان للذين آمنوا). وذكر بعضهم معاني آخر لا صحة لها.

[19]

تنبه - قد تقع الهمزة فعلا، وذلك أنهم يقولون (وأى) بمعنى وعد، ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: وفى يفى، وونى ينى، والامر منه إه، بحذف اللام [للامر] وبالهاء للسكت في الوقف، وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور، وهو قوله: 13 - إن هند المليحة الحسنة * وأى من أضمرت لخل وفاء فإنه يقال: كيف رفع اسم إن وصفته الاولى؟ والجواب: أن الهمزة فعل أمر، والنون للتوكيد، والاصل إين بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الياء لانتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله: 14 - لتقرعن على السن من ندم* إذا تذكرت يوما بعض أخلاقي وهند: منادى مثل (يوسف أعرض عن هذا) والمليحة: نعت لها على اللفظ كقوله: 15 - * يا حكم الوارث عن عبد الملك* والحسنة: إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه: 16 - يعود الفضل منك على قريش* وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى* بأجود منك يا عمر الجوادا وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف، أي عدى يا هند الخلة الحسنة، وعلى الوجهين الاولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفى، من غير أن يعين لها الموعود، وقوله (وأى) مصدر نوعي منصوب بفعل الامر، والاصل وإيا مثل وأى من، ومثله (فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) وقوله (أضمرت) بناء التانيث محمول على معنى من مثل (من كانت أمك؟).

(أ) بالمد - حرف لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكره سيبويه، وذكره غيره. (أيا) حرف كذلك، وفى الصحاح أنه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر: 17 - أيا جيلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها وقد تبدل همزتها هاء، كقوله: 18 - فأصاخ يرجو أن يكون حيا * ويقول من فرح: هيا ربا (أجل) بسكون اللام - حرف جواب مثل نعم، فيكون تصديقا للمخبر، وإعلاما للمستخبر، ووعدا للطالب، فتقع بعد نحو (قام زيد) ونحو (أقام زيد) ونحو (أضرب زيدا) وقيد الملقى الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهى، وقيل: لا تجئ بعد الاستفهام، وعن الاخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها، وقيل: تختص بالخبر، وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ما تكون بعده. (إذن) فيها مسائل: الأولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرف، وقيل: اسم، والأصل في (إذن أكرمك) إذا جئتني أكرمك، ثم حذف الجملة، وعوض التنوين عنها، وأضمرت أن، وعلى القول الأول، فالصحيح أنها بسيطة، لا مركبة من إذ وأن، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة، لا أن مضمرة بعدها. المسألة الثانية: في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: في كل موضع، وقال أبو على الفارسي: (في الأكثر، وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقا،

إذ لا مجازة هنا ضرورة) اه. والأكثر أن تكون جوابا لان أو لو مقدرتين أو ظاهرتين، فالأول كقوله: 19 - لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها * وأمكنتني منها إذا لا أقيلها وقول الحماسي: 20 - لو كنت من مازن لم تستبح إبلى * بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان [ص 257] إذا لقام بنصري معشر خشن * عند الحفيظة إن ذو لوتة لانا فقوله (إذا لقام بنصري) بدل من (لم تستبح) وبدل الجواب جواب، والثانى نحو أن يقال: أتيتك، فتقول: (إذن أكرمك) أي: إن أتيتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله، إذن لذهب كل إله بما خلق، ولعلا بعضهم على بعض) قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدر، إن لم تكن ظاهرة. المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تبدل ألفا، تشبيها لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون، لأنها كنون لن وإن، روى عن المازني والمبرد، وينبنى على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالالف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن القراء إن عملت كتبت بالالف، وإلا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف. المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية، يقال: أتيتك، فتقول: (إذن أكرمك) ولو قلت (أنا إذن) قلت (أكرمك) بالرفع، لفوات التصدير، فأما قوله:

21 - لا تتركني فيهم شطيرا * إني إذا أهلك أو أطيرا فمؤول على حذف خبر إن، أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت (إذا يا عبد الله) قلت: (أكرمك) بالرفع، للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابن عصفور الفصل بالنداء، وابن بابشاذ الفصل بالنداء والنداء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع، ولو قيل لك (أحكك) فقلت (إذن أظنك صادقا) رفعت، لانه حال تنبيه - قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو (وإذن لا يلبثون خلافاك إلا قليلا) (فإذن لا يأتون الناس نقيرا) وقرئ شادا بالنصب فيهما، والتحقيق أنه إذا قيل: (إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك) فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا، أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب، لان ما بعدها مستأنف، أو لان المعطوف على الأول أول ومثل ذلك (زيد يقوم وإذن أحسن إليه) إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان. (إن المكسورة الخفيفة - ترد على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون شرطية، نحو (إن ينتهوا يغفر لهم) (وإن تعودوا نعد) وقد تفتنر بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها إلا الاستثنائية، نحو (إلا تنصروه فقد نصره الله) (إلا تنفروا يعذبكم) (وإلا تغفروا لي وترحميني أكن من الخاسرين) (وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن) وقد بلغني أن بعض من يدعى الفصل سئل في (إلا تفعلوه) فقال: ما هذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟. الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو (إن الكافرون

إلا في غرور) (إن أمهاتهم إلا اللأئى ولدنهم) ومن ذلك (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) أي: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، فحذف المبتدأ، وبقيت صفته، ومثله (وإن منكم إلا واردها) وعلى الجملة الفعلية نحو (إن أردنا إلا الحسنى) (إن يدعون من دونه إلا إنانا) (وتظنون إن لبثتم إلا قليلا) (إن يقولون إلا كذبا). وقول بعضهم: لا تأتي إن النافية إلا وبعدها إلا كهذه الآيات، أو لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة (إن كل نفس لما عليها حافظ) بتشديد الميم، أي ما كل نفس إلا عليها حافظ، مردود بقوله تعالى: (إن عندكم من سلطان بهذا) (قل إن أدري أقرب ما توعدون) (وإن أدري لعله فتنة لكم) وخرج جماعة على إن النافية قوله تعالى: (إن كنا فاعلين)، (قل إن كان للرحمن ولد) وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: (ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه) أي في الذي ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الأول (مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم) وكأنه إنما عدل عن ما لئلا يتكرر فيثقل اللفظ، قيل: ولهذا لما زادوا على ما الشرطية ما قبلوا ألف ما الأولى هاء فقالوا: مهما، وقيل: بل هي في الآية بمعنى قد، وإن من ذلك (فذكر إن نفعت الذكرى) وقيل في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل (سرايل تفيكم الحر) أي والبرد، وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة، وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك: عظ الطالبين إن سمعوا منك، تريد بذلك الاستبعاد، لا الشرط. وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: (ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده) الأولى شرطية، والثانية نافية، جواب للقسم الذي أدنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوبا. وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي

[24]

والمبرد إعمالها عمل ليس، وقرأ سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين، ونصب عبادا وأمثالكم، وسمع من أهل العالية (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) و (إن ذلك نافعك ولا ضارك) ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: (إن قائم) وأصله إن أنا قائم، فحذفت همزة أنا اعتباطا، وأدغمت نون إن في نونها، وحذفت ألفها في الوصل، وسمع (إن قائما) على الاعمال، وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت مردود، لأن المحذوف لعله كالثابت، ولهذا تقول (هذا فاض) بالكسر لا بالرفع، لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدره الثبوت، وحينئذ فيمتنع الإدغام، لأن الهمزة فاصلة في التقدير، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: (لكننا هو الله ربى). الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين: فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين، لنا قراءة الحرميين وأبى بكر (وإن كلا لما ليوفينهم) وحكاية سيبويه (إن عمرا لمنطلق) ويكثر إهمالها، نحو (وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) (وإن كل لما جميع لدينا محضرون) وقراءة حفص (إن هذان لساحران) وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان، ومن ذلك (إن كل نفس لما عليها حافظ) في قراءة من خفف لما وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبا، والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا، نحو (وإن كانت لكبيرة) (وإن كادوا ليفتنونك) (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ودونه أن يكون مضارعا ناسخا، نحو (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) (وإن تننك لمن الكاذبين) ويقاس على النوعين اتفاقا، ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ، نحو قوله: 22 - شلت يمينك إن قتلت لمسلما * جلت عليك عقوبة المتعمد

[25]

ولا يقاس عليه خلافا للاخفش، أجاز (إن قام لانا، وإن قعد لانت) ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم (إن يزبنك لنفسك، وإن يشينك لهيه) ولا يقاس عليه إجماعا، وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى. الرابع: أن تكون زائدة، كقوله: 23 - ما إن أتيت بشئ أنت تكرهه * [إذن فلا رفعت سوطي إلى يدي] وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت، أو اسمية كقوله. 24 - فما إن طبنا جبن ولكن * منايانا ودولة آخرينا وفى هذه الحالة تكف عمل (ما) الحجازية كما في البيت، وأما قوله: 25 - بنى غدانة ما إن أنتم ذهبا * ولا صرفا ولكن أنتم الخزف في رواية من نصب ذهبا وصريفاف، فخرج على أنها نافية مؤكدة لما. وقد تزايد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله: 26 - يرحى المرء ما إن لا براه * وتعرض دون أدناه الخطوب [ص 679] وبعد ما المصدرية كقوله: 27 - ورج الفتى للخير ما إن رأيت * على السن خيرا لا يزال يزيد [ص 38 و 304 و 679] وبعد ألا الاستفتاحية كقوله: 28 - ألا إن سرى ليلى فبت كئيبا * أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا وقيل مدة الانكار، سمع سيبويه رجلا يقال له: أخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال: أنا إنيه ؟ منكرا أن يكون رأيه على خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب أنها تزايد بعد لما الإيجابية، وهو سهو، وإنما تلك أن المفتوحة.

وزيد على هذه المعاني الاربعة معنيان آخران، فزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما مر في (إن نفعت الذكرى) وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ، وجعلوا منه (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) وقوله عليه الصلاة والسلام (وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، وقوله: 29 - أتغضب إن أدنا قتيبة حزنا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم ؟ [ص 35 و 36] قالوا: وليست شرطية، لان الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت. وأجاب الجمهور عن قوله تعالى (إن كنتم مؤمنين) بأنه شرط جئ به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا. وعن أبة المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يذكر للتبرك، أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام. وأما البيت فمحمول على وجهين: أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب، والأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أدنى قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز. الثاني: أن يكون على معنى التبيين، أي أتغضب إن تبين في المستقبل أن أدنى قتيبة حزتا فيما مضى، كما قال الآخر: 30 - إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة * ولم تجدى من أن تقرى به بدا أي يتبين أنى لم تلدني لثيمة.

وقال الخليل والمبرد: الصواب (أن أدنا) بفتح الهمزة من أن، أي لان أدنا، ثم هي عند الخليل أن الناصبة، وعند المبرد أنها أن المخففة من الثقيلة، ويرد قول الخليل أن أن الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لان المكسورة، نحو (وإن أحد من المشركين استجارك). وعلى الوجهين يتخرج قول الآخر: 31 - إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن * عارا عليك، ورب قتل عار [ص 134 و 503] أي إن افتخروا بسبب قتلك، أو إن يتبين أنهم قتلوك. (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون - على وجهين: اسم، وحرف. والاسم على وجهين: ضمير المتكلم في قول بعضهم (أن فعلت) بسكون النون، والاكثرون على فتحها وصلا، وعلى الاثبات بالالف وقفا، وضمير المخاطب في قولك (أنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن) على قول الجمهور: إن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب. والحرف على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع، وتقع في موضعين، أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع نحو (وأن تصوموا خير لكم) (وأن تصبروا خير لكم) (وأن يستعففن خير لهن) (وأن تعفوا أقرب للتقوى) وزعم الزجاج أن منه (أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس) أي خير لكم، فحذف الخبر، وقيل: التقدير مخافة أن تبروا، وقيل في (فأله أحق أن تخشوه): إن أحق خبر عما بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي (والله ورسوله أحق أن يرضوه) كذلك، والظاهر فيهما أن الاصل أحق بكذا. والثاني: بعد لفظ دال

على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع نحو (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم) (وعسى أن تكرهوا شيئا) الآية، ونحو (يعجبنى أن تفعل) ونصب نحو (وما كان هذا القرآن أن يفترى) (يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة) (فأردت أن أعيبها) وخفض نحو (أوذينا من قبل أن تأتينا) (من قبل أن يأتي أحدكم الموت) (وأمرت لأن أكون) ومحتملة لهما نحو (والذى أطمع أن يغفر لي) أصله في أن يغفر لي، ومثله (أن تبروا) إذا قدر في أن تبروا أو لئلا تبروا، وهل المحل بعد حذف الجار جر أو نصب ؟ فيه خلاف، وسيأتي، وقيل: التقدير مخافة أن تبروا، واختلف في المحل من نحو (عسى زيد أن يقوم) فالمشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل: على المفعولية، وإن معنى (عسيت أن تفعل) قاربت أن تفعل، ونقل عن المبرد، وقيل: نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإن المعنى دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل، والتقدير الاول بعيد، إذ لم يذكر هذا الجار في وقت، وقيل: رفع على البديل سد مسد الجزأين كما سد في قراءة حمزة (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لانفسهم) مسد المفعولين. وأن هذه موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعا كان كما مر، أو ماضيا نحو (لو لا أن من الله علينا) (ولو لا أن ثبتناك) أو أمرا كحكاية سيبويه (كتبت إليه بأن قم). هذا هو الصحيح. وقد اختلف من ذلك في أمرين: أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر، زعم أنها غيرها، بدليلين، أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، ولا قائل به.

والجواب عن الاول أنه منتقض بنون التوكيد، فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد واتفاق، وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق. وعن الثاني أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معني المضارع أثرت النصب في لفظه. الامر الثاني: كونها توصل بالامر، والمخالف في ذلك أبو حيان، زعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سمع من ذلك فإن فيه تفسيرية، واستدل بدليلين، أحدهما: أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر، الثاني: أنهما لم يقعوا فاعلا ولا مفعولا، لا يصح (أعجبنى أن قم) ولا (كرهت أن قم) كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع. والجواب عن الاول أن فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضارع والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يسلم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو (والخامسة أن غضب الله عليها) إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا. وعن الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الاعجاب والكراهية بالانشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كى، لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا، وإنما تقع مخفوفة بلام التعليل. ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه (كتبت إليه بأن قم) وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله: 32 - [هن الحرائر لا ربات أحمره * سود المحاجر] لا يقرآن بالسور [ص 109 و 675]

وهذا وهم فاحش، لان حروف الجر - زائدة كانت أو غير زائدة - لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله. تنبيه - ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن، ونقله اللحياني عن بعض بنى صباح من ضبة، وأنشدوا عليه قوله: 33 - إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب وقوله: 34 - أحاذر أن تعلم بها فتردها * فتركها ثقلا على كما هيا وفي هذا نظر، لان عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة، لا مجزوم. وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتم الرضاعة)، وقول الشاعر: 35 - أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا [ص 697] وزعم الكوفيون أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها أن الناصبة أهملت حملا على (ما) أختها المصدرية، وليس من ذلك قوله: 36 - ولا تدفني في الفلاة، فإننى * أخاف إذا مامت أن لا أذوقها كما زعم بعضهم، لان الخوف هنا يقين، فإن مخففة من الثقيلة. الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً) (علم أن سيكون) (وحسبوا أن لا تكون) فيمن رفع تكون، وقوله: 37 - زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا * أبشر بطول سلامة يا مربع

وأن هذه ثلاثية الوضع، وهي مصدرية أيضا، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافا للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئا، وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا، وربما ثبت كقوله: 38 - فلو أنك في يوم الرخاء سألتنى * طلاقك لم أبخل وأنت صديق وهو مختص بالضرورة على الاصح، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الامران، وقد اجتمع في قوله: 39 - بأنك ربيع وغيث مربع * وأنت هناك تكون الشمال الثالث: أن تكون مفسرة بمنزلة أي، نحو (فأوجينا إليه أن اصنع الفلك) (ونودوا أن تلکم الجنة) وتحتل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر، فتكون في الاول أن الثنائية لدخولها على الامر، وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسم. وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة، وهو عندي متجه، لانه إذا قيل (كتبت إليه أن قم) لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب، ولهذا لو جئت بأى مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع. ولها عند مثبتها شروط: أحدها: أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها (وآخر دعواهم أن الحمد لله). والثاني: أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز (ذكرت عسجدا أن ذهبا) بل يجب الاتيان بأى أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو (كتبت إليه أن ما أنت وهذا). والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه (وانطلق

الملا منهم أن امشوا) إذ ليس المراد بالانطلاق المشى، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشى المشى المتعارف، بل الاستمرار على الشئ. وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى: (أن اتخذى من الجبال بيوتا) مفسرة، ورده أبو عبد الله الرازي بأن قبله (وأوحى ربك إلى النحل) والوحى هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال بيوتا. والرابع: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال (قلت له أن افعل) وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله) أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعليه هذا فيقال في هذا الضابط: أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لامرتني، لأنه لا يصح أن يكون (اعبدوا الله ربي وربكم) مقولا لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره، لأن المفسر عين تفسيره، ولا أن تكون مصدرية وهى وصلتها عطف بيان على الهاء في به، ولا بدلاً من ما، أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيد وابن مالك، والقياس معهما في ذلك، وأما الثاني فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول، نعم إن أول القول بالامر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع. فإن قيل: لعل امتناعه من إجازته لأن (أمر) لا يتعدى بنفسه إلى الشئ المأمور به إلا قليلاً، فكذا ما أول به.

[33]

قلنا: هذا لازم له علي توجيهه التفسيرية، ويصح أن يقدر بدلاً من الهاء في (به) ووهم الزمخشري فمنع ذلك، طنا منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد، وألغى موجود حساً فلا مانع. والخامس: أن لا يدخل عليها جار، فلو قلت (كتبت إليه بأن افعل) كانت مصدرية. مسألة - إذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو (أشرت إليه أن لا تفعل) جاز رفعه على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها نافية، وعليهما فإن مفسرة، ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية، فإن فقدت (لا) امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب. والوجه الرابع: أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع: أحدها - وهو الأكثر - أن تقع بعد لما التوقيتية نحو (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سئ بهم). والثاني: أن تقع بين لو وفعل القسم، مذكورا كقوله: 40 - فأقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم أو متروكا كقوله: 41 - أما والله أن لو كنت حراً * وما بالحر أنت ولا العتيق هذا قول سيبويه وغيره، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جئ به لربط الجواب بالقسم، ويبيده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك والثالث - وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله: 42 - ويوما توافقنا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم في رواية من جر الظبية.

[34]

والرابع: بعد إذا، كقوله: 43 - فأمهله حتى إذا أن كأنه * معاطى يد في لجة الماء غامر (1) وزعم الاخفش أنها تزداد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم، وجعل منه (وما لنا أن لا نتوكل على الله) (وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله) وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضمن ما لنا معنى ما منعه، وفيه نظر، لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجر للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالافعال، بدليل دخولها على أحرف وهو لو وكان في البيتين (2)، وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق (3) بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه. مسألة - ولا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سئ بهم): دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى (ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً) تنبيها وتأكيداً على أن الإساءة كانت تعقب المجئ، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال السلوين: لما كانت أن للسبب في (جئت أن أعطى) أي للاعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لاجل المجئ وتعقبه، وكذلك في قولهم (أما والله أن لو فعلت لفعلت) أكدت أن ما بعد لو وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبراء النحويين، انتهى. والذي رأيت في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت مانصه: أن صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما،

[35]

كأنها وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث، انتهى. والريث: البطء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين، لاطبا فهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جئ به لتوكيده، ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الاول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك، ثم إن قصة الخليل التي فيها (قالوا سلاما) ليست في السورة التي فيها (سئ بهم)، بل في سورة هود، وليس فيها لما، ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجئ ببطء؟ وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها (قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية) ثم إن التعبير بالاساءة لحن، لان الفعل ثلاثى كما نطق به التنزيل، والصواب المساءة، وهى عبارة الزمخشري، وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين: أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدره، لا أن والثاني: أن في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة. تنبيه - وقد ذكر لان معان أربعة آخر: أحدها: الشرطية كإن المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجح عندي أمور أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرى بالوجهين قوله تعالى (أن تضل إحداهما) (ولا يجر منكم شأن قوم أن صدوكم) (أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين) وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله: * أنغضب إن أذن فتية حزتا * [29] الثاني: مجئ الفاء بعدها كثيرا، كقوله: 44 - أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فإن قومي لم تأكلهم الضيع [ص 59، 437، 694] الثالث: عطفا على إن المكسورة في قوله:

[36]

45 - إما أقمت وأما أنت مرتحلا * فالله يكلام ما تأتى وما تذر الرواية بكسر إن الاولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لما كان معنى قولك (إن جئتني أكرمتك) وقولك (أكرمتك لا تيانك إياي) واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول (إن جئتني وأحسنت إلى أكرمتك) ثم تقول (إن جئتني ولا حسانتك إلى أكرمتك) فتجعل الجواب لهما، انتهى. وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوما ما. المعنى الثاني: النفي كإن المكسورة أيضا، قاله بعضهم في قوله تعالى (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) وقيل: إن المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض. والثالث: معنى إذ كما تقدم عن بعضهم في إن المكسورة، وهذا قاله بعضهم في (بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم) (يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا) وقوله: * أنغضب إن أذنا فتية حزتا * [29] والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام العلة مقدره. والرابع: أن تكون بمعنى لئلا، قيل به في (يبين الله لكم أن تضلوا) وقوله: 46 - نزلتم منزل الاضياف منا * فعجلنا القرى أن تشتمونا والصواب أنها مصدرية، والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين. وقيل: هو على إضمار لام قبل أن ولا بعدها، وفيه تعسف.

[37]

(إن) - المكسورة المشددة، على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، قيل: وقد تنصهما في لغة، كقوله: 47 - إذا اسود جنح الليل فلتأت وتكن * خطاك خفا، إن حراسنا أسدا وفى الحديث (إن قعر جهنم سبعين خريفا) وقد خرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أسدا، والحديث على أن القعر مصدر (قعرت البئر) إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف، أي إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما. وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوف كقوله عليه الصلاة والسلام: (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) الاصل إنه أي الشأن كما قال: 48 - إن من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وطباء [ص 589] وإنما لم تجعل (من) اسمها لانها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله. وتخرج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن بإياه غير الاخفش من البصريين، لان الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الاصح، والمعنى أيضا بإياه، لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس. وتخفف فتعمل قليلا، وتهمل كثيرا، وعن الكوفيين أنها لا تخفف، وأنه إذا قيل (إن زيد لمنطلق) فإن نافية، واللام بمعنى إلا، ويرده أن منهم من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه (إن عمرا لمنطلق) وقرأ الحرمان وأبو بكر (وإن كلا لما ليوفينهم). الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى نعم، خلافا لابي عبيدة، استدل المثبتون بقوله:

49 - ويقبلن: شيب قد علا * ك، وقد كبرت، فقلت: إنه [ص 649] ورد بأنها لا نسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي إنه كذلك، والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضی الله عنه لمن قال له لعن الله ناقة حملتني إليك (إن وراكبها) أي نعم ولعن راكبها إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً. وعن المبرد أنه حمل على ذلك. قراءة من قرأ (إن هذان لساحران) واعترض بأمرين، أحدهما: أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت، والثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد إن هذه لشبهها بأن المؤكدة لفظاً كما قال: ورج الفتى للخير ما إن رأيته * على السن خيراً لا يزال يزيد [27] فزاد (إن) بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية، ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافين، وقيل: اسم إن ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أن المفتوحة إذا خففت، فاستسهلوه لوروده في كلام بنى على التخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوحب التشديد، إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول لد ولم يك ووالله يقول لذك ولم يكنه وبك لافعلن، ثم يرد إشكال دخول اللام، وقيل: هذان اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بلحرت بن كعب في إجراء المثني بالالف دائماً، كقوله: 50 - [إن أباه وأبأ أباه] * قد بلغا في المجد غاياتها [ص 122-216] واختار هذا الوجه ابن مالك، وقيل: هذان مبنى لدلالته على [معنى] الإشارة،

وإن قول الأكثرين (هذين) جراً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب، قلت: وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس، إذ الأصل في المبنى أن لا تختلف صيغته، مع أن فيها مناسبة لالف ساحران، وعكسه الياء في (إحدى ابنتي هاتين) فهي هنا أرجح لمناسبة ياء (ابنتي) وقيل: لما اجتمعت ألف هذا وألف الثانية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير. تنبيه - تأتي (إن) فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من الإين - وهو التعب تقول (النساء إن) أي تعين، أو من أن بمعنى قرب، أو مسنداً لغيرهن على أنه من الإين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال في رد وحب: رد وحب، بالكسر تشبيهاً له يقبل ويبيع، والأصل مثلاً (أن زيد يوم الخميس) ثم قيل (إن يوم الخميس) أو فعل أمر للواحد من الإين، أو لجماعة الإناث من الإين أو من أن بمعنى قرب، أو للواحدة مؤكداً بالنون من وأي بمعنى وعد كقوله: * إن هند المليحة الحسناء * [13] وقد مر، ومركبة من إن النافية وأنا كقول بعضهم (إن قائم) والأصل إن أنا قائم، ففعل فيه ماضى شرحه (1) فالاقسام إذن عشرة: هذه الثمانية، والمؤكدة، والجوابية، تنبيه - في الصحاح الإين الإعياء، وقال أبو زيد: لا يبنى منه فعل، وقد خولف فيه، انتهى، فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام. (أن) - المفتوحة المشددة النون، على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فرع عن إن المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعى أن أنما بالفتح تفيد الحصر كأنما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى (قل إنما يوحى إلي أنما إليكم إله واحد) فالأولى لقصر الصفة [على الموصوف]، والثانية بالعكس، وقول أبي حيان (هذا شئ

انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر) مردود بما ذكرت وقوله (إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد) مردود أيضاً بأنه حصر مفيد (1)، إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحى إلى في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك، ويسمى ذلك قصر قلب، لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول هو في نحو (وما محمد إلا رسول) ؟ فإن ما للنفي وإلا للحصر قطعاً، وليست صفة عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى قصر أفراد. والأصح أيضاً أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير (بلغني أنك تنطلق) أو (أنتك منطلق) بلغني الانطلاق، ومنه (بلغني أنك في الدار) التقدير استقرارك في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقرار أو مستقر، وإن كان جامداً قدر

بالكون نحو (بلغني أن هذا زيد) تقديره بلغني كونه زيدا، لان كل خبر جامد يصح نسبه إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول (هذا زيد) وإن شئت (هذا كائن زيدا) إذ معناهما واحد، وزعم السهيلي أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل لانها أبدا مع الفعل المتصرف، وأن المشددة إنما تؤول بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، وبؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو (علمت أن الليث الاسد) وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أن هذا يقدر بالكون. وتخفف أن بالاتفاق، فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم [شرحه] في أن الخفيفة (2) الثاني: أن تكون لغة في لعل كقول بعضهم (انت السوق أنك تشتري لنا شيئا) وقراءة من قرأ (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) وفيها بحث سيأتي في باب اللام.

(1) يريد أنه قصر إضافي. (2) انظر ص 30 السابقة

[41]

(أم) - على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون متصلة، وهي منحصرة في نوعين، وذلك لانها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) (سواء علينا أجزعنا أم صبرنا) وليس منه قول زهير: 51 - وما أدري وسوف إخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء [ص 139، 393-398] لما سيأتي، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو (أزيد في الدار أم عمرو) وإنما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضا معادلة، لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني. ويفترق النوعان من أربعة أوجه: أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا، لان المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر، وليست تلك كذلك، لان الاستفهام معها على حقيقته. والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معنا إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين كما تقدم، واسميتين كقوله: 52 - وليست بأبلى بعد فقدي مالكا * أموتى ناء أم هو الآن وقع ومختلفتين نحو (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) وأم الأخرى تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو (أنتم أشد خلقا أم السماء) وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان أيضا فعليتين كقوله: 53 - فقمتم لللطيف مرتاعا فأرقتي * فقلت: أهي سرت أم عادني حلم [ص 378] وذلك على الأرجح في (هي) من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت، واسميتين كقوله:

[42]

54 - لعمرك ما أدري، وإن كنت داريا، * شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر الاصل (أشعيت) بالهمز في أوله والتنوين في آخره، فحذفهما للضرورة، والمعنى: ما أدري أي النسيين هو الصحيح، ومثله بيت زهير السابق (1). والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الاول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة، لمنافاته لفعل الدراية. وجوابه أن معنى قولك (علمت أزيد قائم) علمت جواب أزيد قائم، وكذلك (ما علمت). وبين المختلفتين، نحو (أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) وذلك أيضا على الأرجح من كون (أنتم) فاعلا. مسألة - أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين، لانها سؤال عنه، فإذا قيل (أزيد عندك أم عمرو) قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال (لا) ولا (نعم). فإن قلت: فقد قال ذو الرمة: 55 - قول عجوز مدرجى متروجا * على بابها من عند أهلى وغاديا: أذو زوجة بالمصر، أم ذو خصومة * أراك لها بالبصرة العام ثاوبا ؟ فقلت لها: لا، إن أهلى جيرة * لا كثة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ أبصرتني في خصومة * أراجع فيها - يا ابنة القوم - قاضيا

(1) هو الشاهد رقم 51 (*)

[43]

قلت: ليس قوله (لا) جوابا لسؤالها، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الامرين: كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله (لا)، إذ كان رد ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام، فلهذا قال: (إن أهلى جيرة - البيت) و (وما كنت مذ أبصرتني - البيت). مسألة - إذا عطفت بعد الهمزة بأو،

فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسا، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا (سواء كان كذا أو كذا) وهو نظير قولهم (يجب أقل الامرين من كذا أو كذا) والصواب العطف في الاول بأم، وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح (تقول: سواء على قمت أو قعدت) انتهى. ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو، وفي كامل الهدلى أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني (سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم) وهذا من الشذوذ بمكان، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسا، وكان الجواب بنعم أو بلا، وذلك أنه إذا قيل (أزيد عندك أو عمرو) فالمعنى أحدهما عندك أم لا، فإن أجبت بالتحديد صح، لانه جواب وزيادة، ويقال (الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟) فتعطف الاول بأو، والثاني بأم، ويجاب عندنا بقولك: أحدهما، وعند الكيسانية بابن الحنفية، ولا يجوز أن تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين، لانه لم يسأل عن الافضل من الحسين وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية، وإنما جعل واحدا منهما لا يعينه قرينا لابن الحنفية، فكانه قال: (أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟). مسألة - سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهدلى: دعاني إليها القلب إنى لامره * سميع، فما أدري أرشد طلابها [5] تقديره أم غى، كذا قالوا، وفيه بحث كما مر (1)، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: (أفلا تبصرون أم): إن الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يبتدأ (أنا خير) وهذا باطل، إذ لم يسمع حذف معطوف

(1) أنظر ص 14 (*)

[44]

بدون عاطفه (1) وإنما المعطوف جملة (أنا خير) ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل: أم تبصرون، ثم أقيمت الاسمى مقام الفعلية والسبب مقام المسبب، لانهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بصراء، وهذا معنى كلام سيبويه. فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا، والاصل أم لا تفعل. قلت: إنما وقع الحذف بعد لا، ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكان الجملة هنا مذكورة، لوجود ما يعنى عنها. وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليه أم، فقال في (أم كنتم شهداء): يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود، وحذف معادلها، أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء؟ وجوز ذلك الواحدى أيضا، وقدر: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء، انتهى. الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع: مسبوقة بالخبر المحض، نحو (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه) ومسبوقة بهمزة لغير استفهام، نحو (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها)، إذ الهمزة في ذلك للانكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده، ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو (هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور [أم جعلوا لله شركاء] ومعنى أم المنقطعة الذى لا يفارقها الاضراب، ثم تارة تكون له مجردا، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا، أو استفهاما طلبيا. فمن الاول (هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء) أما الاولى فلان الاستفهام لا يدخل على الاستفهام،

(1) في نسخة (إذ لم يسمع حذف معطوفها) وهي أحسن. (*)

[45]

وأما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء، قال الفراء: يقولون (هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم) يريدون بل أنت. ومن الثاني (أم له البنات ولكم البنون) تقديره: بل أنه البنات ولكم البنون، إذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال. ومن الثالث قولهم (إنها لا بل أم شاء) التقدير: بل أهي شاء. وزعم أبو عبيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد، فقال في قول الاخطل: 56 - كذبتك عينك أم رأيت بواسطة * غلس الظلام من الرباب خيالا إن المعنى هل رأيت. ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذى يظهر لى قولهم، إذ المعنى في نحو (أم جعلوا لله شركاء) ليس على الاستفهام، ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو (أم هل تستوى الظلمات) ونحو (أم ماذا كنتم تعملون) (أم من هذا الذى هو جند لكم) وقوله: 57 - أنى جزوا عامرا سوا بفعلهم * أم كيف يجزونى السواى من الحسن؟ أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به * رثمان أنف إذا ما صن باللبن؟ العلوق - بفتح العين المهملة - الناقة التى علق قلبها بولدها، وذلك أنه ينحر ثم يحشى جلده تينا ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه، فهي تسكن إليه مرة، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله، لانطواء قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي، فرقع (رثمان) فرده عليه الاصمعي، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائي: أسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت. ووجه أن الرفع على الإبدال من (ما) والنصب بنعطي، والخفض بدل من الهاء، وصوب ابن الشجري إنكار الاصمعي، فقال: لان رثمانها للبو بانفها هو عطيتها إياه لا عطية لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت، لان في رفعه إخلاء تعطى من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجر أقرب إلى الصواب قليلاً، وإنما حق الأعراب والمعنى النصب، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي رثمان أنف له. والضمير في (بفعلهم) لعامر، لان المراد به القبيلة، ومن بمعنى البديل مثلها في (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) وأنكر ذلك بعضهم، وزعم أن من متعلقة بكلمة البديل محذوفة. ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً كان يأتي الرياشي ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشي يوماً: كيف تروى (بازل) من قوله: 58 - ما تنقم الحرب العوان مني * بازل عامين حديث سني * لمثل هذا ولدني أمي * [ص 682] فقال ثعلب: المثلى تقول هذا؟ إنما أسير (1) إليك لهذه المقطعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستئناف، وبالخفض على الاتباع، وبالنصب على الحال. ولا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في (إنها لايل أم شاء) وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كبل، وقدرها [ها] هنا بيل دون الهمزة،

(1) في نسخة (أصير إليك) بالصاد بدل السين، ولا بأس بها. (*)

واستدل بقول بعضهم (إن هناك لا بلا أم شاء) بالنصب، فإن صحت روايته فالاولى أن يقدر لشاء ناصب، أي أم أرى شاء تنبيه - قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع: فمن ذلك قوله تعالى (قل أتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله ما لا تعلمون) قال الزمخشري: يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الأمرين كائن، على سبيل التقرير، لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة، انتهى. ومن ذلك قول المتنبي: 59 - أحاد أم سداس في أحاد * ليلتنا المنوطة بالتناد ؟ [ص 654] فإن قدرتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشك أحادة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين، وهذا من تجاهل العارف كقوله: 60 - أيا شجر الخابور مالك مورقا ؟ * كأنك لم تجزع على ابن طريف وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل (أحاد) ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديمًا واجبًا، لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس، إذ شرط الهمزة المعادلة لام أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي أم المعادل الآخر، ليفهم السامع من أول الأمر الشئ المطلوب تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ (أزيد قائم أم عمرو) وإن شئت (أزيد أم عمرو قائم) وإذا استفهمت عن تعيين الخبر (أقائم زيد أم قاعد) وإن شئت (أقائم أم قاعد زيد) وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب ! أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فأضرب واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدرة، ويكون تقديم (أحاد) ليس على الوجوب، إذ الكلام خبر، وأظهر الوجهين الاتصال، لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبراً عنه في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في (إنها لايل أم شاء)

ومن الاعتراض بجملة (أم هي سداس) بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليلتنا، ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه، ولك أن تعارض الاول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ. وأعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات: استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست، وإنما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست، واستعمال سداس وأكثرهم بأباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة، وتصغير ليلة على ليلة، وإنما صغرتهما العرب على ليلية بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها منبئة على ليلة في نحو قول الشاعر: 61 - * في كل ما يوم وكل ليله * ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم بثبت مجئ التصغير للتعظيم كقوله: 62 - [وكل أناس سوف تدخل بينهم] * دويهة تصفر منها الانامل [ص 136 - 197 - 626] الثالث: أن تقع زائدة. ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى (أفلا تبصرون أم أنا خير): إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير، والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جؤية: 63 -

يألبت شعري ولا منجى من الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم الرابع: أن تكون للتعريف، نقلت عن طيب، وعن حمير، وأنشدوا: 64 - ذاك خليلي وذ يواصلني * يرمى ورائي بامسهم وأمسلمه وفى الحديث (ليس من امير امصيام في امسفر) كذا رواه النمر بن تولى

[49]

رضى الله عنه، وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالاسماء التى لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب، بخلاف رجل وناس ولباس، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح، واركب امفرس، ولعل ذلك لغة لبعضهم. لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على النوعين (أل) - على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه، وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشئ، لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، وقيل: هى في الجميع حرف تعريف، ولو صح ذلك لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف، وقيل: موصول حرفي، وليس بشئ، لأنها لا تؤول بالمصدر، وربما وصلت بظرف، أو جملة اسمية (1) أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف، فالاول كقوله: 65 - من لا يزال شاكرًا على المعه * فهو حر بعيشة ذات سعه والثانى كقوله: 66 - من القوم الرسول الله منهم * لهم دانت رقاب بنى معد والثالث كقوله: 67 - [يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا * إلى ربنا] صوت الحمار اليجدد والجميع خاص بالشعر، خلافا للاخيش وأبن مالك في الاخير. والثانى: أن تكون حرف تعريف، وهى نوعان: عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

(1) في نسخة (أو بجملة اسمية - إلخ). (*)

[50]

فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا، نحو (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) ونحو (فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجه كأنها كوكب درى) ونحو (اشتريت فرسا ثم بعته الفرس) وغيره هذه أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها، أو معهودا ذهنيًا، نحو (إذ هما في الغار) ونحو (إذ يباعونك تحت الشجرة)، أو معهودا حضوريا، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة، نحو (جاءني هذا الرجل) أو أي في النداء نحو (يا أيها الرجل) أو إذا الفجائية نحو (خرجت فإذا الاسد) أو في اسم الزمان الحاضر نحو (الآن) انتهى. وفيه نظر، لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك (لا تشتم الرجل) فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولان التى بعد إذا ليست لتعريف شئ حاضر حالة التكلم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولان الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة، لانها لازمة، ولا يعرف أن التى للتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم). والجنسية إما لاستغراق الافراد، وهى التى تخلفها كل حقيقة، نحو (وخلق الانسان ضعيفا) ونحو (إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا) أو لاستغراق خصائص الافراد، وهى التى تخلفها كل مجازا، نحو (زيد الرجل علما) أي الكامل في هذه الصفة، ومنه (ذلك الكتاب) أو لتعريف الماهية، وهى التى لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا، نحو (وجعلنا من الماء كل شئ حى) وقولك (والله لا أتزوج النساء)، أو (لا أيس الثياب) ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد، فإن الاجناس أمور معهودة في الاذهان متميز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس. والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد

[51]

والمطلق، وذلك لان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد. تنبيه - قال ابن عصفور: أجازوا في نحو (مررت بهذا الرجل) كون الرجل نعتا وكونه بيانا، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المصين، وفى النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشئ أعرف وغير أعرف؟. وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته، والحضور بدخول أل، والاشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس، وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والاشارة تدل عليه، فكانت أعرف. قال: وهذا معنى كلام سيويه. الوجه

الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة. فالأولى كالتى في الاسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الاعلام، بشرط مقارنتها لنقلها كالنصر والنعمان واللات والعزى، أو لارتجالها كالسموأل، أو لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالببت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا، وهذه في الاصل لتعريف العهد. والثانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها. فالأولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها مملوح أصله كحارث وعباس وضحاك، فتقول فيها: الحرث، والعباس، والضحاك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف وأحمد؟. والثانية نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ [من] النثر. فالأولى كالدخلة على يزيد وعمرو في قوله:

[52]

68 - باعد أم العمرو من أسيرها * حراس أبواب على قصورها وفى قوله: 69 - رأيت الوليد بن يزيد مباركا * شديدا بأعباء الخلافة كاهله فاما الداخلة على وليد في البيت فللمح الاصل، وقيل: آل في يزيد والعمرو للتعريف، وإنهما نكرا ثم أدخلت عليهما آل، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله: 70 - علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * [بأبيض ماضى الشفرتين يمان] واختلف في الداخلة على (بنات أوبر) في قوله 71 - ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الأوبر [ص 220] فقيل: زائدة للضرورة، لان (ابن أوبر) علم على نوع من الكمأة، ثم جمع على (بنات أوبر) كما يقال في جمع ابن عرس (بنات عرس) ولا يقال (بنو عرس) لانه لما لا يعقل، ورده السخاوى بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم، فكان يخفضه بالفتحة، لان فيه العلمية والوزن، وهذا سهو منه، لان آل تقتضي أن ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة [فيه]، لانه قد أمن فيه التنوين، وقيل: آل فيه للمح الاصل، لان (أوبر) صفة كحسن وحسين وأحمر، وقيل: للتعريف، وإن (ابن أوبر) نكرة كابن ليون، فال فيه مثلها في قوله: 72 - وابن اللبون إذا مالز في قرن * لم يستطع صولة البزل القناعيس قاله المبرد، ويرده أنه لم يسمع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف. والثانية كالواقعة في قولهم: (ادخلوا الاول فالاول) و (جاؤوا الجماء الغفير) وقرائة بعضهم (ليخرجن الاعز منها الاذل) يفتح الياء، لان الحال

[53]

واجبة التنكير، فإن قدرت الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف، أي خروج الاذل كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة آل. تنبيه - كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبى يوسف يسأله عن قول الفائل: 73 - فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن * وإن تخرفى يا هند فالخرق أشأم فأنت طلاق والطلاق عزيمة * ثلاث، ومن يخرق أعق وأظلم فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا أمن الخطأ إن قلت فيها برأى، فأنت الكسائي وهو في فراسه، فسألته، فقال: إن رفع ثلاثا طلقت واحدة، لانه قال (أنت طلاق) ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثا، لان معناه أنت طالق ثلاثا، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إلى بجوائز، فوجهت بها إلى الكسائي، انتهى ملخصا. وأقول: إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولو وقع الواحدة، أما الرفع فلان آل في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول (زيد الرجل) أي هو الرجل المعتد به، وإما للعهد الذكرى مثلها في (فعصى فرعون الرسول) أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقي، لئلا يلزم الاخبار عن العام بالخاص كما يقال (الحيوان إنسان) وذلك باطل، إذ ليس كل حيوان إنسانا، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثا، فعلى العهدة يقع الثلاث، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي، وأما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثلاث، إذ المعنى فأنت طالق ثلاثا، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة، ولان يكون حالا من الضمير المستتر

[54]

في عزيمة، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث، لان المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا، وإنما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر، وأما الذى أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد: فيبني بها إن كنت غير رفيقة * وما لامرئ بعد الثلاث مقدم مسألة - أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نياة آل عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك (فإن الجنة هي المأوى) و (مررت برجل حسن الوجه) و (ضرب زيد الظهر والبطن) إذا رفع الوجه والظهر والبطن، والمانعون يقدرن هي المأوى له، والوجه منه، والظهر والبطن منه [في الأمثلة] وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة. وقال الزمخشري في (وعلم آدم الاسماء كلها): إن الاصل أسماء

المسميات، وقال أبو شامة في قوله: 74 - * بدأت بيسم الله في النظم أولا * إن الاصل في نظمي، فجوزا نياتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب. مسألة - من الغريب أن آل تاتى للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب (آل فعلت ؟) بمعنى هل فعلت، وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا كما في الآل عند سيبويه، لكن ذلك سهل، لأنه جعل وسيلة إلى الالف التي هي أخف الحروف (أما) بالفتح والتخفيف - على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا، وتكثر قبل القسم كقوله: 75 - أما والذي أبكى وأضحك، والذي * أمات وأحيا والذي أمره الأمر [ص 68]

[55]

وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها، أو تحذف الالف مع ترك الإبدال، وإذا وقعت أن بعد أما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية. والثاني: أن تكون بمعنى حقا أو أحقا، على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقا، وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع أن ومعمولها كلاما تتركب من حرف واسم كما قاله الفارسي في (يا زيد) وقال بعضهم: [هي] اسم بمعنى حقا، وقال آخرون: هي كلمتان، الهمزة للاستفهام و (ما) اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى أحقا، وهذا هو الصواب، وموضع (ما) النصب على الظرفية كما انتصب (حقا) على ذلك في نحو قوله: 76 - أحقا أن جيرتنا استقلوا * [فبيننا وبينهم فريق] وهو قول سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله: 77 - أفى الحق أنى مغرم بك هائم * [وأنك لا خل هواك ولا خمر] فأدخل عليها في، وأن وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، وقال المبرد: حقا مصدر لحق محذوف، وأن وصلتها فاعل. وزاد المالقي لاما معنى ثالثا، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة ألا، فتختص بالفعل، نحو (أما نقوم) و (أما تقعد) وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم وألا، وأن ما نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله: 78 - ما ترى الدهر قد أباد معدا * وأباد السراة من عدنان (أما) بالفتح والتشديد - وقد تبدل ميمها الاولى ياء، استقلا للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة.

[56]

79 - رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت * فيضحى، وأيما بالعشى فيخصر وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد. أما أنها شرط فيدل لها لزوم الفاء (1) بعدها، نحو (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم، وأما الذين كفروا فيقولون) الآية، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء فإن قلت: قد استغنى عنها في قوله: 80 - فأما القتال لا قتال لديكم * [ولكن سيرا في عراض المواكب] قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان: 81 - من يفعل الحسنات الله يشكرها * [والبشر بالنشر عند الله مثلان] [ص 98-139-165-236-422-423-517-636، 647] فإن قلت: قد حذف (2) في التنزيل في قوله تعالى (فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم). قلت: الاصل: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالا، كالحاج عن غيره يصلح عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح، هذا قول الجمهور. وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب (أما) لا تحذف في غير الضرورة أصلا، وأن الجواب في الآية (فذوقوا العذاب) والأصل: فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما اعتراض، وكذا قال في آية الجاثية (وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم) الآية، قال:

(1) في نسخة (فبدليل لزوم الفاء بعدها) (2) في نسخة (فقد حذف)

[57]

أصله فيقال لهم ألم تكن آياتي، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة. وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة، ومن ذلك (أما السفينة فكانت لمساكين) (وأما الغلام) (وأما الجدار) الآيات، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالاول نحو (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل) أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا،

والثاني نحو (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكفون معناه إلى ربهم، ويدل على ذلك (والراسخون في العلم يقولون أئنا به كل من عند ربنا) أي كل من المتشابه المحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في أما المفتوحة نظير قولك في إما المكسورة (إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت) وسيأتي ذلك، كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على (إلا الله) وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها. وقد أتى لغير تفصيل أصلاً، نحو (أما زيد فمنطلق). وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت (أما زيد فذهب) ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط، انتهى ويفصل بين (أما) وبين الفاء بواحد من أمور ستة، أحدها: المبتدأ كالأيات

[58]

السابقة، والثاني: الخبر، نحو (أما في الدار فزيد) وزعم الصفار أن الفصل به قليل، والثالث: جملة الشرط، نحو (فأما إن كان من المقربين فروح) الآيات، والرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو (فأما اليتيم فلا تقهر) الآيات والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو (أما زيدا فاضربه) وقراءة بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، لأن أما نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل وأما نحو (زيد كان يفعل) ففي كان ضمير فاعل في التقدير، وأما (ليس خلق إلاه مثله) ففي ليس أيضاً ضمير [لكنه ضمير] الشأن والحديث، وإذا قيل بأن ليس حرف فلا إشكال، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم، إذ قالوا (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع. والسادس: ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو (أما اليوم فأني ذاهب، وأما في الدار فإن زيدا جالس) ولا يكون العامل ما بعد الفاء، لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسع الفراء فجوز في بقية أخوات إن، فإن قلت (أما اليوم فأنا جالس) احتل كون العامل أما وكونه الخبر لعدم المانع، وإن قلت (أما زيدا فأني ضارب) لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور، لأن أما لا تنصب المفعول، ومعمول خبر إن لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر. تنبيهان - الأول: أنه سمع (أما العبيد فدو عبيد) بالنصب، (وأما قريشا فأنا أفضلها) وفيه عندي دليل على أمور، أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك يخرج قولهم (أما العلم فعالم) و (أما علما فعالم) فهذا أحسن (1) مما قيل إنه مفعول مطلق

(1) في نسخة (فهو أحسن - إلخ).

[59]

معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لاجله إن كان معرفاً وجال إن كان منكرًا، والثاني أن أما ليست العاملة، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به، والثالث أنه يجوز (أما زيدا فأني أكرم) على تقدير العمل المحذوف. التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى (أما إذا كنتم تعملون) ولا التي في قول الشاعر: أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فإن قومي لم تأكلهم الصبغ [ق 44 ص 437، 694] بل هي فيهما كلمتان، فالتى في الآية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل، والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزبدة (1)، والأصل لأن كنت، فحذف الجار وكان للاختصار، فانفصل الضمير، لعدم ما يتصل به، وجيء بما عوضاً عن كان، وأدغمت النون في الميم للتقارب (إما) المكسورة المشددة - قد تفتح همزتها، وقد تبدل ميمها الأولى ياء، وهي مركبة عند سيبويه من إن وما، وقد تحذف ما كقوله: 82 - سقته الرواعد من صيف * وإن من خريف فلن يعد ما [ص 61] أي إما من صيف وإما من خريف، وقال المبرد والأصمعي: إن في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الري، وليس بشيء، لأن المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: إن في البيت زائدة وإما عاطفة عند أكثرهم، أعنى إما الثانية في نحو قولك (جاءني إما زيد وإما عمرو) وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالاولى، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً الواو العاطفة، ومن غير الغالب قوله: 83 - يا ليتما أئنا شالت نعمتها * أيما إلى جنة أيما إلى نار

[60]

وفيه شاهد ثان، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور الاجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالاولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت إما على إما، وعطف الحرف على الحرف غريب، ولا خلاف أن إما الاولى غير عاطفة، لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو (قام إما زيد وإما عمرو) وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو (رأيت إما زيدا وإما عمرا) وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى (حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة) فإن ما بعد الاولى يدل مما قبلها. ولما خمسة معان: أحدها: الشك، نحو (جاءني إما زيد وإما عمرو) إذا لم تعلم الجائي منهما والثاني: الإبهام، نحو (وأخرون مرجون لامر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم). والثالث: التخيير، نحو (إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا) (إما أن تلقى وإما أن نكون أول من ألقى) ووهم ابن الشجري، فجعل من ذلك (إما يعذبهم وإما يتوب عليهم). والرابع: الإباحة، نحو (تعلم إما فقها وإما نحوا) و (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين) ونارح في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع إثباتهم إياه لاو. والخامس: التفصيل، نحو (إما شاكرا وإما كفورا) وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة، وأجاز الكوفيون كون إما هذه هي إن الشرطية وما الزائدة، قال مكى: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره، نحو (وإن امرأة خافت) ورد عليه ابن الشجري بأن المضمرة هنا كان، فهو بمنزلة قوله:

[61]

84 - قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا * [فما اعتذارك من قول إذا قبيلا ؟] وهذه المعاني لاو كما سيأتي، إلا أن إما بينى الكلام معها من أول الامر على ما جئ بها لاجله من شك وغيره، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور، وأو يفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تتكرر. وقد يستغنى عن إما الثانية بذكر ما يعنى عنها نحو (إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت) وقول المثقب العبدى: 85 - فإما أن تكون أخی بصدق * فأعرف منك عثى من سمينى (1) وإلا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني وقد يستغنى عن الاولى لفظا كقوله: * سقته الرواعد من صيف * [82] البيت، وقد تقدم، وقوله: 86 - تلم بدار قد تقادم عهدها * وإما بأموات ألم حيا لها أي إما بدار، والفراء يقيسه، فيحيز (زيد يقوم وإما يقعد) كما يجوز (أو يقعد). تنبيه - ليس من أقسام إما التي في قوله تعالى * (فإما ترين من البشر أحدا) * بل هذه إن الشرطية وما الزائدة. (أو) - حرف عطف، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر. الاول: الشك، نحو * (لبثنا يوما أو بعض يوم) *. والثاني: الإبهام، نحو * (وإننا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) * الشاهد في الاولى، وقول الشاعر:

[62]

87 - نحن أو أنتم الاولى ألفوا الحق، فبعدا للمبطلين وسحقا. والثالث: التخيير، وهى الواقعة بعد الطلب، [و] قبل ما يمتنع فيه الجمع نحو (تزوج هنداً أو أختها) و (خذ من مالى ديناراً أو درهما). فإن قلت: فقد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع. قلت: لا يجوز الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير على أن الجمع الكفارة (1) ولا بين الصيام والصدقة والنسك على أنهن الفدية، بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك. والرابع: الإباحة: وهى الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو (جالس العلماء أو الزهاد) و (تعلم الفقه أو النحو) وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجمع نحو * (ولا تطع منهم أثما أو كفورا) * إذ المعنى لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنهى عما كان مباحا، وكذا حكم النهى الداخلى على التخيير، وفاقا للسيرافى، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أو (للإباحة) في التشبيه نحو * (فهى كالحجارة أو أشد قسوة) * والتقدير نحو (فكان قاب قوسين أو أدنى) فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب. والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون والاختفش والجرمي، واحتجوا بقول توبة: 88 - وقد زعمت ليلى بانى فاجر *

لنفسى تقاها أو عليها فجورها وقيل: أو فيه للابهام، وقول جرير: 89 - جاء الخلافة أو كانت له قدرا *
كما أتى ربه موسى على قدر

(1) في نسخة (قلت: لا يجوز الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهن كفارة) وكذا فيما بعده، والذي أثبتناه أظهر.
(*)

[63]

والذى رأيت في ديوان جرير (إذ كانت) وقوله: 90 - وكان سيان أن لا يسرحوا نعمًا * أو يسرحوها بها، واغبرت السوح أي: وكان الشان أن لا يرعوا الابل وأن يرعوها سيان لوجود القحط، وإنما قدرنا (كان) شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة، وقول الراجز: 91 - إن بها أكتل أو رزاما * خوير بين ينقفان الهاما إذ لم يقل (خويرا) كما تقول (زيد أو عمرو لص) ولا تقول لصان، وأجاب الخليل عن هذا بأن (خوير بين) بتقدير (أشتم) لا نعت تابع، وقول النابغة: 92 - قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا * إلى حمامتنا أو نصفه فقد فحسبوه فالقوه كما ذكرت * ستا وستين لم تنقص ولم تزد (1) [ص 286، 308] ويقويه أنه روى (ونصفه) وقوله: 93 - قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم * ما بين ملجم مهرة أو سافع ومن الغريب أن جماعة - منهم ابن مالك - ذكروا مجئ أو بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجئ بمعنى (ولا) نحو * (ولا على أنفسكم أن تاكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم) * وهذه هي تلك بعينها، وإنما جاءت (لا) توكيدا للنفي السابق، ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع، ونظيره قولك (لا يحل [لك] الزنا والسرقه) ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك. وزعم ابن مالك أيضا أن (أو) التى للاباحة حالة محل الواو، وهذا أيضا

(1) في أكثر النسخ (تسعا وتسعين) ولها وجه لا بأس به. (*)

[64]

مردود، لانه لو قيل (جالس الحسن وابن سيرين) كان الأمر به مجالستهما [معا] ولم يخرج الأمر عن العهدة بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: * (تلك عشرة كاملة) * أن الواو تأتي للاباحة، نحو (جالس الحسن وابن سيرين) وأنه إنما جئ بالفذلكة دفعا لتوهم إرادة الاباحة في * (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت) * وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني، ولا تعرف هذه المقالة لنحوى. والسادس: الاضراب كبل، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين: تقدم نفي أو نهى، وإعادة العامل، نحو (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و (لا يقيم زيدا أو لا يقيم عمرو) ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيده أنه قال في * (ولا تطع منهم أثما أو كفورا) * ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الاول ونهيا عن الثاني فقط، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان: تأتي للاضراب مطلقا، احتجاجا بقول جرير: 94 - ماذا ترى في عيال قد برمت بهم * لم أحص عدتهم إلا بعداد ؟ كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لو لا رجاؤك قد قتلت أولادي [ص 27] وقراءة أبي السمال * (أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم) * بسكون واو (أو)، واختلف في * (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) * فقال الفراء: بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية. وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال، قيل: للابهام، وقيل: للتخيير، أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول هم مائة ألف أو يقول هم أكثر، نقله ابن الشجرى عن سيبويه، وفى ثبوته عنه نظر، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما، وقيل: هي للشك

[65]

مصروفًا إلى الرائي، ذكره ابن جنى، وهذه الأقوال - غير القول بأنها بمعنى الواو - مقولة في (وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب) (فهى كالحجارة أو أشد قسوة) والسايح: التقسيم، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) ذكره ابن مالك في منظومته [الصغرى] وفى شرح الكبرى، ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال: تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره، ومثل بنحو (إن يكن غنيا أو فقيرا) (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم، لان استعمال الواو في التقسيم أجود نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف)

وقوله: 95 - [وناصر مولانا، ونعلم أنه] * كما الناس مجروم عليه وجارم [ص 313 و 358] ومن مجيئه بأو قوله: 96 - فقالوا: لنا ثنتان، لا بد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل انتهت، ومجئ الواو في التقسيم أكثر لا يقتضى أن (أو) لا تأتي له، بل إثباته الأكثرية للواو يقتضى ثبوته بقلة الواو، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل، لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما، فحذف المضاف كما قيل في (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) وغيره عدل عن العبارتين، فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) (وقالوا ساحر أو مجنون) إذ المعنى: وقالت اليهود كونوا هودا، وقالت النصارى كونوا نصارى، وقال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون فأو فيهما التفصيل الاجمال في (قالوا) وتعسف ابن الشجرى فقال في الآية الاولى: إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان

[66]

فعليتان، وتقديره: وقال بعضهم - يعنى اليهود - كونوا هودا، وقال بعضهم - يعنى النصارى - كونوا نصارى، قال: فأقام (أو نصارى) مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف، انتهى. والثامن: أن تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن كقولك (لاقتلنه أو يسلم) وقوله: 97 - وكنت إذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى: (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) فقدر (تفرضوا) منصوبا بأن مضمره، لا مجزوما بالعطف على (تمسوهن) لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى: (وإن طلقتموهن) الآية، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم، ولو كان (تفرضوا) مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويين في الذكر، وإذا قدرت (أو) بمعنى إلا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر، وأجاب ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما، بل مدة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعا، لانه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الاول، فإنه لا ينفي إلا أحدهما. وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لمن، لا لبيان أن لهن شيئا في الجملة. وقيل: أو بمعنى الواو، ويؤيده قول المفسرين: إنها نزلت في رجل أنصارى طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قول آخر سيأتي.

[67]

والتاسع: أن تكون بمعنى (إلى) وهى كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمره، نحو (لازمنك أو تقضيني حقى) وقوله: 98 - لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال إلا لصابر ومن قال في (أو تفرضوا) إنه منصوب جوز هذا المعنى فيه، ويكون غاية لنفى الجناح، لا لنفى المسيس، وقيل: أو بمعنى الواو. والعاشر: التقريب، نحو (ما أدري أسلم أو ودع) قاله الحريري وغيره. الحادى عشر: الشرطية، نحو (لاضربنه عاش أو مات) أي إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثله (لآتينك أعطيتني أو حرمتني) قاله ابن الشجرى. الثاني عشر: التبعيض، نحو (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) نقله ابن الشجرى عن بعض الكوفيين، والذي يظهر لى أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق، فإن كل واحد مما قبل (أو) التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض. تنبيه - التحقيق أن (أو) موضوعة لاحد الشئيين أو الاشياء، وهو الذى يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى بل، وإلى معنى الواو، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعال التخيير والاباحة، ومثله بنحو (خذ من مالى درهما أو ديناراً) أو (جالس الحسن أو ابن سيرين) ثم ذكروا أن أو تفيدهما، ومثلا بالمثاليين المذكورين لذلك، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر، وأو فيه إنما هي للشك على زعمهم، وإنما استفيد [معنى] التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع، إذ حصول ذلك - مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مستبعد، وينبغى لمن قال إنها تأتي للشرطية أن يقول وللعطف لانه قدر مكانها وإن، والحق أن الفعل الذى قبلها دال على معنى حرف الشرط

[68]

كما قدره هذا القائل، وإن أو على بابها، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط. (ألا) بفتح الهمزة والتخفيف - على خمسة أوجه: أحدها: أن تكون للتنبيه، فتدل على تحقق ما بعدها، وتدخل على الجملتين، نحو (ألا إنهم هم السفهاء) (ألا يوم يأتيهم ليس

مصروفا عنهم) ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويهملون معناها، وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفى أفادت التحقيق، نحو (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى؟) قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرية بنحو ما يتلقى به القسم، نحو (ألا إن أولياء الله) وأختها (أما) من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله: 99 - أما والذي لا يعلم الغيب غيره * ويحيى العظام البيض وهى رميم وقوله: أما والذي أبكى وأضحك، والذي * أمات وأحيا، والذي أمره الأمر [75] والثانى: التوبيخ والانكار (1)، كقوله: 100 - ألا طعان ألا فرسان عادية * إلا تجشؤكم حول التناير [ص 350] وقوله: 101 - ألا ارعوا لمن ولت شبيته * وأذنت بمشيب بعده هرم

(1) ظاهر كلامه أن المفيد للتوبيخ والانكار هو (ألا) برمتها، والذي عليه الاثمة أن المفيد لهما هو الهمزة وحدها، وأن (لا) باقية الدلالة على النفى. (*)

[69]

والثالث: التمنى، كقوله: 102 - ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات [ص 381] ولهذا نصب (يرأب) لأنه جواب تمن مقرون بالفاء. والرابع: الاستفهام عن النفى، كقوله: ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى؟ [10] وفى هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشلوين. وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، وتعمل عمل (لا) التبرئة، ولكن تختص التى للتمنى بأنها لا خبر لها لفظا وتقديرا (1)، وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت، أما الأول فلانها بمعنى أتمنى، وأتمنى لا خبر له، وأما الآخران فلانها بمنزلة ليت، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه، وعلى هذا فيكون قوله فى البيت (مستطاع رجوعه) مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ، ولا يكون (مستطاع) خبرا أو نعتا على المحل و (رجوعه) مرفوع به عليهما لما بينا (2). والخامس: العرض والتخصيص، ومعناهما: طلب الشئ، لكن العرض طلب بلين، والتخصيص طلب بحث، وتختص ألا هذه بالفعلية، نحو (ألا تحبون أن يغفر الله لكم) (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) ومنه عند الخليل قوله: 103 - ألا رجلاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت [ص 255 و 600] والتقدير عنده (ألا تروننى رجلا هذه صفته) فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي ألا جزى الله رجلاه خيرا،

(1) فى نسخة (لفظا ولا تقديرا). (2) فى نسخة (كما بينا). (*)

[70]

وألا على هذا للتنبه، وقال يونس: ألا للتمنى، ونون اسم (لا) للضرورة، وقول الخليل أولى، لأنه لا ضرورة فى إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره، لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه، وأما قول ابن الحاجب فى تضعيف هذا القول (إن يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهى أجنبية) فمردود بقوله تعالى (إن امرؤ هلك ليس له ولد) ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة، إذ لا تكون صفة، لأنها إنشائية. (إلا) - بالكسر والتشديد - على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو (فشربوا منه إلا قليلا) وانتصاب ما بعدها فى هذه الآية ونحوها بها على الصحيح، ونحو (ما فعلوه إلا قليل منهم) وارتفاع ما بعدها فى هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين وبعده أنه لا ضمير معه فى نحو (ما جاءني أحد إلا زيد) كما فى [نحو] (أكلت الرغيف ثلثه) وأنه مخالف للمبدل منه فى النفى والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و (إلا) حرف عطف عند الكوفيين، وهى عندهم بمنزلة (لا) العاطفة فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفى بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفى، ورد بقولهم (ما قام إلا زيد) وليس شئ من أحرف العطف يلى العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها فى التقدير، إذ الاصل (ما قام أحد إلا زيدا). الثانى: أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وتاليها، جمع منكر أو شبه. فمثال الجمع المنكر (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فلا يجوز فى إلا هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا. وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ، لأن آلهة جمع منكر فى الإثبات فلا عموم له

فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت (قام رجال إلا زيدا) لم يصح اتفاقا، وزعم المبرد أن (إلا) في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجا بأن (لو) تدل على الامتناع، وامتناع الشئ انتفاؤه، وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو (لو كان معنا إلا زيد) أجود كلام، ويرده أنهم لا يقولون (لو جاءني ديار أكرمته) ولا (لو جاءني من أحد أكرمته) ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز (ما فيها ديار) و (ما جاءني من أحد) ولما لم يجر ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه إن إلا وما بعدها صفة. قال الشلوين وابن الضائع: ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير، والتي يراد بها البديل والعوض، قالوا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة، وهو (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) أي: رجل مكان زيد أو عوضا من زيد، انتهى. قلت: وليس كما قالوا، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مخصص مثله في قولك (جاء رجل موصوف بأنه غير زيد) وفي الآية مؤكدا مثله في قولك (متعدد موصوف بأنه غير الواحد) وهكذا الحكم أبدا: إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص له، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد، ولم أر من أفصح عن هذا، لكن النحويين قالوا: إذا قيل (له عندي عشرة إلا درهما) فقد أقر له بتسعة، فإن قال (إلا درهم) فقد أقر له بعشرة، وبسره أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكل عشرة فهي موصوفة بذلك، فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في (نفخة واحدة) (1) وتتخرج الآية على ذلك، إذا المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة ففسدتا، أي أن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد

(1) في نسخة (مثلها في) (نعجة واحدة) و(كلتاها صحيح). (*)

ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله: 104 - أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات إلا بغامها [ص 316] فإن تعريف (الاصوات) تعريف الجنس. ومثال شبه الجمع قوله: 105 - لو كان غيري سليمان الدهر غيره * وقع الحوادث إلا الصارم الذكر إلا الصارم: صفة لغيري. ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبيهه، لتمثيله بـ (- لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) وهو لا يجرى (لو) مجرى النفي، كما يقول المبرد. وتفارق إلا هذه غيرا من وجهين: أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال (جاءني إلا زيد) ويقال (جاءني غير زيد) ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها. والثاني: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فيجوز (عندي درهم إلا دانق) لأنه يجوز إلا دانقا، ويمتنع (إلا جيدا)، لأنه يمتنع إلا جيدا، ويجوز (درهم غير جيد) قاله جماعات، وقد يقال. إنه مخالف لقولهم في (لو كان فيهما آلهة إلا الله) الآية، ولمثال سيبويه (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء، وجعل من الشاذ قوله: 106 - وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك إلا الفرقدان [ص 568]

والوصف هنا مخصص لا مؤكد، كما بينت (1) من القاعدة. والثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره الاخفش والفراء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم) (لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء) أي ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع. والرابع: أن تكون زائدة، قاله الاصمعي وابن جنى، وحمل عليه قوله: 107 - حجاجي ما تنفك إلا مناخة * على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا وابن مالك، [و] حمل عليه قوله: 108 - أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات إلا معذبا وإنما المحفوظ (وما الدهر) ثم إن صحت روايته فتخرج علي أن (أرى) جواب لقسم مقدر، وحذفت (لا) كحذفها في (تالله تفتؤ) ودل على ذلك الاستثناء المفرغ، وأما بيت ذي الرمة فقيل: غلط منه، وقيل: من الرواة، وإن الرواية (ألا) بالتنوين، أي شخصا، وقيل: تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه، فنفيها نفي، ومناخة: حال، وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخير (على الخسف) و (مناخة) حال، وهذا فاسد، لبقاء الاشكال، إذ لا يقال (جاء زيد إلا راکبا). تنبيه - ليس من أقسام إلا التي في نحو (إلا تنصروه فقد نصره الله) وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا.

(1) في نسخة (لما بينت من القاعدة). (*)

(ألا) بالفتح والتشديد - حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض، فأما قوله: 109 - ونبتت ليلي أرسلت بشفاعة * إلى، فهلا نفس ليلي شفيها [ص 269 و 307 و 583] فالتقدير: فهلا كان هو، أي الشآن، وقيل: التقدير فهلا شفعت نفس ليلي، لان الاضمار من جنس المذكور أفس، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفيعها تنبيه - ليس من أقسام (ألا) التي في قوله تعالى: (وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعلوا على) بل هذه كلمتان أن الناصبة ولا النافية، أو أن المفسرة [أو المخففة من الثقيلة (1)] ولا الناهية، ولا موضع لها على هذا، وعلى الاول فهي بدل من (كتاب) على أنه بمعنى مكتوب، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب، بقريئة (واثنوني) ومثلها (ألا يسجدوا) في قراءة التشديد، ولكن أن فيها الناصبة ليس غير، و (لا) فيها محتملة للنفي، فتكون ألا بدلا من (أعمالهم) أو خبرا لمحذوف، أي: أعمالهم ألا يسجدوا، وللزيادة فتكون (ألا) مخفوفة بدل من (السييل) أو مختلفا فيها: أمخفوفة هي أم منصوبة، وذلك على أن الاصل لثلا واللام متعلقة بيهتون (إلى) - حرف جر، له ثمانية معان: أحدها: انتهاء الغاية الزمانية، نحو (ثم أتوا الصيام إلى الليل) والمكانية نحو (من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) وإذا دلت قريئة على دخول ما بعدها نحو (قرأت القرآن من أوله إلى آخره) أو خروجه نحو (ثم أتوا الصيام إلى الليل) ونحو (فنظرة إلى ميسرة) عمل بها، وإلا فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقا، وقيل: لا يدخل مطلقا، وهو الصحيح، لان

(1) سقط ما بين هذين المعقوفين من النسخة التي شرح عليها الدسوقي. (*)

الاكثر مع القريئة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عند التردد. والثاني: المعية، وذلك إذا ضمنت شيئا إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في (من أنصاري إلى الله) وقولهم (الذود إلى الذود إبل) والذود: من ثلاثة إلى عشرة [والمعنى إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرا]، ولا يجوز (إلى زيد مال) تريد مع زيد مال. والثالث: التبيين، وهى الميئة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو (رب السجن أحب إلى). والرابع: مرادفة اللام نحو (والامر إليك) وقيل: لانتهاء الغاية، أي منته إليك، ويقولون (أحمد إليك الله سبحانه) أي أنهى حمده إليك. والخامس: موافقة في، ذكره جماعة في قوله: 110 - فلا تتركني بالوعيد كأننى * إلى الناس مطلقى به الفار أجرب قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه (ليجمعنكم إلى يوم القيامة) وتأول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف، أي مطلقى بالفار مضافا إلى الناس فحذف وقلب الكلام، وقال ابن عصفور: هو على تضمين مطلقى معنى مبعوض، قال: ولو صح مجئ إلى بمعنى في لجاز (زيد إلى الكوفة). والسادس: الابتداء، كقوله: 111 - تقول وقد عاليت بالكور فوقها: * أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمر؟ أي منى. والسابع: موافقة عند، كقوله: 112 - أم لا سبيل إلى الشباب، وذكره * أشهى إلى من الرحيق السلسل ؟

والثامن: التوكيد، وهى الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلا بقراءة بعضهم (أفئدة من الناس تهوى إليهم) بفتح الواو، وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل، أو أن الاصل تهوى بالكسر، فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يقال في رضى: رضا، وفى ناصية: ناصاة، قاله ابن مالك، وفيه نظر، لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل. (إى) بالكسر والسكون - حرف جواب بمعنى نعم، فيكون لتصديق المخبر ولاعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد (قام زيد) و (هل قام زيد) و (اضرب زيدا) ونحوهن، كما تقع نعم بعدهن، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو (وبستبؤنك أحق هو، قل إى وربى إنه لحق) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم، وإذا قيل (إى والله) ثم اسقطت الواو، جاز سكون الياء وفتحها وحذفها، وعلى الاول فيلتي ساكنان على غير حدهما. (أى) بالفتح والسكون - على وجهين: حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط، على خلاف في ذلك، قال الشاعر: 113 - ألم تسمعى أي عبد في رونق الضحى * بكاء حمامات لهن هدير وفي الحديث (أى رب) وقد تمد ألفها. وحرف تفسير، تقول (عندي عسجد أي ذهب) و (غضنفر أي أسد) وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل، لا عطف نسق، خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفى والمفتاح، لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما، ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه، وتقع تفسيريا للجمل أيضا، كقوله: 114 - وترميني بالطرف، أي أنت مذنب * وتقليننى، لكن إياك لا أقلى [ص 400 و 413]

وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير، نحو (تقول استكتمته الحديث أي سألته كتماناً) يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بإذا مكان أي فتحت التاء فقلت (إذا سألته) لأن إذا ظرف لتقول، وقد نظم ذلك بعضهم فقال: 115 - إذا كنيبت بأي فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وإن تكن بإذا يوماً تفسره * ففتحة التاء أمر غير مختلف (أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء - اسم يأتي على خمسة أوجه: شرطاً، نحو (أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنی) (أيما الاجلين قضيت فلا عدوان على)، واستفهاماً، نحو (أيكم زادته هذه إيماناً) (فبأي حديث بعده يؤمنون) وقد تخفف كقوله: 116 - تنظرت نصراً والسماكين أيهما * على من الغيث استهلته مواطره وموصولاً، نحو (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) التقدير: لننزعن الذي هو أشد، قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين، لانهم يرون أن أيا الموصولة معرفة دائماً كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟ وقال الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول (لاضربن أيهم قائم) بالضم، اهـ. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، وأشد خبر، ثم اختلفوا في مفعول نزع، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعن الفريق الذي (1) يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس: هو الجملة، وعلقت نزع عن العمل كما في (لنعلم أي الحزبين أحصى) وقال الكسائي

(1) في نسخة (لننزعن الذين يقال فيهم) وما أثبتناه أدق. (*)

والاخفش: كل شيعة، ومن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب. ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز (لاضربن الفاسق) بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب، وقول الشاعر: 117 - إذا ما لقيت بني مالك * فسلم على أيهم أفضل [ص 409 و 552] يروى بضم أي، وحروف الجر لا تعلق، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجار. وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب، فقدروا متعلق النزع من كل شيعة، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة، ثم قدر أنه سئل: من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حذف المبتدأ المكتنفان للموصول، وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب. وزعم ابن الطراوة أن أيا مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، وهذا باطل برسم الضمير متصلًا بأي، والاجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معرفة. وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يسمع (أيهم هو فاضل جاءني) بتقدير الذي هو فاضل جاءني. والرابع: أن تكون دالة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة نحو (زيد رجل أي رجل) أي كامل في صفات الرجال، وحالا للمعرفة كمررت بعبد الله أي رجل. والخامس: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه آل، نحو (يا أيها الرجل) وزعم الاخفش أن أيا لا تكون وصلة، وأن أيا هذه هي الموصولة (1) حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى يا من هو الرجل، ورد بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه،

(1) في نسخة (وأن أيا هذه موصولة). (*)

ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية، وله أن يجب عنهما بأن (ما) في قولهم (لا سيما زيد) بالرفع كذلك. وزاد قسماً، وهو: أن تكون نكرة موصوفة نحو (مررت بأي معجب لك) كما يقال: بمن معجب لك، وهذا غير مسموع. ولا تكون (أي) غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية، يقال (جاءني رجل) فتقول: أي يا هذا، وجاءني رجلان، فتقول: أيان، وجاءني رجال، فتقول: أيون. تنبيه - قول أبي الطيب: 118 - أي يوم سررتني بوصال * لم ترعني ثلاثة بصدود (1) ؟ [ص 514] ليست فيه أي موصولة، لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، قال أبو علي في التذكرة في قوله: 119 - رأيت أي سؤائف وخذود * برزت لنا بين اللوى فزود ؟ لا تكون أي فيه موصولة، لاضافتها إلى نكرة، انتهى. ولا شرطية، لأن المعنى حينئذ: إن سررتني يوماً بوصالك أمتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس

المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي، كقولك لمن ادعى أنه أكرمك: أي يوم أكرمتني؟ والمعنى ما سررتني يوماً بوصالك إلا روعتني (1) ثلاثة بصدورك، والجملة الأولى مستأنفة قدم طرفها، لأن له الصدر، والثانية إما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد: أي لم ترعني بعده، كما حذف في قوله تعالى: (واتقوا يوماً لا تجزي نفس) الآية، أو نصب حالاً من فاعل سررتني أو مفعوله، والمعنى: أي يوم سررتني غير رائع لي أو غير مروع منك، وهي حال مقدره مثلها في (طبتم فادخلوها خالدين) أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في (وإذا قال

(1) في نسخة (إلا وروعتني) بزيادة واو الحال بعد إلا، والفصح تركها. (*)

[80]

موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة، قالوا أتأخذنا هزوا؟ قال أعوذ بالله) وكذا في بقية الآية، وفيه بعد، والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة، بتقدير: فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومن روى (ثلاثة) بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني، لخلو (ترعني) من ضمير ذي الحال، (إذ) على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربعة إستعمالات. أحدها: أن تكون ظرفاً، وهو الغالب، نحو (فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا). والثاني: أن تكون مفعولاً به، نحو (واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم) والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير (اذكر) نحو (وإذ قال ربك للملائكة) (وإذ قلنا للملائكة) (وإذ فرقنا بكم البحر) وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لا ذكر محذوف، وهذا وهم فاحش، لاقْتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه. والثالث: أن تكون بدلاً من المفعول، نحو (واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت) فإذ: بدل اشتمال من مريم على حد البديل في (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه). وقوله تعالى: (واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء) يحتمل كون إذ فيه ظرفاً للنعمة وكونها بدلاً منها. والرابع: أن يكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو (يومئذ، وحينئذ) أو غير صالح له نحو قوله تعالى: (بعد إذ هديتنا) وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأنها في نحو (واذكروا إذ كنتم قليلاً) ظرف لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم

[81]

قليلاً، وفي نحو (إذ انتبذت) ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء). ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم (لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا): إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث، وأن تكون إذ في محل رفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه، انتهى، فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تنظيره بالمثل غير مناسب، لأن الكلام في إذ لا في إذا، وكان حقه أن يقول إذ كان، لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه إذ تارة وإذا أخرى، بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم [به] هكذا، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن إذا المقدره في المثال في موضع نصب، ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع، تمسكاً بقول بعضهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، بالرفع، ففاس الزمخشري إذ على إذا، والمبتدأ على الخبر. والوجه الثاني: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو (يومئذ تحدث أخبارها) والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب (ونفخ في الصور) أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: (فسوف يعلمون إذ الاغلال في أعناقهم) فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في إذ، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا. والثالث: أن تكون للتعليل، نحو (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون) أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لاجل

[82]

ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد [بإذ] الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الاساءة سبب

الضرب ؟ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الاول، فإنه لو قيل: (لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب) لم يكن التعليل مستفادا، لاختلاف زمنى الفعلين، ويبقى إشكال في الآية، وهو أن إذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون طرفا لينفع، لانه لا يعمل في طرفين، ولا لمشتركون، لان معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولان اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم. ومما حملوه على التعليل (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم) (وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف) وقوله: 120 - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريبش، وإذ ما مثلهم بشر [ص 363 و 517 و 600] وقول الاعشى: 121 - إن محلا وإن مرتحلا * وإن في السفر إذ مضوا مهلا [ص 239 و 609 و 631] أي إن لنا حلولا في الدنيا وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالا لنا، لانهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليلية حرف كما قدمنا. والجمهور لا يثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعت أبا على مرارا في قوله تعالى: (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم) الآية، مستشكلا إبدال إذ من اليوم، فأخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكان اليوم ماض، أو كان إذ مستقبلة انتهى.

[83]

وقيل: المعنى إذ ثبت ظلمكم. وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضا فإذ بدل من اليوم، وليس هذا التقدير مخالفا لما قلناه في (بعد إذ هديتنا)، لان المدعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ، لانه لا تحذف الدليل، وإذا لم تقدر إذ تعليلا فيجوز أن تكون أن وصلتها تعليلا، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم (يا ليت بيني وبينك بعد المشركين) أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم (إنكم) بالكسر على الاستثناف. والرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهى الواقعة بعد بينا أو بينما كقوله: 122 - استقدر الله خيرا وارضين به * فيبينما العسر إذ دارت مياسير وهل هي ظرف مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائد ؟ أقوال، وعلى القول بالطرفية فقال ابن جنى: عاملها الفعل الذى بعدها، لانه غير مضافة إليه، وعامل (بيننا وبينما) محذوف يفسره الفعل المذكور، وقال الشلوبين: إذ مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما، لان المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، وإذ بدل منهما، وقيل: العامل ما يلى بين بناء على أنها مكفوفة عن الاضافة إليه كما يعمل تالى اسم الشرط فيه، وقيل: بين خبر لمحذوف، وتقدير قولك (بينما أنا قائم إذ جاء زيد) بين أوقات قيامى مجئ زيد، ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء زيد، وقيل: مبتدأ، وإذ خبره، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد، وذكر لاذ معنيان آخران، أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحمل على آيات منها (وإذ قال ربك للملائكة) والثانى: التحقيق كقيد، وحملت عليه الآية، وليس القولان بشئ، واختار ابن الشجرى أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة، قال: لانه إذا قلت (بينما أنا

[84]

جالس إذ جاء زيد) فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهى مضافة إلى جملة جاء زيد، وهذا الفعل هو الناصب لبين، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف، اه. وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل. مسألة - تلزم إذ الاضافة إلى جملة، إما اسمية نحو (واذكروا إذ أنتم قليل) أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو (وإذ قال ربك للملائكة) (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) (وإذ غدوت من أهلك) أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو (وإذ يرفع إبراهيم القواعد) (وإذ يمكر بك الذين كفروا) (وإذ تقول للذى أنعم الله عليه) وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: (إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) الاولى طرف لنصره، والثانية بدل منها، والثالثة قيل بدل ثان وقيل طرف لثاني اثنين، وفيهما وفى إبدال الثانية نظر، لان الزمن الثاني والثالث غير الاول فكيف يبدلان منه ؟ ثم لا يعرف أن البديل يتكرر إلا في بدل الاضراب، وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل، ومعنى (ثاني اثنين) واحد من اثنين، فكيف يعمل في الطرف وليس فيه معنى فعل ؟ وقد يجاب بأن تقارب الازمنة ينزلها منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب، والطرف يتعلق بوجه الفعل وأيسر روائحه. وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله: 123 - هل ترجعن ليال قد مضين لنا * والعيش منقلب إذ ذاك أفانا ؟ والتقدير: إذ ذاك كذلك، وقال الاخطل: 124 - كانت منازل آلاف عهدهم * إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

ألف - بضم الهمزة - جمع ألف بالمد مثل كافر وكفار، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون، إذ ذاك كائن، ولا تكون إذ الثانية خبرا عن نحن، لانه زمان ونحن اسم عين، بل هي ظرف للخبر المقدر، وإذ الاولى ظرف لعهدتهم، ودون: إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من إخوانا محذوفة، أي متصافين دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال، لتأخره، فهو كقوله: 125 - لمية موحشا طلل * [يلوح كأنه خلل [ص 436 و 659] ولا كونه اسم عين، لأن دون ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بذلك التجاوز المفهوم من الكلام. وقالت الخنساء: 126 - كأن لم يكونوا حمى يتقى * إذ الناس إذ ذاك من عزيز إذ الاولى ظرف ليتقى، أو لحمى، أو ليكونوا إن قلنا إن كان الناقصة مصدرا، والثانية ظرف ليز، ومن: مبتدأ موصول لا شرط، لان بز عامل في إذ الثانية، ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين ويز: خير من، والجملة خبر الناس، والعائد محذوف، أي من عز منهم، كقولهم (السمن منوان بدرهم) ولا تكون إذ الاولى ظرفا ليز، لانه جزء الجملة التي أضيفت إذ الاولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا إذ الثانية بدلا من الاولى، لانها إنما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يتبع اسم حتى يكمل، ولا [تكون] خبرا عن الناس، لانها زمان والناس اسم عين، وذاك: مبتدأ محذوف الخبر، أي كائن، وعلى ذلك فقس. وقد تحذف الجملة كلها للعلم، ويعوض عنها التثوين، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين، نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وزعم الاخفش أن إذ في ذلك معربة

لزوال افتقارها إلى الجملة، وإن الكسرة إعراب، لان اليوم مضاف إليها، رد بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باق في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل، قال: 127 - نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم إلينا [ص 625] أي نحن الاولى عرفوا، وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه، فكان المضاف إليه مذكور، ويقول: 128 - نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت إذ صحيح فأجاب عن هذا بأن الاصل حينئذ، ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم (والله يريد الآخرة) أي ثواب الآخرة. تنبيه - أضيفت (إذ) إلى الجملة الاسمية، فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي: 129 - أمن ازديارك في الدجى الرقباء * إذ حيث كنت من الظلام ضياء وشرحه: أن أمن فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب في زماننا وأصر على ذلك، والازديار أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب، لان الافتعال للتصرف، والبدال بدل عن التاء، وفي: متعلقة به، لا بأمن، لان المعنى أنهم أمنوا دائما أن تزوري في الدجى، وإذ: إما تعليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى، وضياء: مبتدأ خبره حيث، وابتدئ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا، ولانها موصوفة في المعنى، لان من الظلام صفة لها في الاصل، فلما قدمت عليها صارت حالا منها، ومن للبدل، وهي متعلقة بمحذوف، وكان تامة، وهي وفاعلها خفض بإضافة حيث، والمعنى: إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام

(إذ ما): أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافا لبعضهم. (إذا) على وجهين: أحدهما: أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو (خرجت فإذا الاسد بالباب) ومنه (فإذا هي حية تسعى) (إذا لهم مكر). وهي حرف عند الاخفش، ويرجح قولهم (خرجت فإذا إن زيدا بالباب) بكسر إن، لان إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند الزجاج، واختار الاول ابن مالك، والثاني ابن عصفور، والثالث الزمخشري، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: (ثم إذا دعاكم دعوة) الآية: إن التقدير إذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو (خرجت فإذا زيد جالس) أو المقدر في نحو (فإذا الاسد) أي حاضر، وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر. ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحا به نحو (فإذا هي حية تسعى) (فإذا هي شاخصة) (فإذا هم حامدون) (فإذا هي بيضاء) (فإذا هم بالساهرة). وإذا قيل (خرجت فإذا الاسد) صح كونها عند المبرد خبرا، أي فيالحضرة الاسد، ولم يصح عند الزجاج، لان الزمان لا يخبر به عن الجثة، ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه، فإن قلت (فإذا القتال) صحت خبريتها عند غير الاخفش. وتقول (خرجت فإذا زيد جالس) أو (جالسا) فالرفع على الخبرية، وإذا

نصب به، والنصب على الحالية والخبر إذا إن قيل بأنها مكان، وإلا فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كان تقدر في نحو (خرجت فإذا الاسد) فإذا حضور الاسد. مسألة - قالت العرب (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) وقالوا أيضا (إذا هو إياها) وهذا هو الوجه الذي أنكره سيويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيويه قدم على اليرامكة، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوما، فلما حضر سيويه تقدم إليه الفراء وخلف، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو يجيبه، ويقول له: أخطأت، فقال [له سيويه]: هذا سوء أدب، فأقبل عليه الفراء فقال له: إن في هذا الرجل حدة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال (هؤلاء أبون ومررت بابين) كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت، فأجابه، فقال: أعد النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي فقال له [الكسائي]: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال فقال سيويه (إذا هو هي) ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو (خرجت فإذا عبد الله القائم، أو القائم) فقال له: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما، وأتتما رئيسا بديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب بياك، قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر: أنصفت، فأحضروا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيويه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة، فيقال: إن العرب قد أرشوا على ذلك، أو إنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد، ويقال: إنهم قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم

لا تطوع به، ولقد أحسن الامام الاديب أبو الحسن حازم بن محمد الانصاري [القرطاجنى] إذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسألة: والعرب قد تحذف الاخبار بعد إذا * إذا عنت فجة الأمر الذى دهما وربما نصبا للحال بعد إذا * وربما رفعوا من بعدها، ربما فإن توالى ضميران اكتسى بهما * وجه الحقيقة من إشكاله غمما لذاك أعيت على الأفهام مسألة * أهدت إلى سيويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء أحسبها * قدما أشد من الزنبور وقع حما وفى الجواب عليها هل (إذا هو هي) * أو هل (إذا هو إياها) قد اختصما وخطأ ابن زياد وابن حمزة في * ما قال فيها أبا بشر، وقد ظلما وغلط عمرا على في حكومته * يا ليته لم يكن في أمره حكما كفيظ عمرو عليا في حكومته * يا ليته لم يكن في أمره حكما وفجع ابن زياد كل منتخب * من أهله إذ غدا منه يفيض دما

كفجة ابن زياد كل منتخب * من أهله إذ غدا منه يفيض دما وأصبحت بعده الانقاس باكية * في كل طرس كدمع سح وانسجما وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم * لولا التناقس في الدنيا لما أضما والغين في العلم أشجى محنة علمت * وأبرح الناس شجوا عالم هضمنا وقوله (وربما نصبا - إلخ) أي وربما نصبا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء، فيقولون (إذا زيد جالسا). وقوله (ربما) في آخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في أوله بالتشديد. وغمما في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الاشكال والخفاء، وغمما في آخر البيت الرابع بضمها جمع غمة. وابن زياد: هو الفراء، واسمه يحيى، وابن حمزة هو الكسائي، واسمه على، وأبو بشر: سيويه، واسمه عمرو، وألف (ظلما) للتثنية إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول، وعمرو وعلى الأولان: سيويه والكسائي، والآخران: ابن العاص وابن أبي طالب رضى الله عنهما، وحكما الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس دفعا للإبطاء، وزباد الأول: والد الفراء، والثاني زياد بن أبيه، وابنه الميثار إليه هو ابن مرجانة المرسل في قتلة الحسين رضى الله عنه، وأضم كغضب وزنا ومعنى، وإعجام الضاد، والوصف منه أضم كفرح، وهضم: مبنى للمفعول، أي لم يوف حقه. وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبون جمع أب، وأب فعل بفتحتين، وأصله أبو،

إذا بنينا مثله من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى، أو قلنا وأى كهوى أيضا، ثم تجمع بالواو والنون فتحذف الالف كما تحذف ألف مصطفى، وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول: أوون أو وأون رفعا، وأوبن أو وأبن جرا ونصبا، كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين، وليس

هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد فألقيت على مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي، وبخطونني على مذاهبهم، اه وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى. وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو (فإذا هو هي) هذا هو وجه الكلام، مثل (فإذا هي بيضاء) (فإذا هي حية) وأما (فإذا هو إياها) إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفحصاء، كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به. وقد ذكر في توجيهه أمور: أحدها لابي بكر بن الخياط، وهو أن (إذا) ظرف فيه معنى وجدت ورأيت، فجاز له أن ينصب المفعول [كما ينصبه وجدت ورأيت]، وهو مع ذلك ظرف مخبر به (1) عن الاسم بعده، انتهى. وهذا خطأ، لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولانها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها. والثاني: أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن (إياك تعبد) ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك (فإذا زيد القائم) بالنصب، فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة ال، وليس ذلك مما ينقاس، ومن جوز تعريف الحال أو زعم أن

(1) في نسخة (يخبر به). (*)

[92]

إذا تعمل عمل وجدت، وأنها رفعت عبد الله بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ، لأن وجد ينصب الاسمين، ولأن مجئ الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل. والثالث: أنه مفعول به، والاصل فإذا هو يساويها، أو فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضا، ونظيره قراءة على رضى الله عنه (لئن أكله الذئب ونحن عصبة) بالنصب أي توجد عصبة أو نرى عصبة، وأما قوله تعالى (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) إذا قيل: إن التقدير يقولون ما نعبدهم، وإنما حسنه أن إضمار القول مستسهل عندهم. والرابع: أنه مفعول مطلق، والاصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول (ما زيد إلا شرب الأبل) ثم حذف المضاف، نقله الشلوبين في حواشى المفصل عن الاكلم، وقال: هو أشبه ما وجه به النصب. الخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والاصل: فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النياية، كما قالوا (قضية ولا أبا حسن لها) على إضمار مثل، قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجه غريب، أعنى انتصاب الضمير على الحال، وهو مبنى على إجازة الخليل (له صوت صوت الحمار) بالرفع صفة لصوت، بتقدير مثل، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف، وممن قال بالجواز ابن مالك، قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة (مثل) جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير، فتقول (مررت برجل زهير) بالخفض صفة للنكرة، و (هذا زيد زهيراً) بالنصب على الحال، ومنه قولهم (تفرقوا أيادي سبا) و (أيدي سبا) وإنما سكنت إلقاء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال كما في معد يكره وقال قلا. والثاني من وجهي إذا: أن تكون لغير مفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً

[93]

للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، وقد اجتمعا في قوله تعالى (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون) وقوله تعالى: (فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون) ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب: 130 - والنفس راغبة إذا رغبتها * وإذا ترد إلى قليل تقنع وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو (إذا السماء انشقت) لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ خلافاً للاخفش، وأما قوله: 131 - إذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع فالتقدير: إذا كان باهلي، وقيل: حنظلية فاعل باستقر محذوفاً، وباهلي: فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف. ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة كقوله: 132 - استغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تصيك خصاصة فتحمل (1) [ص 96 و 698] قيل: وقد تخرج عن كل من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، وفي كل من هذه فصل.

(1) يروي (فتحمل) بالجيم، وبالحاء المهملة، وسينشده المؤلف مرة أخرى قريباً (ص 96) [*]

الفصل الاول في خروجها عن الظرفية زعم أبو الحسن في (حتى إذا جاءوها) أن إذا جر بحتى، وزعم أبو الفتح في (إذا وقعت الواقعة) الآية فيمن نصب (خافضة رافعة) أن إذا الاولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة (ليس) ومعموليهما، والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض، وقال قوم في (أخطب ما يكون الامير قائما): إن الاصل أخطب أوقات أكوان الامير إذا كان قائما، أي وقت قيامه، ثم حذفت الاوقات ونابت ما المصدرية عنها، ثم حذف الخبر المرفوع، وهو إذا، وتبعها كان التامة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت (إذا) على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت (أخطب أوقات أكوان الامير يوم الجمعة) إذا نصبت اليوم، لان الزمان لا يكون محلا للزمان. وقالوا في قول الحماسي: 133 - وبعد غد يا لهف قلبى من غد * إذا راح أصحابي ولست برائح إن إذا في موضع جر بدلا من غد. وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله عنها: (إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية وإذا كنت على غضبى). والجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية، وأن حتى في نحو (حتى إذا جاءوها) حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وأما (إذا وقعت الواقعة) فإذا الثانية بدل من الاولى، والاولى ظرف، وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد إذا الثانية، أي انقسمتم أقساما (1).

(1) في نسخة (انقسمتم انقسامًا) وما أثبتناه أدق. (*)

وكنتم أزواجا ثلاثة، وأما (إذا) في البيت فظرف للهف، وأما التى في المثال ففى موضع نصب، لانا لا نقدر زمانا مضافا إلى ما يكون، إذ لا موجب لهذا التقدير، وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف، وهو معمول (1) أعلم، وتقديره شأنك ونحوه، كما تعلق إذ بالحديث في (هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه). الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين: أحدهما: أن تجئ للماضي كما تجئ (2) إذ للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا) (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها) وقوله: 134 - وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت إذا تغورت النجوم والثانى: أن تجئ للحال، وذلك بعد القسم، نحو (والليل إذا يعشى) (والنجم إذا هوى) قيل: لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم، لانه إنشاء لا إخبار عن قسم ياتي، لان قسم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من والليل والنجم، لان الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لاحدهما على أن المراد به الحال، اهـ. والصحيح أنه لا يصح التعليق بأقسام الانشائي، لان القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقاء إذا على الاستقبال، بدليل صحة مجئ الحال المقدره باتفاق، ك (مررت برجل معه

(1) في النسخة (وهو مفعول أعلم) (2) في نسخة (كما جاءت). (*)

صقر صائدا به غدا) أي مقدر الصيد به غدا، كذا يقدرون، وأوضح منه أن يقال: مريدا به الصيد غدا، كما فسر قمتم في (إذا قمتم إلى الصلاة) بأردتم. مسألة - في ناصب إذا مذهبان، أحدهما: أنه شرطها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيان، وقول أبى البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد، لان إذا عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمتم كقوله: * وإذا تصبك خصاصة فتحمل (1) * [132] والثانى: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين، ويرد عليهم أمور: أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة، وعلى قولهم تصوير الجملتان واحدة، لان الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله. والثانى: أنه ممتنع في قول زهير: 135 - بدا لى أبى لست مدرك ما مضى * ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا [ص 288 و 460 و 476 و 478 و 551 و 678] لان الجواب محذوف، وتقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئا وقت مجيئه، لان الشئ إنما يسبق قبل مجيئه، وهذا لازم لهم

أبداً إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها إما خبر كان أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث والثالث: أنه يلزمهم في نحو (إذا جئتني اليوم أكرمك غداً) أن يعمل أكرمك في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصداً، إذ المراد وقوع الأكرام في الغد لا في اليوم.

(1) يروي قوله (فتحمل) بالحاء المهملة، وبالجميم. (*)

[97]

فإن قلت: فما ناصب اليوم على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد في طرفي زمان.؟ قلنا: لم يتضادا كما في الوجه السابق، وعمل العامل في طرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو (أتيتك يوم الجمعة سحر)، وليس بدلاً، لجواز (سير عليه يوم الجمعة سحر) برفع الأول ونصب الثاني، ونص عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق: 136 - متى تردن يوماً سفار تجد بها * أديهم يرمى المستجيز المعورا فيوماً يمتنع أن يكون بدلاً من متى، لعدم اقتران بحرف الشرط، ولهذا يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلاً من إذا، ويمتنع أن يكون ظرفاً لتجد، لئلا ينفصل ترد من معموله وهو سفار بالأجنبي، فتعين أنه ظرف ثان لتردد. والرابع: أن الجواب ورد مقروناً بإذا الفجائية نحو (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون) وبالحرف الناسخ نحو (إذا جئتني اليوم فإني أكرمك) وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وورد أيضاً والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى (فإذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير) ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، وتخرج بعضهم هذه الآية على أن إذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف إذا وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، لأن عسر اليوم ليس مسبباً عن النقر، والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير، أي عسر الأمر، وأما قول أبي البقاء إنه يكون مدلولاً عليه بذلك فإنه إشارة إلى النقر فمردود، لادائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع، وأما نحو (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله (7 - معنى اللبيب 1)

[98]

ورسوله) فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب، لاشتهار المسبب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين. قال أبو حيان: ورد مقروناً بما النافية نحو (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم) الآية، وما النافية لها الصدر، انتهى. وليس هذا بجواب، وإلا لاقترب بالفاء، مثل (وإن يستعجبوا فما هم من المعتبين) وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة. وقول بعضهم إنه جواب على إضمار الفاء مثل (إن ترك خيراً الوصية للوالدين) مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة، كقوله: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب، وللوالدين: متعلق بها، لا خبر، والجواب محذوف، أي فليوص. وقول ابن الحاجب (إن إذا هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله تعالى (يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين) وإن ذلك من التوسع في الطرف) مردود بثلاثة أمور: أحدها: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله: 137 - * ونحن عن فضلك ما استغنيا * [ص 269 و 317 و 539 و 694] والثاني: أن ما لا تقاس على لا، فإن مالها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في لا، فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو (إن لا تقم أقم) و (جاء بلا زاد) وقوله: 138 - ألا إن قرطاً على آله * ألا إنني كیده لا أكید وقيل: إن وقعت لا في جواب (1) القسم فلها الصدر، لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا

(1) في نسخة (إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر). (*)

[99]

فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب (حب العراق) في قوله: 139 - آليت حب العراق الدهر أطعمه * [والحب يأكله في القرية السوس] [ص 245 و 590 و 600] على التوسع وإسقاط الخافض وهو على، ولم يجعله من باب (زيداً ضربته) لأن التقدير لا أطعمه، ولا هذه لها

الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا. والثالث: أن (لا) في الآية حرف ناسخ مثله في نحو (لا رجل) والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافيا، لا يجوز (زيدا إني أضرب) فكيف وهو حرف نفى؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مصدر، وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي اذكر يوم، أو يعذبون يوم. ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: (وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينتبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد) فيقال: لا يصح لجديد أن يعمل في إذا، لأن إن وإلام الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصدر، وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضا أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد، أي إذا مزقتم تجدون، لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو (وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم) وأما (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط، بدليل (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) الآية، ولا يسوغ أن يقال: قدرها خالية من معنى الشرط، فتستغني عن جواب وتكون معمولة لما قبلها وهو (قال) أو (ندلكم) أو (ينتبئكم) لأن هذه بالأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

[100]

الفصل الثالث في خروج إذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) وقوله تعالى (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لافترن بالفاء مثل (وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير) وقول بعضهم (إنه على إضمار الفاء) تقدم رده، وقول آخر (إن الضمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب) ظاهر التعسف، وقول آخر (إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها) تكلف من غير ضرورة. ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو (والليل إذا يغشى) (والنجم إذا هوى) إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك (أتيتك إذا أتيتني) فيكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت. وهذا ممتنع، لو جهين: أحدهما: أن القسم الانشائي لا يقبل التعليق، لأن الانشاء إيقاع، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه، فأما (إن جاءني فو الله لاكرمنه) فالجواب في المعنى فعل الاكرام، لأنه المسبب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا، لأن جواب والليل ثابت دائما، وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء، فلا يمكن تسبيهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط. والثاني: أن الجواب خبري، فلا يدل عليه الانشاء، لتباين حقيقتهما. (أيمن) المختص بالقسم، اسم لا حرف، خلافا للزجاج والرماني، مفرد مشتق من اليمن [وهو البركة] وهمزته وصل، لا جمع يمين وهمزته قطع، خلافا

[101]

للكوفيين، ويرده جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب، وقول نصيب: 140 - فقال فريق القوم لما نشدتهم: * نعم، وفريق: ليمن الله ما ندرى فحذف ألفها في الدرج، ويلزمه الرفع بالابتداء، وحذف الخبر، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى: خلافا لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير، وجوز ابن عصفور كونه خيرا والمحذوف مبتدأ، أي قسمي أيمن الله. حرف الباء الباء المفردة - حرف جر لاربعة عشر معنى: أولها: اللصاق، قيل: وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم اللصاق حقيقي ك (أمسكت بزيد) إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يجسه من يد أو ثوب ونحوه، ولو قلت (أمسكته) احتمل ذلك وأن تكون منعتة من التصرف، ومجازي نحو (مررت بزيد) أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد، بدليل (وإنكم لتمررون عليهم مصبحين) وأقول: إن كلا من اللصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور ك (أمسكت بزيد، وضعدت على السطح) فإن أقصى إلى ما يقرب منه فمجاز ك (مررت بزيد) في تأويل الجماعة، وكقوله: 141 - تشب لمقرورين يصطليانها * وبات على النار الندى والمحلل (ص 143)

[102]

إذا استوى التقديران في المجازية، فالأكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه، ك (مررت بزيد، ومررت عليه) وإن كان قد جاء كما في (لتمررون عليهم) (يمرون عليها). 142 - ولقد أمر على اللئيم يسبني * [فمضيت ثمة قلت: لا يعينني] [ص 429 و 645] إلا أن (مررت به) أكثر، فكان أولى بتقديره أصلا، ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله: 143 - تمررون الديار ولم تعوجوا * [كلامكم على إذا حرام] [ص 473] أهو الباء أم على؟ الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضا، وهي

المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزید، وأذهبته، ومنه (ذهب الله بنورهم) وقرئ (أذهب الله نورهم) وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقول المبرد والسهيلي (إن بين التعديتين فرقا، وإنك إذا قلت ذهبت بزید كنت مصاحبا له في الذهاب) مردود بالآية، وأما قوله تعالى: (ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم) فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق. ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجر أقمتم بزید، وأما (تثبت بالدهن) فيمن ضم أوله وكسر ثالثة، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالطرف حال من الفاعل، أي مصاحبة للدهن، أو المفعول، أي تثبت الثمر مصاحبا للدهن، أو أن أثبت يأتي بمعنى ثبت كقول زهير: 144 - رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم * قطينا لها حتى إذا أثبت البقل ومن وردوها مع المتعدى قوله تعالى: (ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض) وصككت الحجر بالحجر، والاصل دفع بعض الناس بعضا، وصك الحجر بالحجر. [ص 429 و 645]

[103]

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو (كتبت بالقلم) و (نجرت بالقدم) قيل: ومنه [باء] البسمة، لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل إلا بها. الرابع: السببية، نحو (إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل) (فكلا أخذنا بذنبه) ومنه: لقيت بزید الاسد، أي بسبب لقائي إياه، وقوله: 145 - قد سقيت أبالهم بالنار * [والنار قد تسقى من الاوار] أي أنها بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يخلى بينها وبين الماء. الخامس: المصاحبة، نحو (اهبط بسلام) أي معه (وقد دخلوا بالكفر) الآية. وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: (فسبح بحمد ربك) فقيل: للمصاحبة، والحمد مضاف إلى المفعول، أي فسبحه جامدا له، أي نزهه عما لا يليق به، وأثبت له ما يليق به، وقيل: للاستعانة، والحمد مضاف إلى الفاعل، أي سبحه بما حمد به نفسه، إذ ليس كل تنزيه بمحمود، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات. واختلف في (سبحانك اللهم وبحمدك) فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنها عاطفة، ومتعلق الباء محذوف، أي وبحمدك سبحتك، وقال الخطابي: المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك، لا بحولى وقوتى، يريد أنه مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، وقال ابن الشجرى في (فتستجيون بحمده): هو كقولك (أجبت بالتلبية) أي فتجيبونه بالثناء، إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة، أي معلنين بحمده، والوجهان في (فسبح بحمد ربك).

[104]

والسادس: الظرفية نحو (ولقد نصركم الله بيدر) (نجيناهم بسحر) والسابع: البدل، كقول الحماسي: 146 - فليت لى بهم قوما إذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا (1) وانتصاب (الاغارة) على أنه مفعول لاجله. والثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الاعواض، نحو (اشتريته بألف) و (كافأت إحسانه بضعف) وقولهم (هذا بذاك) ومنه (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) وإنما لم نقدرها بباء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في (لن يدخل أحدكم الجنة بعمله) لان المعطى يعوض قد يعطى مجانا، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملى الباءين جمعا بين الأدلة. والتاسع: المجاوزة كعن، فقيل: تختص بالسؤال، نحو (فاسأل به خبيرا) بدليل (يسألون عن أنبيائكم) وقيل: لا تختص به، بدليل قوله تعالى: (يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم) (ويوم تشقق السماء بالغمام) وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في (شقيقت السنام بالشفرة) على أن الغمام جعل كالآلة التي يشق بها، قال: ونظيره (السماء منفطر به) وتأول البصريون (فاسأل به خبير) على أن الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلا، وفيه بعد، لانه لا يقتضى قولك (سألت يسببه) أن المجرور هو المسئول عنه. العاشر: الاستعلاء، نحو (من إن تأمنه بقنطار) الآية، بدليل (هل أمنكم عليه إلا كما أمنتم على أخيه من قبل) ونحو (وإذا مروا بهم يتغامزون) بدليل (وإنكم لتمرون عليهم) وقد مضى البحث فيه، وقوله:

(1) انظر الشاهد رقم 20

[105]

147 - * أرب بيول الثعلبان برأسه ؟ * بدليل تمامه: * لقد هان من بالث عليه الثعالب * الحادى عشر: التبعض، أثبت ذلك الاصمعي والفارسي والفتبي وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه (عينا يشرب بها عباد الله) وقوله: 148 - شربين بماء البحر ثم ترفعت * متى ليج خضر لهن نئيج [ص 111 و 335] وقوله: 149 - [فلثمت فاها أخذاً بقرونها] * شرب النزييف ببرد ماء الحشرج قيل: ومنه (وامسحوا برؤسكم) والظاهر أن الباء فيهن للالصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفاً وقلبا، فإن (مسح) يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالياء، فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء، ونظيره بيت الكتاب: 150 - كنواح ريش حمامة نجديّة * ومسحت باللثتين عصف الاثم يقول: إن لثاتك تضرب إلى سمرة، فكأنك مسحها بمسحوق الاثم، فقلب معمولي مسح، وقيل في شربين: إنه ضمن معنى روبين، ويصح ذلك في (يشرب بها) ونحوه، وقال الزمخشري في (يشرب بها): المعنى يشرب بها الخمر كما تقول (شربت الماء بالعسل). الثاني عشر: القسم، وهو أصل أحرّفه، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معه

[106]

نحو (أقسم بالله لتفعلن) ودخولها على الضمير نحو (بك لافعلن) واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو (بالله هل قام زيد) أي أسألك بالله مستحلفا. الثالث عشر: الغاية، نحو (وقد أحسن بي) أي إلى، وقيل: ضمن أحسن معنى لطف. الرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع. أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة. فالواجبة في نحو (أحسن بزبد) في قول الجمهور: إن الاصل أحسن زيد بمعنى ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيادت الباء إصلاحا للفظ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظا ومعنى وإن فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في (أمرر بزبد). والغالبة في فاعل كفى، نحو (كفى بالله شهيدا) وقال الزجاج: دخلت لتضمن كفى معنى اكتف، وهو من الحسن بمكان، ويصحح قولهم (اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه) أي ليتق وليفعل، بدليل جزم (يثب) ويوجب قولهم (كفى بهند) بترك التاء، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب، بدليل (وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة) فإن عورض بقولك (أحسن بهند) فالتاء لا تلحق صيغ الامر، وإن كان معناها الخبر، وقال ابن السراج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر، وهو قول الفارسي والرماني، أجازا (مرورى بزبد حسن وهو بعمر وقبيح) وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا، قالوا ومن مجئ فاعل كفى هذه مجردا عن الباء قول سحيم: 151 - [عميرة ودع إن تجهزت غازيا] * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

[107]

ووجه ذلك - علي ما اخترناه - أنه لم يستعمل كفى [هنا] بمعنى اكتف. ولا تزداد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى، ولا التي بمعنى وقى، والاولى متعدية لواحد كقوله: 152 - قليل منك يكتفي، ولكن * قليلك لا يقال له قليل [ص 675] والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى: (وكفى الله المؤمنين القتال) (فسيكفيهم الله) ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد، قال: 153 - كفى ثعلا فخرا بأنك منهم * ودهر لان أمسيت من أهله أهل ولم أرمن انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالياء، وتعل: رهط الممدوح وهم بطن من طيئ، وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلمية كعمر، ودهر: مرفوع عند ابن جنى بتقدير: وليفخر دهر، وأهل: صفة له بمعنى مستحق، واللام متعلقة بأهل، وجوز ابن السجري في دهر ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي يفتخر بك، وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بأهل، والثاني كونه معطوفا على فاعل كفى، أي أنهم فخرُوا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه). وهذا وجه لا حذف فيه، والثالث أن تجرّه بعد أن ترفع فخرا، على تقدير كونه فاعل كفى والياء متعلقة بفخر، لا زائدة، وحينئذ تجر الدهر بالعطف، وتقدر أهلا خيرا لهو محذوف، وزعم المعري أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا، أي وكفى دهرها هو أهل لان أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو ثعلا، والفاعل المتأخر وهو (أنك منهم) منصوبا ومرفوعا وهما دهرها وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع

[108]

المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الربيعي أن النصب بالعطف على اسم أن وأن (أهل) عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره. والضرورة كقوله: 154 - ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد [ص 387] وقوله: 155 - مهما لى الليلة مهما ليه * أودى بنعلى وسيرباليه [ص 332] وقال ابن الضائع في الاول: إن الباء متعلقة بتنمى، وإن فاعل يأتي مضمر، فالمسألة من باب الاعمال. وقال ابن الحاجب في الثاني: الباء معدية كما تقول (ذهب بنعلى) ولم يتعرض لشرح الفاعل، وعلام يعود إذا قدر ضميرا في (أودى) ؟ ويصح أن يكون التقدير: أودى هو، أي مود، أي ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) أي ولا يشرب هو، أي الشارب، إذ ليس المراد ولا يشرب الزانى. والثاني مما تزداد فيه الباء: المفعول، نحو (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) (وهزى إليك بجذع النخلة) (فليمدد بسبب إلى السماء) (ومن يرد فيه بالحاد) (فطلق مسحا بالسوق) أي يمسح السوق مسحا، ويجوز أن يكون صفة: أي مسحا واقعا بالسوق، وقوله: 156 - [نحن بنو ضبة أصحاب الفلج] * نصر ب بالسيف وفرجو بالفرج الشاهد في الثانية، فأما الاولى فلاستعانة، وقوله:

[109]

[هن الحرائر لا ربات أخمرة] * سود المحاجر لا يقرأن بالسور [32] وقيل: ضمن تلقوا معنى تفضوا، ويريد معنى يهم، ونرجو معنى نطمع، وقرأن معنى يرقين ويتبركن، وأنه يقال (قرأت بالسورة) على هذا المعنى، ولا يقال (قرأت بكتابك) لفوات معنى التبرك فيه، قاله السهيلي، وقيل: المراد لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك (كتبت بالقلم) أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال: لا تفسد أمرك برأيك. وكثرت زيادتها في مفعول (عرفت) ونحوه، وقلت في مفعول ما يتعدى إلى اثنين كقوله: 157 - تبت فؤادك في المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد، ومنه الحديث (كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع). وقوله: 158 - فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد إيانا (1) [ص 328 و 329] وقيل: إنها هي في البيت زائدة في الفاعل، وحب: بدل اشتمال على المحل، وقال المتنبي 159 - كفى بجسمي نحولا أننى رجل * لو لا مخاطبتي إياك لم ترنى [ص 667] والثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم (بحسبك درهم) و (خرجت فإذا بزبد) و (كيف بك إذا كان كذا) ومنه عند سيويه (بأيكم المفتون) وقال أبو الحسن

(1) الرواية برفع (غيرنا) وهو خير مبتدأ محذوف، والجملة صلة من، والتقدير: الذى هو غيرنا.

[110]

بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون، ثم اختلف، فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفية، أي في أي طائفة منكم المفتون. تنبيه - من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم (ليس البر بان تولوا) بنصب البر، وقوله: 160 - أليس عجيبا بأن الفتى * يصاب ببعض الذى في يديه والرابع: الخبر، وهو ضربان: غير موجب فينقاس نحو (ليس زيد بقائم) (وما الله بغافل) وقولهم (لا خير بخير بعده النار) إذا لم تحمل على الظرفية، وموجب فيتوقف على السماع، وهو قول الاخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) وقول الحماسي: 161 - [فلا تطمع، أبيت اللعن، فيها] * ومنعكها بشئ يستطاع والاولى تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر، وبشئ بمنعكها والمعنى ومنعكها بشئ ما يستطاع، وقال ابن مالك في (بحسبك زيد) إن زيدا مبتدأ مؤخر، لانه معرفة وحسب نكرة. والخامس: الحال المنفى عاملها، كقوله: 163 - فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب متنهاها وقوله: 163 - [كائن دعيت إلى بأساء داهمة] * فما انبعثت بمزعود ولا وكل ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخرج البيهقي على أن التقدير بحاجة خائبة، وبشخص مزعود أي مذعور، ويريد بالمزعود نفسه، على حد قولهم (رايت

[111]

منه أسدا) وهذا التخرج ظاهر في البيت الاول دون الثاني، لان صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها، ولهذا قيل في (وما ربك بظلام للعبيد) إن فعلا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله: 164 - [وليس بذى رمح فيطعننى به] * وليس بذى سيف وليس بنبال أي وما ربك بذى ظلم، لان الله

لا يظلم الناس شيئاً، ولا يقال لقيت منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام أو الكرم. والسادس: التوكيد بالنفس والعين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى (يتربصن بانفسهن) وفيه نظر، إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالمنفصل نحو (قمتم أنتم أنفسكم) ولأن التوكيد هنا ضائع، إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك (زارني الخليفة نفسه) وإنما ذكر النفس هنا لزيادة البعث على التربص، لاشعاره بما يستتكن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال. تنبيه - مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول أو بلا يقبله اللفظ، كما قيل في (ولاصليكنكم في جذوع النخل): إن (في) ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم شربين في قوله * شربين بماء البحر * [148] معنى روين، وأحسن في (وقد أحسن بي) معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند [أكثر] الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهما أقل تعسفاً. * (بجل) * على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم، وهى على وجهين: اسم

[112]

فعل بمعنى يكفى، واسم مرادف لحسب، ويقال على الاول (بجلنى) وهو نادر، وعلى الثاني (بجلى) قال: 165 - [ألا إننى أشربت أسود حالكا] * ألا بجلى من ذا الشراب ألا بجل * (بلى) * حرف إضراب، فإن تلاها بجملة كان معنى الاضراب إما الابطال نحو (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه، بل عباد مكرمون) أي بل هم عباد، ونحو (أم يقولون به جنة، بل جاءهم بالحق) وإما الانتقال من غرض إلى آخر، ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله (قد أفلح من تزكى، وذكر اسم ربه فصلى، بل تؤثرون الحياة الدنيا) ونحو (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون، بل قلوبهم في غمرة) وهى في ذلك كله حرف ابتداء، لا عاطفة، على الصحيح ومن دخولها على الجملة قوله: 166 - بل بلد ملء الفجاج قتمه * [لا يشتري كتانه وجهمه] إذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته، ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة وإن تلاها مفرد فهى عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب (كاضرِب زيدا بل عمرا، وقام زيد بل عمرو) فهى تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشئ، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده، نحو (ما قام زيد بل عمرو، ولا يقيم زيد بل عمرو) وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصح (ما زيد قائما بل قاعدا، بل قاعد) ويختلف المعنى، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه، قال هشام: محال (ضربت زيدا بل إياك) أهو ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته.

[113]

وتراد قبلها (لا) لتوكيد الاضراب بعد الايجاب، كقوله: 167 - وجهك البدر، لا، بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفه أو أفول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى، وليس بشئ، لقوله: 168 - وما هجرتك، لا، بل زادني شغفا * هجر وبعد تراخى لا إلى أجل * (بلى) * حرف جواب أصلى الالف، وقال جماعة: الاصل بل، والالف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث، بدليل إمالتها. وتختص بالنفى، وتفيد إبطاله. سواء كان مجردا نحو (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى) أم مقرونا بالاستفهام، حقيقيا كان نحو (أليس زيد بقائم) فتقول: بلى، أو تويخيا نحو (أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى) (أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى) أو تقريريا نحو (ألم يأتكم نذير قالوا بلى) (ألسنت بربكم قالوا بلى) أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد في رده بلى، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا، ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفى أو إيجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال (أليس لى عليك ألف) فقال (بلى) لزمته، ولو قال (نعم) لم تلمه، وقال آخرون: تلمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة، ونازع السهيلي وغيره في المحكى عن ابن عباس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريرى خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى (أفلا تبصرون أم أنا خير) لأنها لا تقع بعد الايجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الايجاب تصديق [له]، انتهى. [8 - معنى اللبيب 1]

[114]

وبشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها [عن] الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهام [المجرد]، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟) قالوا: بلى، وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة (أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟) قال: بلى، قال (فلا إذن) وفيه أيضا أنه قال (أنت الذى لقيتني بمكة؟) فقال له المجيب: بلى، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك، لأنه قليل فلا يخرج عليه التنزيل. وأعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفى كما مر في صدر الكتاب، وفي الموضوع بحث أوسع من هذا في باب النون. * (بيد) * ويقال: ميد، بالميم، وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها، وله معنيان: أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلًا، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، ومنه الحديث (نحن الآخرون السابقون، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا) وفي مسند الشافعي رضى الله عنهم (بئد أنهم) وفي الصحاح (بيد بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل) اه، وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت، وأن بعضهم فسرها فيه بمعنى على، وأن تفسيرها بغير أعلى. والثاني: أن تكون بمعنى من أجل، ومنه الحديث (أنا أفصح من نطق بالصاد بيد أنى من قريش واسترضعت في بنى سعد بن بكر) وقال ابن مالك وغيره: إنها هنا بمعنى غير، على حد قوله: 169 - ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتاب

[115]

وأشدد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله: 170 عمدا فعلت ذاك بيد أنى * أخاف إن هلكت أن ترنى وقوله ترنى: من الرنين، وهو الصوت * (بله) * على ثلاثة أوجه: اسم لدع، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لكيف، وما بعدها منصوب على الأول، ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأول والثالث، وإعراب على الثاني، وقد روى بالوجه الثلاثة قوله يصف السيوف: 171 - تذر الجماحم ضاحيا هاماتها * بله الكاف كأنها لم تخلق وإنكار أبي على أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له، وإذا قيل (بله الزيد، أو المسلم، أو أحمد، أو الهندات) احتملت المصدرية واسم الفعل. ومن الغريب أن في البخاري في تفسير ألم السجدة: يقول الله تعالى (أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذخرًا من بله ما اطلعت عليه) (1). واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بغير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى من بعدها في ألفاظ الاستثناء. حرف التاء التاء المفردة - محركة في أوائل الاسماء، ومحركة في أواخرها، ومحركة في أواخر الأفعال، ومسكنة في أواخرها. فالمحركة في أوائل الاسماء حرف جر معناه القسم، وتختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، وربما قالوا (تربى) و (ترب الكعبة) و (تالرحمن) قال الزمخشري

(1) انظر صحيح البخاري (6 / 116 السلطانية) ثم انظر فتح الباري (8 / 396 بولاق) (*)

[116]

في (وتالله لا يكيدن أصنامكم): الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمروذ وقهره، ه والمحركة في أواخرها حرف خطاب نحو أنت وأنت. والمحركة في أواخر الأفعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت، وهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب (كنتى): إن التاء هنا علامة كالواو في (أكلوني البراغيث) ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة. ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب، والتزم فيها التذكير والافراد في (أرأيتكما) و (أرأيتكم) و (أرأيتك) و (أرأيتكن) إذ لو قالوا (أرأيتما كما) جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في (يا غلامكم) فلم يقولوه كما قالوا (يا غلامنا) و (يا غلامهم) - مع أن الغلام طار عليه الخطاب بسبب النداء، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد، فهذا أجدر، وإنما جاز (واغلامك) لان المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة، ويأتى تمام القول في (أرأيتك) في حرف الكاف إن شاء الله تعالى. والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتانيث كقامت، وزعم الجلولى أنها اسم، وهو خرق لاجماعهم، وعليه فيأتى في الظاهر بعدها أن يكون بدلا، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر، ويرده أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو (اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم) قيل، وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا، كقوله: 172 - إلى ملك ما أمه من محارب * أبوه، ولا كانت كليب تصاهره وربما وصلت هذه التاء بثم ورب، والاكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف التاء (ثم) ويقال فيها: فم، كقولهم في حدث: جدف - حرف عطف يقتضى ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كل منها خلاف. فأما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: (حتى إذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم) وقول زهير: 173 - أرانى إذا أصبحت ذاهوى * فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا وخرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء. وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه، تمسكا بقوله تعالى: (خلقكم من نفس واحدة، ثم جعل منها زوجها) (وبدأ خلق الانسان من طين، ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين، ثم سواه ونفخ فيه من روحه) (ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون، ثم آتينا موسى الكتاب) وقول الشاعر 174 - إن من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده والجواب عن الآية الاولى من خمسة أوجه: أحدها: أن العطف على محذوف، أي من نفس واحدة، أنشأها، ثم جعل منها زوجها. الثاني: أن العطف على (واحدة) على تنويلها بالفعل، أي من نفس توحدت، أي انفردت، ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذر، ثم خلقت حواء من قصيراها. الرابع: أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جئ بتم إيدانا بترتبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه. الخامس: أن (ثم) لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال (بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب) أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب. والاجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب، لأنها تصحح الترتيب والمهلة، وهذا يصحح الترتيب فقط، إذ لا تراخي بين الاخبارين، ولكن الجواب الاخير أعم، لانه يصح أن يجاب به عن الآية الاخيرة والبيت. وقد أجيب عن الآية الثانية أيضا بأن (سواه) عطف على الجملة الاولى، لا الثانية. وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الاب، والاب من قبل الابن، كما قال ابن الرومي: 175 - قالوا: أبو الصقر من شيبان، قلت لهم: * كلا لعمري، ولكن منه شيبان وكم أب قد علا بابن ذرى حسب * كما علت برسول الله عدنان وأما المهلة فزعم الفراء أنها [قد] تتخلف، بدليل قولك: (أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب) لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار، ولا تراخي بين الاخبارين، وجعل منه ابن مالك (ثم آتينا موسى الكتاب) الآية، وقد مر البحث في ذلك، والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله:

176 - كهز الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه. مسألة - أجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستدل لهم بقراءة الحسن (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) بنصب (يدرك) وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب، فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه) ثلاثة أوجه: الرفع بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي، والنصب قال: بإعطاء ثم حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الامام أبو زكريا النووي رحمه الله أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب، لانه يقتضى أن المنهي عنه الجمع بينهما، دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهي عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، انتهى. وإنما أراد ابن مالك إعطاؤها حكمها في النصب، لا في المعية أيضا، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) كون (تكتموا) مجزوما، وكونه منصوبا مع أن النصب معناه النهي عن الجمع. تنبيه - قال الطبري في قوله تعالى (أثم إذا ما وقع أمتم به): معناه أهالك، وليست ثم التي تأتي للعطف، انتهى. وهذا وهم، اشتبه عليه ثم المضمومة التاء بالمفتوحاتها. (ثم) بالفتح - اسم يشار به إلى المكان البعيد، نحو (وأزلفنا ثم الآخرين) وهو ظرف لا يتصرف، فلذلك غلط من أعربه مفعولا لرأيت في قوله تعالى: (وإذا رأيت ثم رأيت) ولا يتقدمه حرف التنبيه [ولا يتأخر عنه كاف الخطاب].

حرف الجيم (جير) بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم، لا إسم بمعنى حقا فتكون مصدرًا، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفًا، وإلا لأعربت ودخلت عليها أل، ولم تؤكد أجل بجير في قوله: 177 - [وقلن على الفردوس أول مشرب] * أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره ولا قوبل بها (لا) في قوله: 178 - [إذا تقول لا ابنة العجير * تصدق، لا إذا تقول جير وأما قوله: 179 - وقائلة: أسيت، فقلت: جير * أسى إننى من ذاك إنه فخرج على وجهين، أحدهما: أن الأصل جير إن، بتأكيد جير بان التى بمعنى نعم، ثم حذفت همزة إن وخففت. الثاني: أن يكون شبه آخر النصف بأخر البيت، فنونه تنوين الترزم، وهو غير مختص بالاسم، ووصل بنية الوقف. (جلل) حرف بمعنى نعم، حكاة الزجاج في كتاب الشجرة، واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل. فمن الاول قوله: 180 - قومي هم قتلوا - أميم - أخی * فإذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لاعفون جلا * ولئن سطوت لاهن عظمي ومن الثاني قول امرئ القيس وقد قتل أبوه: 181 - * ألا كل شئ سواه جلا * ومن الثالث قولهم (فعلت كذا من جلك) وقال جميل:

[121]

182 - رسم دار وقفت في طلله * كدت أقصى الحياة من جلله (1) [ص 136] فقيل: أراد من أجله، وقيل: أراد من عظمه في عيني. حرف الحاء المهملة (حاشا) على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون فعلا متعديا متصرفا، تقول (حاشيته) بمعنى استثنائه، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: (أسامة أحب الناس إلي) ما حاشى فاطمة، ما: نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية، وحاشا الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدل به على أنه قد يقال (قام القوم ما حاشا زيدا) كما قال: 183 - رأيت الناس ما حاشا قريشا * فإننا نحن أفضلهم فعلا ويرده أن في معجم الطبراني (ما حاشا فاطمة ولا غيرها) ودليل تصرفه قوله: 184 - ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشى من الاقوام من أحد وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا التى يستثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف. الثاني: أن تكون تنزيهية، نحو (حاش لله) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولادخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل (حاش لله ما هذا بشرا)

(1) يروى * كدت أقصى الغداة من جلله * (*)

[122]

والصحيح أنها اسم مرداف للبراءة [من كذا]، بدليل قراءة بعضهم (حاشا لله) بالتثنية، كما يقال (براءة لله من كذا) وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضى الله عنه (حاش الله) كعماذ الله ليس جارا ومجرورا كما وهم ابن عطية، لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الاخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية، وزعم بعضهم أنها اسم فعل ماض بمعنى أتبرا، أو برئت، وحامله على ذلك بناؤها، ويرده إعرابها في بعض اللغات. الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمى والمازني والمبرد والزجاج والافخش وأبو زيد والفراء وأبو عمر والشيبانى إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلًا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا، وسمع (اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصغ) وقال: 185 - حاشا أبا ثوبان، إن به * ضنا على الملحاة والشتم ويروى أيضا (حاشا أبى) بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الالف على لغة من قال: إن أباها وأبا أباها * [قد بلغا في المجد غايتها] [51] وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل (قام القوم حاشا زيدا) فالمعنى جانب هو - أي قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم - زيدا. (حتى) حرف يأتي لاحد ثلاثة معان: انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء، وهذا أقلها، وقل من يذكره.

[123]

وتستعمل على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور: أحدها: أن لمخفوضها شرطين، أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا،

خلافًا للكوفيين والمبرد، فأما قوله: 186 - أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لا تخب ضرورة، واختلف في علة المنع، فقيل: هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، وبرده أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل، كقولك (زيد ضربت القوم حتاه) وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، وبرده أنها لو دخلت عليه لقيت في العاطفة (قاموا حتى أنت، وأكرمتمهم حتى إياك) بالفصل، لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الخافضة (حتاك) بالوصل كما في البيت، وحينئذ فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب (رأيتك أنت) وفي البديل منه (رأيتك إياك) فلم يحصل لبس، وقيل: لو دخلت عليه فليت ألفها ياء كما في إلى، وهى فرع عن إلى، فلا تحتل ذلك، والشروط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور آخرًا نحو (أكلت السمكة حتى رأسها) أو ملاقيا لآخر جزء نحو (سلام هي حتى مطلع الفجر) ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها، كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله: 187 - عينت ليلة، فما زلت حتى * نصفها راجيا، فعدت يؤوسا

[124]

وهذا ليس محل الاشتراط، إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به. الثاني: أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله: 188 - ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزيد، حتى نعله ألقاها [ص 127 و 130] أو عدم دخوله كما في قوله: 189 - سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم، فلا زال عنها الخير مجدودا حمل على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول، حملا على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو. والثالث: أن كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر. فمما انفردت به (إلى) أنه يجوز (كثبت إلى زيد وأنا إلى عمرو) أي هو غايبي، كما جاء في الحديث (أنابك وإليك) و (سرت من البصرة إلى الكوفة) ولا يجوز: حتى زيد، وحتى عمرو، وحتى الكوفة، أما الاولان فلان حتى موضوعة لافادة تقضى الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية، وإلى ليست كذلك وأما الثالث فلضعف حتى في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية. ومما انفردت به (حتى) أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو (سرت حتى أدخلها) [وذلك] بتقدير حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض

[125]

حتى، ولا يجوز: سرت إلى أدخلها، وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت أنها تخفض الاسماء، وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال، وكذا العكس. ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان: مرادفة إلى نحو (حتى يرجع إلينا موسى) ومرادفة كى التعليلية نحو (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم) (هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا) وقولك (أسلم حتى تدخل الجنة) ويحتملها (فقاتلوا التى تبغى حتى تفتى إلى أمر الله) ومرادفة إلا في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم (والله لا أفعل إلا أن تفعل) المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في (وما يعلمان من أحد حتى يقولا) والظاهر في هذه الآية [خلافة، و] أن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله: 190 - ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى توجد وما لديك قليل وفى قوله: 191 - والله لا يذهب شيخي باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه) إذ زمن الميلاد لا يتناول فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تخرجه على أن فيه حذف، أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون.

[126]

ولا ينتصب الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان مستقبلا، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو (لن نرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو (وزلزلوا حتى يقول الرسول) الآية، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا. وكذلك لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان حالا، ثم إن كانت حالته

بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك (سرت حتى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حالته ليست حقيقية - بل كانت محكية - رفع، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو (وزلزلوا حتى يقول الرسول) قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا. وأعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط: أحدها أن يكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا، والثاني أن يكون مسببا عما قبلها. فلا يجوز (سرت حتى تطلع الشمس) ولا (ما سرت حتى أدخلها، وهل سرت حتى تدخلها) أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز (أيهم سار حتى يدخلها) و (متى سرت حتى تدخلها) لأن السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان، وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قيل حتى خاصة، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك، والثالث أن يكون فضلا، فلا يصح في نحو (سيرى حتى أدخلها) لنلا يبقى المبتدأ بلا خبر،

[127]

ولا في نحو (كان سيرى حتى أدخلها) إن قدرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة أو قلت (سيرى أمس حتى أدخلها) جاز الرفع، إلا إن علقت أمس بنفس السير، لا باستقرار محذوف. الثاني من أوجه حتى: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلا أن بينهما فرقا من ثلاثة أوجه: أحدها: أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط، أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أفق عليه لغيره، والثاني أن يكون إما بعضا من جمع قبلها ك (قدم الحاج حتى المشاة) أو جزأ من كل نحو (أكلت السمكة حتى رأسها) أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع أن تقول (حتى ولدها) والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز (ضربت الرجلين حتى أفضلهما) وإنما جاز * حتى نعله ألقاها [188] * لأن إلقاء الصحيفة والزيادة في معنى ألقى ما ينقله، والثالث: أن يكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص، فالأول نحو (مات الناس حتى الإنبياء) والثاني نحو (زارك الناس حتى الحمامون) وقد اجتمعا في قوله: 192 - قهرناكم حتى الكمأة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الأصاعرا الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح، وزعم ابن السيد في قول مرئ القيس: 193 - سريت بهم حتى تكل مطيهم * [وحتى الجياد ما يقدن بأرسان [ص 130] فيمن رفع (تكل) أن جملة (تكل مطيهم) معطوفة بحتى على سريت بهم الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، فرقا بينها وبين الجارة،

[128]

فنقول (مررت بالقوم حتى يزيد) ذكر ذلك ابن الخياز وأطلقه، وقبده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو (عجبت من القوم حتى بينهم) وقوله: 194 - جود يمانك فاض في الخلق حتى * بئس دان بالاساءة دينا وهو حسن، ورده أبو حيان، وقال في المثال: هي جارة، إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو كبعض، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا (أعجبتني الجارية حتى ولدها) قال: وهى في البيت محتملة، انتهى. وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر، وأقره أبو حيان عليه، ولا يلزم من امتناع (أعجبتني الجارية حتى ابنها) امتناع (عجبت من القوم حتى بينهم) لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها، ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضوع الذي يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو (اعتكفت في الشهر حتى في آخره) بخلاف المثال والبيت السابقين، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن، ولم يجعلها واجبة. تنبيه - العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو (جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أهلك) على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل. الثالث من أوجه حتى: أن تكون حرف ابتداء، أي حرفا تبتدأ بعده الجمل، أي تستأنف، فيدخل على الجملة الاسمية، كقول جرير: 195 - فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل [ص 386]

[129]

وقال الفروزق: 196 - فواعجبا حتى كليب تسبني * كأن أباهما نهشل أو مجاشع ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له، أي فواعجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني، وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله (حتى يقول الرسول) برفع يقول، وكقول حسان: 197 - يغشون حتى ما تهر كلابهم * لا يسألون عن السواد المقبل [ص 691] وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو (حتى عفوا وقالوا) وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة، وأن بعدها أن مضمره، ولا أعرف له في ذلك سلفا، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة، وكذا قال في حتى الداخلة على إذا في نحو (حتى إذا فشلتن وتنازعتن) إنها الجارة، وإن إذا في موضع جريها، وهذه المقالة سبقه إليها الاخفش وغيره، والجمهور على خلافها وأنها جرف ابتداء، و [أن] إذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها، والجواب في الآية محذوف، أي امتحنتم، أو انقسمتم قسمين، بدليل (منكم من يريد الدنيا، ومنكم من يريد الآخرة) ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قول ابن مالك إن (فمنهم مقتصد) هو الجواب فمبنى على صحة مجيء جواب لما مقرونا بالفاء، ولم يثبت، وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور وهو (عصيتن) أو (صرفكن) وهذا مبنى على زيادة الواو وثم، ولم يثبت ذلك. وقد دخلت (حتى) الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله: (9 - معنى اللبيب 1)

[130]

سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بأرسان [193] فيمن رواه برفع تكل، والمعنى حتى كلت، ولكنه جاء [بلفظ المضارع] على حكاية الحال الماضية كقولك (رأيت زيدا أمس وهو راكب) وأما من نصب فهي حتى الجارة كما قدمنا، ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكل، أي إلى زمان كلال مطيهم وقد يكون الموضوع صالحا لاقسام (حتى) الثلاثة، كقولك (أكلت السمكة حتى رأسها) فلك أن تخفض على معنى إلى، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله: 198 - عممتهم بالندی حتى غواتهم * فكنت مالك ذي غي وذی رشد [ص 611] وقوله: [ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزداد] حتى نعله ألقاها [188] إلا أن بينهما فرقا من وجهين: أحدهما: أن الرفع في البيت الأول شاذ، لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وهذا قول البصريين، وأوجبوا إذا قلت (حتى رأسها) بالرفع أن تقول (مأكول) والثاني: أن النصب في البيت الثاني من وجهين، أحدهما: العطف، والثاني إضمار العامل على شريطة التفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد. وإذا قلت (قام القوم حتى زيد قام) جاز الرفع والخفض دون النصب (1)، وكان لك في الرفع أوجه، أحدها: الابتداء، والثاني العطف، والثالث إضمار الفعل،

(1) لم يجز النصب لان الناصب بعد حتى هو أن مضمره، وأن المصدرية لا تدخل على الاسماء (*)

[131]

والجملة التي بعدها خبر على الاول، ومؤكدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة، وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز (ضربت القوم حتى زيد ضربته) بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل، لانه يمتنع جعل (ضربته) توكيدا لضربت القوم، قال: وإنما جاز الخفض في * حتى نعله * [188] لان ضمير (ألقاها) للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل. ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية، خلافا للزجاج وابن درستويه، زعما أنها في محل جر بحتى، ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها إن كسروها فقالوا (مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه) والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل، على أن فتحت همزتها نحو (ذلك بأن الله هو الحق) (حيث) وطبئ تقول: حوث، وفي الثاء فيهما: الضم تشبيها بالغايات، لان الاضافة إلى الجملة كلا إضافة، لان أثرها - وهو الجر - لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف. ومن العرب من يعرب حيث، وقراءة من قرأ (من حيث لا يعلمون) بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر. وهي للمكان اتفاقا، قال الاخفش: وقد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن، وقد تخفض بغيرها كقوله: 199 - [فشد ولم ينظر بيوتا كثيرة] * لدى حيث ألقنت رحلها أم قشعم (1) وقد تقع [حيث] مفعولا به وفاقا للفارسي، وحمل عليه (الله أعلم حيث يجعل رسالته) إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئا في المكان

(1) ويروى * فشد ولم تفزع بيوت كثيرة * (*)

وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم، لا بأعلم نفسه، لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأى بعضهم، ولم تقع اسما لان، خلافا لابن مالك، ولا دليل له في قوله: 200 - إن حيث استقر من أنت راعي* - ه حمى فيه عزة وأمان لجواز تقدير حيث خبرا، وحمى اسما، فإن قيل: يؤدي إلى جعل المكان حالا في المكان، قلنا: هو نظير قولك (إن في مكة دار زيد) ونظيره في الزمان (إن في يوم الجمعة ساعة الاجابة). وتلزم حيث الاضافة إلى جملة، اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثم رجح النصب في نحو (جلست حيث زيد أراه) وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله: 201 - [ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم* ببيض المواضى] حيث لى العمائم [أنشده ابن مالك] والكسائي يقيسه، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء (من حيث أن كذا). وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة كقوله: 202 - إذا ريدة من حيث ما نفحت له* أتاه بريها خليل يواصله (1) أي إذا ريدة نفحت له من حيث هبت، وذلك لان ريدة فاعل بمحذوف يفسره نفحت، فلو كان نفحت مضافا إليه حيث لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، قال أبو الفتح في كتاب التمام: ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها، انتهى، ورأيت بخط الضابطين:

(1) ريدة: أي ريح لينة الهبوب، و (ما) زائدة، ونفحت: فاحت (*)

203 - أما ترى حيث سهيل طالعا* [نجما يضى كالشهاب لامعا] بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل، وحيث بالضم وسهيل بالرفع، أي موجود، فحذف الخبر. وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله: 204 - حيثما تستقم يقدر لك الله* نجاحا في غابر الزمان وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان. حرف الخاء المعجمة (خلا) على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفا جار للمستثنى، ثم قيل: موضعها نصب عن تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الاول، لانها لا تعدى الافعال إلى الاسماء، أي لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولانها بمنزلة إلا وهى غير متعلقة. والثانى: أن تكون فعلا متعديا ناصبا له، وفاعلا على الحد المذكور في فاعل حاشا (1)، والجملة مستأنفة أو حالبة، على خلاف في ذلك، وتقول (قاموا خلا زيدا) وإن شئت خفضت إلا في نحو قول لبيد: 205 - ألا كل شئ ما خلا الله باطل* [وكل نعيم - لا محالة - زائل [ص 96] وذلك لان (ما) [في] هذه مصدرية، فدخلها يعين الفعلية، وموضع ما خلا نصب

(1) انظر كلام المؤلف في ذلك (صفحة 122). (*)

فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو (أرسلها العراك) وقيل: على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت (1)، فمعنى (قاموا ما خلا زيدا) على الاول: قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا، وقال ابن خروف: على الاستثناء كالتصايب غير في (قاموا غير زيد) وزعم الجرمي والرعي والكسائي والفارسي وابن جنى أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لان ما لا تزداد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو (عما قليل) (فيما رحمة) وإن قالوه بالسماح فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. حرف الراء (رب) حرف جر، خلافا للكوفيين في دعوى اسميته، وقولهم إنه أخبر عنه في قوله: إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن* عارا عليك، ورب قتل عار [31] ممنوع، بل (عار) خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور، إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي. وليس معناها التقليل دائما، خلافا للاكثرين، ولا التكثر دائما، خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا. فمن الاول (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) وفى الحديث (يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان (يا رب صائمه لمن يصومه، ويا رب

قائمه لن يقومه) وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقال الشاعر:

(1) في نسخة (قيل: على الطرف، على نياتها وصلتها عن الوقت). (*)

[135]

206 - فيارب يوم قد لهوت و ليلة * بآنسة كأنها خط تمثال [ص 587] وقال آخر: 207 - ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات [ص 137 و 309] ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحدا منهما التقليل. ومن الثاني قول أبي طالب [في النبي صلى الله عليه وسلم]: 208 - وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة لأرامل [ص 136] وقول الآخر: 209 - ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان وذى شامة غراء في حر وجهه * مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه * وبهرم في سبع معا وثمان أراد عيسى وأدم عليهما السلام والقمر، ونظير رب في إفادة التكثر (كم) الخبرية، وفي إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى (قد)، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغ التصغير، تقول: حير ورجيل، فتكون للتقليل، وقال: 210 - فوبق جيل شامخ لن تناله * بقنته حتى تكل وتعملا

[136]

وقال لبيد: [وكل أناس سوف تدخل بينهم] * دويبة تصفر منها الانامل [62] إلا أن الغالب في قد والتصغير إفادتهما التقليل، ورب بالعكس. وتنفرد رب بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهرا، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا، وغلبة حذف معداها، ومضيه، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلا، وبدونهن أقل، كقوله: 211 - فمئلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمائم محول [ص 161] وقوله: * وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * [208] وقوله: 212 - بل بلد ذى ضد وأكام * وقوله: * رسم دار وقفت في طلله * [182] وبأنها زائدة في الاعراب دون المعنى، فمحل مجرورها في نحو (رب رجل صالح عندي) رفع على الابتدائية، وفي نحو (رب رجل صالح لقيت) نصب على المفعولية، وفي نحو (رب رجل صالح لقيته) رفع أو نصب، كما في قولك (هذا لقيته) ويجوز مراعاة محله كثيرا وإن لم يجز نحو (مررت بزيد وعمرا) إلا قليلا، قال 213 - وسن كسنيق سناء وسنما * ذعرت بمدلاح الهجير نهوض (1)

(1) ذعرت: أخفت، ومدلاح الهجير: أراد به فرسا كثير العرق في وقت الهجرة. (*)

[137]

فعطف (سنا) على محل سن، والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة عظيمة، وسنيق: اسم جبل بعينه، وسناء: ارتفاعا. وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصواب ما قدمناه. وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى، كقوله: ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات [207] ومن إعمالها قوله: 214 - ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء [ص 312] ومن دخولها على [الجملة] الاسمية قول أبي داود: 215 - ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار [ص 310] وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا، وإن (ما) في البيت نكرة موصوفة، والجامل: خبر لهو محذوف، والجملة صفة لما. ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: (ربما يود الذين كفروا) وقيل: هو مؤول بالماضي، على حد قوله تعالى: (ونفخ في الصور) وفيه تكلف، لافتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجاوز به عن المستقبل، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله: 216 - فإن أهلك فرب فتى سيبكى * على مهذب رخص البنان وقوله: 217 - يا رب قائمة غدا * يا لهف أم معاويه

وفى رب ست عشرة لغة: ضم الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة أو محرّكة ومع التجرد منها: فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف. حرف السين المهملة السين المفردة: حرف يختص بالمضارع، ويخلصه للاستقبال، وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعا من (سوف) خلافا للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أصيق منها مع سوف خلافا للبصريين، ومعنى قول المعريين فيها (حرف تنفيس) حرف توسيع، وذلك أنها نقلت (1) المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره (حرف استقبال) وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: (ستجدون آخرين) الآية، واستدل عليه بقوله تعالى: (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم) مدعيا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم (ما ولاهم) قال: فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال، انتهى. وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم (ما ولاهم) غير موافق عليه، قال الزمخشري: فإن قلت: أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع، انتهى. ثم لو سلم فلا استمرار إنما استفيد من المضارع، كما تقول (فلان يقرى الضيف ويصنع الجميل) تريد أن ذلك دأبه، والسين مفيدة للاستقبال، إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أر من فهم وجه ذلك، ووجه أنها تفيد الوعد

(1) في عدة نسخ (تقلب). (*)

بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيته معناه، وقد أوماً إلى ذلك في سورة البقرة فقال في (فسيكفيهم الله): ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين، وصرح به في سورة براءة فقال في (أولئك سيرحمهم الله): السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت (سأنتقم منك). (سوف) مرادفة للسين، أو أوسع منها، على الخلاف (1)، وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمطرد، ويقال فيها (سف) بحذف الوسط، و (سو) بحذف الاخير، و (سى) بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف، حكاها صاحب المحكم. وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو (ولسوف يعطيك ربك فترضى) وبأنها قد تفصل بالفعل الملقى، كقوله: وما أدري وسوف إخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء ؟ [51] (سى) من (لا سيما) - اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى، وعينه في الاصل واو، وتثنيته سيان، وتستغني حينئذ عن الاضافة كما استغنت عنها مثل في قوله: * والشر بالشر عند الله مثلان * [81] واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء، فلم يقولوا سواء أن إلا شاذاً كقوله: 218 - فإ رب إن لم تقسم الحب بيننا * سواءين فاجلني على حبها جلداً وتشديد يائه ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

(1) يريد خلاف البصريين الذين يقولون: إن المدة مع سوف أوسع منها مع السين، والكوفيين الذين يقولون: إنهما مترادفان وليست المدة مع سوف أوسع، بل هما مستويان. (*)

219 - [ألا رب يوم صالح لك منهما] * ولا سيما يوم بدارة لجلجل [ص 313 و 421] فهو مخطئ، اه. وذكر غيره أنه قد يخفف، وقد تحذف الواو، كقوله: 220 - فه بالعقود وبالايمان، لا سيما * عقد وفاء به من أعظم القرب وهى عند الفارسي نصب على الحال، فإذا قيل (قاموا لا سيما زيد) فالناصب قام، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو، ولوجب تكرار (لا) كما تقول (رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد) وعند غيره هو اسم للا التبرئة، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كان نكرة، وقد روى بهن * ولا سيما يوم * [219] والجر أرجحها، وهو على الاضافة، وما زائدة بينهما مثلها في (أيما الاجلين قضيت) والرفع على أنه خير لمضمر محذوف، وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أولاً مثل شئ هو يوم، وبضعفه في نحو (ولا سيما زيد) حذف العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق (ما) على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة سى

إعراب، لانه مضاف، والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو (ولو جئنا بمثله مددا) وما كافة عن الاضافة، والفتحة بناء مثلها في (لا رجل) وأما انتصاب المعرفة نحو (ولا سيما زيدا) فمنعه الجمهور، وقال ابن الدهان: لا أعرف له وجهها، ووجهه بعضهم بأن ما كافة، وأن لاسيما نزلت منزلة إلا في الاستثناء، ورد بأن المستثنى مخرج، وما بعدها داخل من باب أولى، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً. (سواء) تكون بمعنى مستو [ويوصف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين] (1)

(1) هذه العبارة ساقطة من النسخة التي شرح عليها الدسوقي. (*)

[141]

والافصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر (1) نحو (مكانا سوى) وهو أحد الصفات التي جاءت على فعل كقولهم (ماء روى) و (قوم عدى) وقد تمد مع الفتح نحو (مررت برجل سواء والعدم). وبمعنى الوسط، وبمعنى التام، فتمد فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى (في سواء الجحيم)، وقولك (هذا درهم سواء). وبمعنى القصد، فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله: 221 - فلاصرفن سوى حذيفة مدحتي * لفتى العشى وفارس الاحزاب ذكره ابن الشجرى. وبمعنى مكان أو غير، على خلاف في ذلك، فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير، وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصريف، فتقول (جاءني سواك) بالرفع على الفاعلية، و (رأيت سواك) بالنصب على المفعولية، و (ما جاءني أحد سواك) بالنصب والرفع وهو الارجح، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين، ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا (جاء الذى سواك) وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لهو محذوف أو حالا لثبت مضمرا كما قالوا (لا أفعله ما أن حراء مكانه) ولا يمنع الخبرية قولهم (سواءك) بالمد والفتح، لجواز أن يقال: إنها بنيت لاضافتها إلى المبنى كما في غير. (تنبيه) يخبر لسواء التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه، نحو (ليسوا سواء) لأنها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء، وقد أجزى في قوله تعالى (سواء عليهم

(1) في نسخة (فتقصر مع الكسر). [*]

[142]

أأنذرتهم أم لم تنذرهم) كونها خبرا عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث، وأبطل ابن عمرون الاول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والثاني بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم، فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثل (زيد أين هو) منعناه وقلنا له: بل مثل (كيف زيد) لان (أأنذرتهم) إذا لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا، لعدم تحمله ضمير سواء، وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو (علمت أزيد قائم) وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق، قلنا: بل الاستفهام مراد هنا، إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة، لا من قبل المتكلم ولا غيره. حرف العين المهملة (عدا) مثل خلا، فيما ذكرناه من القسمين (1)، وفى حكمها مع (ما) والخلاف في ذلك، ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية. (على) على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفا، وخالف في ذلك جماعة، فزعموا أنها لا تكون إلا اسما، ونسبوه لسببويه، ولنا أمران: أحدهما قوله: 222 - تحن فتبدي ما نها من صباية * وأخفى الذى لو لا الاسى لقضاني [ص 577] أي لقضى على، فحذفت (على) وجعل مجرورها مفعولا، وقد حمل الاخفش على ذلك (ولكن لا تواعدوهن سرا) أي على سر، أي نكاح، وكذلك (لاقعدن لهم صراطك المستقيم) أي على صراطك.

(1) انظر قول المؤلف في ذلك (ص 133) (*)

[143]

والثاني: أنهم يقولون (نزلت على الذي نزلت) أي عليه كما جاء (ويشرب مما تشربون) أي منه. ولها تسعة معان: أحدها: الاستعلاء، إما على المجرور وهو الغالب نحو (وعليها وعلى الفلك تحملون) أو على ما يقرب منه نحو (أو أجد على النار هدى) وقوله: * وبات على النار الندى والمحلوق * [141] وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو (ولهم على ذنب) ونحو (فضلنا بعضهم على بعض). الثاني: المصاحبة كمع نحو (وأتى المال على حبه) (وإن ربك ل ذو مغفرة للناس على ظلمهم). الثالث: المجاوزة كعقولة: 223 - إذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبتني رضاها [ص 677] أي عنى، ويحتمل أن (رضى) ضمن معنى عطف، وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو سخط، وقال: 224 - في ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا إلا كواكبها [ص 563 و 678] أي عنا، وقد يقال: ضمن يحكى معنى ينم. الرابع: التعليل كاللام، نحو (ولتكبروا الله على ما هداكم) أي لهديته إياكم، وقوله: 225 - علام تقول الرمح ينقل عاتقي * إذا أنا لم أطلعن إذا الخيل كرت (1)

(1) (تقول) في هذا البيت بمعنى تطن، فيتنصب بها المبتدأ والخبر. (*)

[144]

الخامس: الظرفية كفى نحو (ودخل المدينة على حين غفلة) ونحو (واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان) أي: [في] زمن ملكه، ويحتمل أن (تتلو) مضمن معنى تتقول، فيكون بمنزلة (ولو تقول علينا بعض الاقاويل). السادس: موافقة من نحو (إذا اکتالوا على الناس يستوفون). السابع: موافقة الباء نحو (حقيق على أن لا أقول) وقد قرأ أبو الباء. وقالوا: اركب على اسم الله. الثامن: أن تكون زائدة: للتعويض، أو غيره. فالاول كقوله: 226 - إن الكريم وأبيك يعتمل * إن لم يجد يوما على من يتكل أي: من يتكل عليه، فحذف (عليه) وزاد على قبل الموصول تعويضا له، قاله ابن جنى، وقيل: المراد إن لم يجد يوما شيئا، ثم ابتداء مستفهما فقال: على من يتكل ؟ وكذا قيل في قوله: 227 - ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث * إلا أخو ثقة، فانظر بمن تتق [ص 170] إن الاصل فانظر لنفسك، ثم استأنف الاستفهام، وابن جنى يقول في ذلك أيضا: إن الاصل فانظر من تتق به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضا، وقيل: بل تم الكلام عند قوله فانظر، ثم ابتداء مستفهما، فقال: بمن تتق ؟ والثاني قول حميد بن ثور: 228 - أبى الله إلا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاة تروق قاله ابن مالك، وفيه نظر، لان (راقه الشئ) بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد تعلق وترتفع.

[145]

التاسع: أن تكون للاستدراك والاضراب، كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يبأس من رحمة الله تعالى، وقوله: 229 - فوالله لا أنسى قتيلاً رزته * بجانب قوسي ما بقيت على الأرض على أنها تعفو الكلوم، وإنما * نوكل بالادنى وإن جل ما يمضى أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله: 230 - بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد ثم قال: على أن قرب الدار ليس بنافع * إذا كان من تهواه ليس بذي ود أبطل بعلى الاولى عموم قوله (لم يشف ما بنا) فقال: بلى إن فيه شفاء ما، ثم أبطل بالثانية قوله (على أن قرب الدار خير من البعد). وتعلق على هذه بما قبلها [عند من قال به] كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به، لانها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضراب والاعراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودل على ذلك أن الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق، ثم جئ بما هو التحقيق فيها. والثاني: من وجهى على: أن تكون اسما بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها من، كقوله:

[146]

231 - غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * [تصل وعن قيض بزياء مجهل] [ص 532] وزاد الاخفش موضعا آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى (أمسك عليك زوجك) وقول الشاعر: 232 - هون عليك، فإن الامور * بكف الاله مقادرها [ص 487 و 532] لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم، لا يقال (ضربتني) ولا (فرحت بي). وفيه نظر، لانها لو كانت اسما في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها، ولانها لو لزمتم اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إلى في نحو (فصرهن إليك) (واضمم إليك) (وهزى

إليك) وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في (سقيا لك) وإما على حذف مضاف، أي: هون على نفسك، واضمم إلى نفسك، وقد خرج ابن مالك على هذا قوله: 233 - وما أصحاب من قوم فأذكرهم * إلا يزيدهم حبا إلى هم فادعى أن الاصل: يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه، لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة أبي تمام، ولا يحسن تخرج ذلك على ظاهره، كما قيل في قوله: 234 - قد بت أحرسني وحدي، وبمنعنى * صوت السباع به يضحن والهام لان ذلك شعر، فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأنباري إن إلى قد

[147]

ترد اسما، فيقال (انصرفت من إليك) كما يقال (غدوت من عليك) لانه إن كان ثابتا ففى غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في (واضمم إليك) إغراء، والمعنى خذ جناحك، أي عصاك، لان إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين، ولان الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين. (عن) على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون حرف جر (1)، وجميع ما ذكر لها عشرة معان: أحدها: المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواه، نحو (سافرت عن البلد) و (رغبت عن كذا) و (رميت السهم عن القوس) وذكر لها في هذا المثال معنى غير (2) هذا، وسيأتى. الثاني: البدل، نحو (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) وفى الحديث (صومي عن أمك). الثالث: الاستعلاء، نحو (فإنما يخل عن نفسه) وقول ذي الأصبغ: 235 - لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب * عنى، ولا أنت ديانى فتخزوني أي لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب على ولا أنت مالكي فتسوسنى، وذلك لان المعروف أن يقال (أفضلت عليه) قيل: ومنه قوله تعالى (إنى أحببت حب الخير عن ذكر ربي) أي قدمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلقها بحال محذوفة، أي منصرفا عن ذكر ربي، وحكى الرماني عن أبي عبيدة أن أحببت من (أحب البعير إحيابا) إذا برك فلم يثر، فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمنى، وهى على حقيقتها، أي إنى تشبعت عن ذكر ربي، وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله.

(1) في نسخة (حرفا جاريا). (2) في نسخة (معنى آخر). (*)

[148]

الرابع: التعليل، نحو (وما كان استغفار إبراهيم لبيه إلا عن موعدة) ونحو (وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك) ويجوز أن يكون حالا من ضمير (تاركي) أي ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأى الزمخشري، وقال في فأزلهما الشيطان عنها: إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها، وحقيقته أصدر الزلة عنها، ومثله (وما فعلته عن أمرى) وإن كان للجنة فالمعنى ناهما عنها. الخامس: مرادفة بعد، نحو (عما قليل ليصبح نادمين) (بحرفون الكلم عن مواضعه) بدليل أن في مكان آخر (من بعد مواضعه) ونحو (لتركين طبقا عن طبق) إى حالة بعد حالة، وقال: 236 - * ومنهل وردته عن منهل * السادس: الظرفية كقوله: 237 - وآس سراة الحى حيث لقيتهم * ولانك عن حمل الرباة وانيا الرباة: نجوم الحملية، قيل: لان ونى لا يتعدى إلا بفى، بدليل (ولا تنيا في ذكرى) والظاهر أن معنى (ونى عن كذا) جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه دخل فيه وفتى. السابع: مرادفة من، نحو (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات) الشاهد في الاولى (أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا) بدليل (فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) (ربنا تقبل منا). الثامن: مرادفة الباء، نحو (وما ينطق عن الهوى) والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى.

[149]

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثله برميت عن القوس، لانهم يقولون أيضا: رميت بالقوس، حكاهما الفراء، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى أيضا (رميت على القوس). العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله: 238 - أنجزع إن نفس أناها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع قال ابن جنى: أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك، فحذفت عن من أول الموصول، وزيدت بعده. الوجه الثاني: أن تكون حرفا مصدريا، وذلك أن بنى تميم يقولون في نحو أعجيني أن تفعل: عن تفعل، قال ذو الرمة: 239 - أعن ترسمت من خرقاء منزلة *

ماء الصبابة من عينيك مسجوم (1) يقال (ترسمت الدار(1)) أي تأملتها، وسجم الدمع: سال، وسجمته العين: أسألته، وكذا يفعلون في أن المشددة، فيقولون: أشهد عن محمدا رسول الله، وتسمى عنعنة تميم. الثالث: أن تكون اسما بمعنى جانب، وذلك يتعين في ثلاثة مواضع: أحدها: أن يدخل عليها من، وهو كثير كقوله: 240 - فلقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وأمامي (2) [ص 532] ويحتمله عندي (ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم) فتقدر معطوفة على مجرور من، لا على من ومجرورها، ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل (فعدت عن

(1) في نسخة (نوسمت من خرقاء) بالواو. (2) في نسخة (مرة وأمامي) (*)

[150]

يمينه) فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لأول الناحية. والثاني: أن يدخل عليها على، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله: 241 - على عن يمينى مرت الطير سنحا * [وكيف سنوح واليمين قطيع ؟] الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، قاله الاخفش، وذلك كقول امرئ القيس: 242 - ودع عنك نهبا صبح في حجراته * [ولكن حديث ما حديث الرواحل (1)] [ص 532] وقول أبي نواس: 243 - دع عنك لومى فإن اللوم إغراء * [وداونى بالتي كانت هي الداء] وذلك لئلا يؤدي إلى تعدى فعل المضمرة المتصلة إلى ضميره المتصل، وقد تقدم الجواب عن هذا، ومما يدل على أنها ليست هنا اسما أنه لا يصح حلول الجانب محلها (عوض) ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبدا)، إلا أنه مختص بالنفى، وهو معرب إن أضيف، كقولهم (لا أفعله عوض العائضين) مبنى إن لم يصف، وبنأؤه إما على الضم قبيل، أو على الكسر كأمس، أو على الفتح كآين، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر، وقيل: بل لان الدهر في زعمهم يسلب ويعوض، واختلف في قول الاعشى: 244 - رضيعى لبان ثدى أم، تحالفا * بأسحم داج عوض لا تتفرق [ص 209 و 591]

(1) ويروى (ولكن حديثا). (*)

[151]

ف قيل: ظرف لتتفرق، وقال ابن الكلبي: قسم، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل، بدليل قوله: 245 - حلفت بمائرات حول عوض * وأنصاب تركن لدى السعير والسعير: اسم لصنم كان لعنزة، انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت. (عسى) فعل مطلقا، لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله: 246 - * يا أبتا علك أو عساكا * [ص 699] خلافا لسيبويه، حكاه عنه السيرافي، ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم). وتستعمل على أوجه: أحدها - أن يقال (عسى زيد أن يقوم) واختلف في إعرابه على أقوال: أحدها - وهو قول الجمهور - أنه مثل كان زيد يقوم، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر، والمخير عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات، وأجيب بأمور، أحدها: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي عسى أمر زيد القيام، أو قبل الخبر، أي عسى زيد صاحب القيام، ومثله (ولكن البر من آمن بالله) أي ولكن صاحب البر من آمن بالله، أو ولكن البر من آمن بالله، والثاني أنه من باب (زيد عدل، وصوم) ومثله (وما كان هذا القرآن أن يفترى) والثالث أن زائدة لا مصدرية، وليس بشيء، لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلا. والقول الثاني: أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا، أو قاصر بمنزلة قرب

[152]

من أن يفعل، وحذف الجار توسعا، وهذا مذهب سيبويه والمبرد. والثالث: أنها فعل قاصر بمنزلة قرب، وأن يفعل (1): بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين، ويرده أنه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل. والرابع: أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سد مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في

قراءة حمزة رحمه الله (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيرا) بالخطاب، واختاره ابن مالك الاستعمال الثاني: أن نسند إلى أن والفعل، فتكون فعلا تاما، هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبدا، ولكن سدت أن وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في (أحسب الناس أن يتركوا) إذ لم يقل أحد إن حسب خرجت في ذلك عن أصلها. الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرد، أو المقرون بالسين، أو الاسم المفرد نحو (عسى زيد يقوم، وعسى زيد سيقوم، وعسى زيد قائما) والاول قليل كقوله: 247 - عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب [ص 579] والثالث أقل كقوله: 248 - أكثرت في اللؤم ملحا دائما * لا تكثرن إنني عسيت صائما وقولهم في المثل (عسى الغوير أبؤسا) كذا قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه الخير: أي يكون أبؤسا، وأكون صائما، لان في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الاصلى، ولان المرجو كونه صائما، لا نفس الصائم.

(1) في نسخة (وأن والفعل - إلخ). (*)

[153]

والثاني نادر جدا كقوله: 249 - عسى طيبئ من طيبئ بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال. والسادس: أن يقال (عساي، وعساك، وعساه) وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن، قاله سيبويه، والثاني: أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، قاله الاخفش، ويرده امران، أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو (ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا) وأما قوله: 250 - يا ابن الزبير طالما عصيكا * [وطالما عنيتنا إليكا] فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك، والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله: 251 - فقلت عاها نار كأس وعلها * تشكى فأتني نحوها فاعودها والثالث: أنها باقية على أعمالها عمل كان، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس، قاله المبرد والفارسي، ورد باستلزامه في نحو قوله: * يا أبتا علك أو عسك * [246] الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مدعاهما أن الاعراب قلب والمعنى بحاله. السابع: (عسى زيد قائم) حكاة نعلب، ويتخرج هذا على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر.

[154]

تنبيه - إذا قيل (زيد عسى أن يقوم) احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير، وتامها على تقدير خلوها منه، وإذا قلت (عسى أن يقوم زيد) احتمل الوجهين أيضا، ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيدا، فيحتمل الاضمار في عسى على أعمال الثاني، فإذا قلت (عسى أن يضرب زيد عمرا) فلا يجوز كون زيد اسم عسى، لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بالأجنبي وهو زيد، ونظير هذا المثال قوله تعالى: (عسى أن يعثك ربك مقاما محمودا). (عل) بلام خفيفة - اسم بمعنى فوق، التزموا فيه أمرين، أحدهما، استعماله مجرورا بمن، والثاني: استعماله غير مضاف، فلا يقال (أخذته من على السطح) كما يقال (من علوه، ومن فوقه) وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك، وأما قوله: 252 - يا رب يوم لى لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من عله فالهاء للسكت، بدليل أنه مبنى، ولا وجه لبنائه لو كان مضافا. ومتى أريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها له بالغايات كما في هذا البيت، إذ المراد فوقية نفسه، لا فوقية مطلقة، والمعنى أنه تصيبه الرمضاء من تحته وجر الشمس من فوقه. ومثله قول الآخر يصف فرسا: 253 - * أقب من تحت عريض من عل * ومتى أريد به النكرة كان معربا كقوله: 254 - [مكر مفر مقبل مدبر معا] * كجلود صخر عطه السيل من عل إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال، لا من علو مخصوص.

[155]

(عل) بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة: لغة في لعل، وهى أصلها عند من زعم زيادة اللام، قال: 255 - لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه [ص 642] وهما بمنزلة عسى في المعنى،

وبمنزلة أن المشددة في العمل، وعقيل تخفض بهما، وتجز في لامهما الفتح تخفيفا والكسر على أصل التقاء الساكنين، ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع) بالنصب، وقوله: 256 - عل صروف الدهر أو دولاتها * تدلنا اللمة من لمانها * فتستريح النفس من زفرتها * وسياتى البحث في ذلك. وذكر ابن مالك في شرح العمدة أن الفعل قد يجزم بلعل (1) عند سقوط الفاء، وأنشد: 257 - لعل التفاتنا منك نحوى مقدر * يمل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب. (عند): اسم للحضور الحسى، نحو (فلما رأه مستقرا عنده) والمعنوي نحو (قال الذى عنده علم من الكتاب) وللقرب كذلك نحو (عند سدره المنتهى عندها جنة المأوى) ونحو (وإنهم عندنا لمن المصطفين الاخير)

(1) في نسخة (قد يجزم بعد لعل) وهى خير مما أثبتناه في الاصل. (*)

[156]

وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا طرفا أو مجرورة بمن، وقول العامة (ذهبت إلى عنده) لحن وقول بعض المولدين: 258 - كل عند لك عندي * لا يساوى نصف عند قال الحريري: لحن، وليس كذلك، بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الاسماء وأن تعرب ويحكى أصلها. تنبيهان - الاول: قولنا (عند اسم للحضور) موافق لعبارة ابن مالك، والصواب اسم لمكان الحضور، فإنها ظرف لا مصدر، وتأتى أيضا لزمانه نحو (الصبر عند الصدمة الاولى) وجئتك عند طلوع الشمس. الثاني: تعاقب عند كلمتان: لدى مطلقا، نحو (لدى الحناجر) (لدى الباب) (وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم، وما كنت لديهم إذ يختصمون) ولدن إذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو (جئت من لدنه) وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (أتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) ولو جئ بعند فيهما أو بلدن لصح، ولكن ترك دفعا للتكرار، وإنما حسن تكرار لدى في (وما كنت لديهم) لتباعد ما بينهما، ولا تصلح لدن هنا، لانه ليس محل ابتداء. ويفترقن من وجه ثان، وهو أن لدن لا تكون إلا فضلا، بخلافهما، بدليل (ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ). وثالث، وهو أن جرهما بمن أكثر من نصبها، حتى إنها لم تجئ في التنزيل منصوبة، وجر عند كثير، وجر لدى ممتنع. ورابع، وهو أنها معربان، وهى مبنية في لغة الاكثريين. وخامس، وهو أنها قد تضاف للجمل كقوله:

[157]

259 - [صريع غوان راقهن ورقنه] * لدن شب حتى شاب سود الذوائب وسادس، وهو أنها قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار (كان) تامة. ثم اعلم أن (عند) أمكن من لدى من وجهين: أحدهما: أنها تكون ظرفا للاعيان والمعاني، تقول (هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به) وبممتنع ذلك في لدى، ذكره ابن الشجرى في أماليه ومبرمان في حواشيه. والثاني: أنك تقول (عندي مال) وإن كان غائبا، ولا تقول (لدى مال) إلا إذا كان حاضرا، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجرى، وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى. وقد أغناني هذا البحث عن عقد فصل للندن ولدى في باب اللام. حرف الغين المعجمة (غير): اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظا إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس، وقولهم (لا غير) لحن، ويقال (قبضت عشرة ليس غيرها) برفع غير على حذف الخبر، أي مقبوضا، وينصبها على إضمار الاسم، أي ليس المقبوض غيرها، و (ليس غير) بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضا وحذف المضاف إليه لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم (لله الامر من قبل ومن بعد) بالكسر من غير تنوين، أي من قبل الغلب ومن بعده، و (ليس غير) بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء، لا إعراب، وإن غير شبهت بالغايات كقبل وبعد، فعلى هذا يحتمل أن يكون

[158]

اسما وأن يكون خبرا، وقال الاخفش: ضمة إعراب لا بناء، لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كقوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض، وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و (ليس غيرا) بالفتح والتنوين، و (ليس غير) بالضم والتنوين: وعليهما فالحركة إعرابية، لان التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور. ولا تتعرف

(غير) بالإضافة، لشدة إبهامها، وتستعمل غير المضافة لفظاً على وجهين: أحدهما - وهو الاصل -: أن تكون صفة للنكرة نحو (نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل) أو لمعرفة قريبة منها نحو (صراط الذين أنعمت عليهم) الآية، لان المعرف الجنسي قريب من النكرة، ولان غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف، وبرده الآية الاولى. والثاني: أن تكون استثناءً، فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلا) في ذلك الكلام، فتقول (جاء القوم غير زيد) بالنصب، و (ما جاءني أحد غير زيد) بالنصب والرفع، وقال تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر) يقرأ برفع غير: إما على أنه صفة للقاعدون لانهم جنس، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد (ما فعلوه إلا قليل منهم) ويؤيده قراءة النصب وأن حسن الوصف في (غير المغضوب عليهم) إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع، لانه لا وجه لها إلا الوصف، وقرئ (ما لكم من إله غيره) بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء، وهى شاذة، وتحتمل (1) قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل (لا إله إلا الله).

(1) في نسخة (ويحتمل على قراءة الرفع الاستثناء - إلخ). (*)

[159]

وانتصاب (غير) في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسي، واختاره ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش. ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى كقوله: 260 - لم يمنع الشرب منها غير أن نطق * حمامة في غصون ذات أوقال [ص 57] وقوله: 261 - لذ بقيس حين أبى غيره * تلفه بحرا مفيضا خيره وذلك في البيت الاول أقوى، لانه انضم فيه إلى الإبهام والاضافة لمبنى تضمن غير معنى إلا تنبيهان - الاول: من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول الحكمي (1) 262 - غير مأسوف علي زمن * ينقضى بالهم والحزن [ص 676] وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن غير مبتدأ لا خير له، بل لما أضيف إليه مرفوع يعنى عن الخير، وذلك لانه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكانه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحباً للهم والحزن، فهو نظير (ما مضروب الزيدان)، والنائب عن الفاعل الطرف، قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك. والثاني: أن غير خبر مقدم، والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف

(1) - هو أبو نواس. (*)

[160]

عليه، ثم قدمت غير وما بعدها، ثم حذف (زمن) دون صفته، فعاد الضمير المجرور بعلی على غير مذکور، فأني بالاسم الطاهر مكانه، قاله ابن جنى، وتبعه ابن الحاجب. فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع. قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه، كقوله: 263 - أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * [متى أضع العمامة تعرفوني] [ص 334 و 626] أي أنا ابن رجلا جلا الامور، وقوله: 264 - مالك عندي غير سوط وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر * ترمى بكفى كان من أرمى البشر * أي بكفى رجل كان والثالث: أنه خبر لمحدوف، ومأسوف: مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غير أسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب، وهو ظاهر التعسف. التنبيه الثاني: من مشكل أبيات المعاني قول حسان: 265 - أنا فلن نعدل سواه بغيره * نبى بدا في ظلمة الليل هادياً فيقال: سواه هو غيره ؟ فكانه قال لم نعدل غيره بغيره. والجواب أن الهاء في (بغيره) للسوى، فكانه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغير السوى (1) هو نفسه عليه الصلاة والسلام، فالمعنى فلم نعدل سواه به.

(1) في نسخة (وغير سواه هو نفسه - إلخ). (*)

حرف الفاء المفردة: حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم: إنها ناصبة في نحو (ما تأتينا فتحدثنا) وللمبرد في قوله: إنها خافضة في نحو: فمثلك حبلى قد مرقت ومرضع * [فألهيتها عن ذي تائم محول] [211] فيمن جر (مثلا) والمعطوف، والصحيح أن النصب بأن مضمرة كما سيأتي وأن الجر برب مضمرة كما مر. وترد على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمور: أحدها: الترتيب، وهو نوعان: معنوي كما في (قام زيد فعمر) وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل نحو (فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه) ونحو (فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة) ونحو (ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلى الآية، ونحو (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقا، وهذا - مع قوله إن الواو تفيد الترتيب - غريب، واحتج بقوله تعالى: (أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى، وقال الجرمى: لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله: 266 - [قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى] بين الدخول فحومل [ص 356] وقولهم (مطرنا مكان كذا فمكان كذا) وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد. الامر الثاني: التعقيب، وهو في كل شئ بحسبه، ألا ترى أنه يقال (بروح 11 - معنى اللبيب 1)

فلان فولد له) إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة، و (دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب، بدليل صحة قولك (إن يسلم فهو يدخل الجنة) ومعلوم ما بينهما من المهلة، وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى ثم، ومنه الآية، وقوله تعالى (ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما) فالفاءات في فخلقنا العلقة مضغة، وفى فخلقنا المضغة، وفى فكسونا بمعنى ثم، لتراخي معطوفاتها، وتارة بمعنى الواو، كقوله * بين الدخول فحومل * [266] وزعم الاصمعي أن الصواب روايته بالواو، لأنه لا يجوز (جلست بين زيد فعمر) وأجيب بأن التقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز (جلست بين العلماء فالزهاد) وقال بعض البغداديين: الاصل (ما بين) فحذف (ما) دون بين، كما عكس ذلك من قال: 267 - * يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم (1) * أصله ما بين قرن، فحذف بين وأقام قرنا مقامها، ومثله (ما بعوضة فما فوقها) قال: والفاء نائية عن إلى، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة بين إلى الدخول لا شتماله على مواضع، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول، وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب، وقد يستأنس له عندي بمجئ عكسه في نحو قوله: 268 - وأنت التي حبيت شغبا إلى بدا * إلى، وأوطاني بلاد سواهما إذ المعنى شغبا فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

(1) جعل ابن الملا هذا الشاهد صدر بيت، وروى عجزه هكذا: يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم * ولا حبال محب واصل تصل *

حللت بهذا حلة، ثم حلة * بهذا، فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب، لاني لم أر من ذكره. والامر الثالث: السببية، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة، فالاول نحو (فوكزه موسى فقضى عليه) ونحو (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) والثاني نحو (لأكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم) وقد تجئ في ذلك لمجرد الترتيب نحو (فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم) ونحو (لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك) ونحو (فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها) ونحو (فالزاجرات زجرا، فالتاليات ذكرا) وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال: أحدها: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله: 269 - يا لهف زبابة للحارث فال * - صاح فالغانم فالآيب أي الذي صبح فغنم فأب. والثاني: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: (خذ الاكمل فالأفضل، واعمل الاحسن فالاجمل). والثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو (رحم الله المحلقين فالمقصرين) اه. البيت لابن زبابة، يقول: يا لهف أبى على الحارث إذ صبح قومي بالغارة فغنم فأب سليما أن لا أكون لقيته فقتلته، وذلك لأنه يريد يا لهف نفسي والثاني: من أوجه الفاء: أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح أن يكون شرطا، وهو منحصر في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية نحو (وإن يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) ونحو (إن تعذبهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم) الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية، وهى التى فعلها جامد، نحو (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتيني) (إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي) (ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا) (ومن يفعل ذلك فليس من الله في شئ) الثالثة: أن يكون فعلها إنشائيا، نحو (إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ونحو (فإن شهدوا فلا تشهد معهم) ونحو (قل أرايتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتكم بماء معين) فيه أمران: الاسمية والانشائية، ونحو (إن قام زيد فوالله لاقومن) ونحو (إن لم يتب زيد فيا خسره رجلا). والرابعة: أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى، إما حقيقة نحو (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) ونحو (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين، وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين) وقد هنا مقدرة، وإما مجازا نحو (ومن جاء بالسئنة فكبت وجوههم في النار) نزل هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزلة ما وقع. الخامسة: أن تقترن بحرف استقبال نحو (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم يحبهم ويحبونه) ونحو (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) السادسة: أن تقترن بحرف له الصدر، كقوله: 270 - فإن أهلك فدى لهب لظاه * على تكاد تلتهب التهايا

لما عرفت من أن رب مقدره، وأنها لها الصدر، وإنما دخلت في نحو (ومن عاد فينتقم الله منه) لتقدير الفعل خبر المحذوف، فالجملة اسمية. وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية: * من يفعل الخير فالرحمن يشكره * وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى: (إن ترك خيرا الوصية للوالدين) وتقدم تأويله. وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادرا، ومنه حديث اللقطة (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها). تنبيه - كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو (الذي يأتيني فله درهم) ويدخلها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم في الاتيان، ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره. وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم) في إيدانها بما أراده المتكلم من معنى القسم، وقد قرئ بالاثبات والحذف قوله تعالى: (وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم). الثالث: أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبت سيبويه، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا، وحكى (أخوك فوجد) وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز يكون الخبر أمرا أو نهيا، فالامر كقوله: 271 - وقائلة: خولان فانكح فتاتهم * [وأكرومة الحيين خلو كما هيا] [ص 483]

وقوله: 272 - أرواح مودع أم بكور * أنت فانظر لاي ذاك تصير وحمل عليه الزجاج (هذا فليذوقوه حميم) والنهى نحو (زيد فلا تضربه) وقال ابن برهان: تزداد الفاء عند أصحابنا جميعا كقوله: 273 - [لا تجزعي إن منفس أهلكته] (1) * فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي [ص 403] انتهى، وتناول المانعون قوله (خولان فانكح) على أن التقدير هذه خولان، وقوله (أنت فانظر) على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف انظر الاول وحده فبرز ضميره، فقيل: أنت فانظر، والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخبر (حميم) وما بينهما معترض، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل (وإياي فارهبون) وعلى هذا فحميم بتقدير: هو حميم. ومن زيادتها قوله: 274 - لما اتقى بيد عظيم جرمها * فتركت ضاحى جلدها يتذبذب لان الفاء لا تدخل في جواب لما، خلافا لابن مالك، وأما قوله تعالى: (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) فالجواب محذوف، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا، فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) فقيل: جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها، وهذا مردود لاقترانه بالفاء، وقيل (كفروا به) جواب لهما، لان الثانية تكرير للاولى، وقيل: جواب الاولى محذوف: أي أنكروه. مسألة - الفاء في نحو (بل الله فاعبد) جواب لاما مقدره عند بعضهم، وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي، وفيه بعد، وعاطفة عند غيره، والاصل تنبه

(1) ويروى (إن منفسا أهلكته). (*)

فا عبد الله، ثم حذف تنبيهه، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدرا، كما قال الجميع في [الفاء في] نحو (أما زيدا فاضرب) إذ الاصل مهما يكن من شئ فاضرب زيدا، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة. مسألة - الفاء في نحو (خرجت فإذا الاسد) زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة، وعاطفة عند ميرمان وأبي الفتح، وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق، ويجب عندي أن يحمل على ذلك مثل (إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك) ونحو (أنتنى فإنى أكرمك)، إذ لا يعطف الانشاء على الخير ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها. مسألة - (أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعنى والغيبة مثله فآكروها، ثم حذف المبتدأ وهو هذا، وقال الفارسي: التقدير فكما كرهتموه فآكروها الغيبة، وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول - وهو ما المصدرية - دون صلتها، وذلك رديء، وجملة (واتقوا الله) عطف علي (ولا يغتب بعضكم بعضا) على التقدير الاول، وعلى (فآكروها الغيبة) على تقدير الفارسي، وبعد فعندي أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي، فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فآكروها الغيبة واتقوا الله، فاتقوا عطف على فآكروها، وإن لم يذكر كما في (اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) والمعنى فكما كرهتموه فآكروها الغيبة وإن لم تكن كما مذكورة، كما أن (ما تأتينا فتحدثنا) معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكورة، اه. وهذا يقتضى أن كما ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب. تنبيه - قيل: الفاء تكون للاستئناف، كقوله:

275 - ألم تسأل الرب القواء فينطق * [وهل تخبرنك اليوم ببدء سملق] أي فهو ينطق، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب، ومثله (فإنما يقول له كن فيكون) بالرفع، أي فهو يكون حينئذ، وقوله: 276 - الشعر صعب وطويل سلمه * إذا ارتقى فيه الذي لا يعلم زلت به إلى الحضيض قدمه * يريد أن يعربه فيعجمه أي فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف، لأنه لا يريد أن يعجمه والتحقق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله يريد، وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبيّنوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف. (في): حرف جر، له عشرة معان: أحدها: الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين) أو مجازية نحو (ولكم في القصص حياة) ومن المكانية (أدخلت الخاتم في أصبعي، والقلنسوة في رأسي) إلا أن فيهما قلبا. الثاني: المصاحبة نحو (ادخلوا في أمم) أي معهم، وقيل: التقدير ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف (فخرج على قومه في زينته). والثالث: التعليل نحو (فذلك الذي لمتننى فيه) (لمسكم فيما أفضتم) وفي الحديث (إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها). الرابع: الاستعلاء نحو (ولاصلبكم في جذوع النخل). وقال: 277 - هم صلبوا العبدى في جذع نخلة * [فلا عطست شيان إلا بأجدعا]

وقال آخر: 278 - بطل كأن ثيابه في سرحة * [يحذى نعال السيت ليس بتوأم] والخامس: مرادفة الباء كقوله: 279 - ويركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون في طعن الإباهر والكلى وليس منه قوله تعالى (يذروكم فيه) خلافا لزاعمه، بل هي للسببية (1)، أي يكثرتم بسبب هذا الجعل، والأظهر قول الزمخشري إنها للظرفية المجازية، قال: جعل هذا التدبير كالمنع أو المعدن للثب والتكثير مثل (ولكم في القصص حياة). السادس: مرادفة إلى نحو (فردوا أيديهم في أفواههم). السابع: مرادفة من كقوله: 280 - ألا عم صباحا أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي ؟ وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال ؟ وقال ابن جنى: التقدير في عقب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته (جلست زيدا) بتقدير (جلوس زيد) مع احتمال له لأن يكون أصله إلى زيد، وقيل: الاحوال جمع حال لا حول، أي في ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور، وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف، ففي بمعنى مع. الثامن: المقايسة - وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاصل لاحق - نحو (فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل)

(1) في نسخة (للتعليل). (*)

التاسع: التعويض، وهي الزائدة عوضاً من [في] أخرى محذوفة كقولك (ضربت فيمن رغبت) أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازته ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله * فانظر بمن تثق * [227] على حمله على ظاهره، وفيه نظر. العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازته الفارسي في الضرورة، وأنشد: 281 - أنا أبو سعد إذا الليل دجا * يخال في سواده يرندجا وأجازته بعضهم في قوله تعالى: (وقال اركبوا فيها) حرف القاف (قد) على وجهين: حرفية وستائى، واسمية، وهى على وجهين: اسم فعل وسيائى، واسم مرادف لحسب، وهذه تستعمل على وجهين: مبنية وهو الغالب لتشبهها بقدر الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذا (قد زيد درهم) بالسكون، و (قدنى) بالنون، حرصاً على بقاء السكون لانه الاصل فيما بينون، ومعربة وهو قليل، يقال: قد زيد درهم، بالرفع، كما يقال: حسبه درهم، بالرفع، و (قدى درهم) بغير نون كما يقال: حسبى، والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى، يقال: قد زيدا درهم، وقدنى درهم، كما يقال: يكفى زيدا درهم، ويكفينى درهم. وقوله: 282 - قدنى من نصر الخبيبين قدى * [ليس الامام بالشحيح الملحد] تحتمل قد الاولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون

اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح، والثانى على أن النون حذفت للضرورة كقوله: 283 - [عدت قومي كعديد الطيش] * إذ ذهب القوم الكرام ليسى [ص 344] ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق، والكسرة للساكين وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهى معه كالجزء، فلا تفصل منه بشئ، اللهم إلا بالقسم كقوله: 284 - أخالد قد والله أوطأت عشوة * وما قائل المعروف فينا يعنف [ص 393] وقول آخر: 285 - فقد والله بين لى عنائي * يوشك فراقهم صرد يصيح وسمع (قد لعمرى بت ساهرا) و (قد والله أحسنت). وقد يحذف [الفعل] بعدها لدليل كقول النابغة: 286 - أفد الترحل، غير أن ركابنا * لما تزل برجالنا، وكان قد [ص 342] أي وكان قد زالت. ولها خمسة معان: أحدها: التوقع، وذلك مع المضارع وإصح كقولك (قد يقدم الغائب اليوم) إذا كنت تتوقع قدومه. وأما مع الماضى فأثبتته الاكثرون، قال الخليل: يقال (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لان الجماعة منتظرون لذلك،

وقال بعضهم: نقول (قد ركب الامير) لمن ينتظر ركوبه، وفى التنزيل (قد سمع الله قول التى تجادلك) لانها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها. وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضى قد وقع. وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى كان قبل الاخبار به متوقعا، لا أنه الآن متوقع، والذي يظهر لى قول ثالث، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا، أما فى المضارع فلان قولك (يقدم الغائب) يفيد التوقع بدون قد، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما فى الماضى فلانه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال فى (لا رجل) بالفتح إن للاستفهام لانها لا تدخل إلا جوابا لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد (لا) مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضى بعد قد متوقع كذلك، وعبارة ابن مالك فى ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق. الثانى: تقرب الماضى من الحال، تقول (قام زيد) فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد، فإن قلت (قد قام) اختص بالقريب. وأنبنى على إفادتها ذلك أحكام: أحدها: أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى، وهى أن صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم، وأما قول عدى:

287 - لو لا الحياء وأن رأسي قد عسى * فيه المشيب لزلت أم القاسم فعسى هنا بمعنى اشتد، وليست عسى الجامدة الثانى: وجوب دخولها عند البصريين إلا الاخفش على الماضى الواقع حالا إما ظاهرة نحو (وما لنا أن لا نقاتل فى سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا) أو مقدره نحو (هذه بضاعتنا ردت إلينا) ونحو (أو جاءكم حصرت صدورهم) وخالفهم الكوفيون والاخفش، فقالوا: لا تحتاج

لذلك، لكثرة وقوعها حالا بدون قد، والاصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله. الثالث: ذكره ابن عصفور، وهو أن القسم إذا أُجيب بماض متصرف. مثبت فإن كان قريبا من الحال جئ باللام وقد جميعا نحو (تالله لقد أترك الله علينا) وإن كان بعيدا جئ باللام وحدها كقوله: 288 - حلفت لها بالله حلقة فاجر * لناموا، فما إن من حديث ولا صالى [ص 636] اه، والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال، إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الازل، وهو متصرف به مذ عقل، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه. ومقتضى كلام الزمخشري أنها في نحو (والله لقد كان كذا) للتوقع لا للتقريب، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: (لقد أرسلنا نوحا) في سورة الاعراف فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد، وقل عنهم نحو قوله * حلفت لها بالله - البيت * قلت: لان الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التى هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذى هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم، اه.

[174]

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور، وأن من شرط دخولها كون الفعل متوقعا، كما قدمنا، فإنه قال تسهيله: وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لقربه من الحال اه. الرابع: دخول لام الابتداء في نحو (إن زيدا لقد قام) وذلك لان الاصل دخولها على الاسم نحو (إن زيدا لقائم) وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو (وإن ربك ليحكم بينهم) فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذى هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه. المعنى الثالث: التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو (قد يصدق الكذوب) و (قد يجود البخيل (1)) وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى (قد يعلم ما أنتم عليه) أي ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثاليين الاولين لم يستفد من قد، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا، إذ آخر الكلام يناقض أوله. الرابع، الكثير، قاله سيويه في قول الهذلي: 289 - قد أترك القرن مصفرا أنامله * [كان أتوايه محت بفرصاد] وقال الزمخشري في (قد نرى تقلب وجهك): أي ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية، ثم استشهد بالبيت، واستشهد جماعة على ذلك بيت العروص: 290 - قد أشهد الغارة الشعواء تحملني * جرداء معروقة للحيين سرحوب الخامس: التحقيق، نحو (قد أفلح من زكاهها) وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى (قد يعلم ما أنتم عليه) قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في (ولقد علمتم الذين اعتدوا) قد

(1) في نسخة (قد يعثر الجواد) بدل (قد يجود البخيل). (*)

[175]

في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إن واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد، وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية، ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر. والسادس: النفى، حكى ابن سيده (قد كنت في خير فتعرفه) بنصب تعرف، وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله: وربما نفى بقدر فنصب الجواب بعدها، اه. ومحملة عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظرا إلى المعنى، وإن كانا إنما حكما بالنفى لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجئ قوله: 291 - [سأترك منزلي لبنى تميم] * وألحق بالحجاز فأستريحا وقراءة بعضهم (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه). مسألة - قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) مطلقا، وقيل: بمتنع مطلقا، وهو الظاهر، لان إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو (فإذا زيد قد ضربه عمرو) ويمتنع بدون قد، ووجه عندي أن التزام الاسميه مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت بقدر حصل (1) الفرق بذلك، إذ لا تقترن الشرطية بها. (قط) - على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفى، يقال (ما فعلته قط) والعامية يقولون: لا أفعله قط، وهو لحن، واشتقاقه من قططته، أي قططته، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري، لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى، إذ المعنى مذ أن خلقت [أو مذ خلقت] إلى الآن،

(1) في نسخة (يحصل الفرق). (*)

وعلى حركة لثلا يلتقى ساكنان، وكانت الضمة تشبها بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها. والثاني: أن تكون بمعنى حسب، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: (قطى، وقطك، وقط زيد درهم) كما يقال: حسبي، وحسبك وحسب زيد درهم، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين، وحسب معربة. والثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى، فيقال: قطني - بنون الوقاية - كما يقال: يكفيني. وتجاوز نون الوقاية على الوجه الثاني، حفظا للبناء على السكون، كما يجوز. في لذن ومن وعن كذلك. حرف الكاف الكاف المفردة - جارة، وغيرها، والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان: أحدها: التشبيه، نحو (زيد كالاسد). والثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم، ونفاه الاكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بما، كحكاية سيبويه (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه) والحق جوازه في المجردة من ما، نحو (وى كأنه لا يفلح الكافرون) أي أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بما الزائدة كما في المثال، وبما المصدرية نحو (كما أرسلنا فيكم - الآية) قال الاخفش: أي لاجل إرسالى فيكم رسولا منكم فاذكروني، وهو ظاهر في قوله تعالى: (واذكروه كما هداكم) وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام، إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد وهو

الاحسان، فهذا في الاصل بمنزلة (وأحسن كما أحسن الله إليك) والكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب، وما ذكرناه في الآيتين من أن ما مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافة، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضى. واختلف في نحو قوله: 292 - وطرفك إما جئتنا فاحبسناه * كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر فقال الفارسي: الاصل كما فحذف الباء، وقال ابن مالك: هذا تكلف، بل هي كاف التعليل وما الكافة، ونصب الفعل بها لشبهها بكى في المعنى، وزعم أبو محمد الاسود في كتابه المسمى (نزهة الاديب) أن أبا على حرف هذا البيت، وأن الصواب فيه: إذا جئت فامتح طرف عينك غيرنا * لكى يحسبوا، البيت.. والثالث: الاستعلاء، ذكره الاخفش والكوفيون، وأن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، أمرا على خير، وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجئ الكاف بمعنى الباء، وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف، أي كصاحب خير. وقيل في (كن كما أنت): إن المعنى على ما أنت عليه، وللتحويين في هذا المثال أعراب: أحدها: هذا، وهو أن ما موصولة، وأنت: مبتدأ حذف خبره. والثاني: أنها موصولة، وأنت خبر حذف مبتدؤه، أي كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى (اجعل لنا إلهة كما لهم إلهة) أي كالذي هو لهم إلهة. والثالث: أن ما زائدة ملغاة، والكاف أيضا جارة كما في قوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم [95] وأنت: ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما في قولهم: ما أنا كآنت، والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى. والرابع: أن ما كافة، وأنت: مبتدأ حذف خبره، أي عليه أو كائن، وقد قيل في (كما لهم إلهة): إن ما كافة، وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكف بما، ورد عليه بقوله: 293 - وأعلم أنني وأبا حميد * كما النشوان والرجل الحليم (1) وقوله: 294 - أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه [ص 310] وإنما يصح الاستدال بهما إذا لم يثبت أن (ما) المصدرية توصل بالجملة الاسمية. الخامس: أن ما كافة أيضا، وأنت: فاعل، والاصل كما كنت، ثم حذف كان فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن ما على هذا التقدير مصدرية. تنبيه - تقع (كما) بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى، فتكون نعتا لصدر أو حالا، ويحتملها قوله تعالى (كما بدأنا أول خلق نعيده) فإن قدرته نعتا لمصدر فهو إما معمول لنعيده، أي نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه، أو لنطوى، أي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل، وإن قدرته حالا فذو الحال مفعول نعيده، أي نعيده مماثلا للذي بدأنا، وتقع كلمة (كذلك) أيضا كذلك. فإن قلت: فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى (وقال الذين لا يعلمون لو لا يكلمنا الله أو تأتينا آية، كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم) ومثل في المعنى نعت لمصدر (قال) المحذوف، [أي] كما أن كذلك نعت له، ولا يتعدى

(1) الكاف لا عمل لها، والنشوان: مبتدأ، والرجل معطوف عليه، وخبر هذا المبتدأ محذوف، والجملة خير أن. (*)

عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: ضربت زيدا عمرا، ولا يكون (مثل) تأكيدا لكذلك، لانه أبين منه، كما لا يكون زيد من قولك (هذا زيد يفعل كذا) تأكيدا لهذا لذلك، ولا خبرا لمحذوف بتقدير: الامر كذلك، لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله. قلت: مثل بدل من كذلك، أو بيان، أو نصب ليعلمون، أي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى، فمثل بمنزلتها في (مثلك لا يفعل كذا) أو نصب يقال (1)، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي قاله، ورد ابن السجري ذلك على مكى بأن قال: قد استوفى معموله وهو مثل، وليس بشئ، لان مثل حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ليعلمون، والضمير المقدر مفعول به لقال. والمعنى الرابع: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بما في نحو (سلم كما تدخل) و (صل كما يدخل الوقت) ذكره ابن الخباز في النهاية، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو غريب جدا. والخامس: التوكيد، وهى الزائدة نحو (ليس كمثل شئ) قال الاكثرون: التقدير ليس شئ مثله، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شئ مثل مثله، فيلزم المحال. وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل، لان زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا، قاله ابن جنى، ولانهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: (مثلك لا يفعل كذا) ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عن من هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه. وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد مثل، كما زيدت في (فإن آمنوا بمثل ما آمنتكم به) قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، اهـ.

(1) قال: المراد لفظ قال الاول، أي وقال الذين لا يعلمون مثل قول اليهود، ويكون قوله كذلك معمولا لقال الثاني على هذا (*)

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت، وأما (بمثل ما آمنتكم به) فقد يشهد للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءة ابن عباس (بما آمنتكم به) وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في [المفعول] المطلق أي إيمانا مثل إيمانكم به، أي بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة - (-) والسلام، أو بالقرآن، وقيل: مثل للقرآن، وما للتوراة، أي فإن آمنوا - بكتابكم كما آمنتكم بكتابهم، وفي الآية الاولى قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلا لا راند منهما، ثم اختلف، فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكد بمثل، كما عكس ذلك من قال: 295 - [ولعبت طير بهم أبابيل] * فصيروا مثل كعصف مأكول وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل، ولا تقع كذلك عند سيويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله: 296 - [بيض ثلاث كنعاج جم] * يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو (زيد كالاسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، والاسد مخفوضا بالاضافة. ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا، قال الزمخشري في (فأنفخ فيه): إن الضمير راجع للكاف من (كهينة الطير) أي فأنفخ في ذلك الشئ المماثل فيصير كسائر الطيور، انتهى. ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل (مررت بكالاسد). وتتعين الحرفية في موضعين (1)، أحدهما: أن تكون زائدة، خلافا لمن أجاز زيادة الاسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله:

(1) إنما تتعين في الموضع الاول عند الذين لا يجيزون زيادة الاسم، وتتعين في الثاني لانها لو كانت اسما لما صلح لان يكون صلة، لانه حينئذ مفرد، والصلة لا تكون إلا جملة [*]

297 - ما يرتجى وما يخاف جمعا * فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في إجازته أن يكون مضافا ومضافا إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة بعضهم (تماما على الذي أحسن) وهذا تخريج للفصيح على الشاذ، وأما قوله: 298 - [لم يبق من آي بها يحلين * غير رماد وخطام كنفين وغير ود جازل أو ودين] * وصاليات ككما يؤثفين فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال: 299 - [فلا والله لا يلقى لما بي * ولا للما بهم أبدا دؤاء] ص 183 و 353 [وأن يكونا اسمين أكد أيضا أولهما بثانيهما، وأن تكون الاولى حرفا والثانية اسما. وأما الكاف غير الجارة فنوعان: مضمير منصوب أو مجرور نحو (ما ودعك ربك) وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب، وهى اللاحقة لاسم الإشارة نحو (ذلك)، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم (إياك، وإياكما) ونحوهما، هذا هو الصحيح، ولبعض أسماء

الافعال نحو (حيهلك، وروبدك، والنجاءك) ولا رأيت بمعنى أخبرني نحو (أرأيتك هذا الذي كرمت على) فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وعكس ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه، ويرده صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قط مرفوعة، وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصح الافتصار على المنصوب في نحو (أرأيتك زيدا ما صنع) لانه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده، وأما (أرأيتك هذا الذي كرمت على) فالمفعول الثاني محذوف، أي لم كرمته على وأنا خير منه؟ وقد تلحق ألفاظا آخر شذوذا، وحمل على ذلك الفارسي قوله:

[182]

300 - لسان السوء تهديها إلينا * وحتت، وما حسبتك أن تحينا لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون أن وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم) بالخطاب. (كى) على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله: 301 - كى تجنحون إلى سلم وما ثثرت * قتلنا كم، ولظى الهيجاء تضطرم؟ [ص 05] أراد كيف، فحذف الفاء كما قال بعضهم (سو أفعل) يريد سوف. الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة (كيمه) بمعنى لمه، وعلى (ما) المصدرية في قوله: 302 - إذا أنت لم تنفع فضر، فإنما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل: ما كافة، وعلى (أن) المصدرية مضمرة نحو (جتتك كى تكرمني) إذا قدرت النصب بأن. الثالث: أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا، وذلك في نحو (لكيلا تأسوا) ويؤيده صحة حلول أن محلها، ولانها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك (جتتك كى تكرمني) وقوله تعالى (كيلا يكون دولة) إذا قدرت اللام قبلها، فإن لم تقدر فهى تعليلية جارة، ويجب حينئذ إضمار أن بعدها، ومثله في الاحتمالين قوله: 303 - أردت لكيما أن تطير بقريتى * [فتتركها شنا ببدا بلقع]

[183]

فكى إما تعليلية مؤكدة للام، أو مصدرية مؤكدة، ولا تظهر أن بعد كى إلا في الضرورة كقوله: 304 - فقالت: أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا؟ وعن الاخفش أن كى جارة دائما، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة، ويرده نحو (لكيلا تأسوا) فإن زعم أن كى تأكيد للام كقوله: * ولا للماهم أيد ادواء * [299] رد بأن الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما، ويرده قولهم (كيمه) كما يقولون لمه، وقول حاتم: 305 - وأوقدت نارى كى ليبصر ضوءها * وأخرجت كلبى وهو في البيت داخله لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الاول بأن الاصل (كى يفعل ماذا) ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير (وجوه يومئذ ناضرة) (فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا) أي كيما يسجد، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه. تنبيه - إذا قيل (جتت لتكرمني؟ بالنصب فالنصب بأن مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضمرة كى، والاول أولى، لان أن أمكن في عمل النصب من غيرها، فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة. (كم) على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى أي عدد. ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية، والابهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وأما قول بعضهم في (الم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون

[184]

أنهم إليهم لا يرجعون): أبدلت أن وصلتها من كم فمردود، بأن عامل البديل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدر أهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البديل، والصواب أن كم مفعول لأهلكنا، والجملة إما معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في اللفظ، وأن وصلتها مفعول لاجله، وإما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو أن وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في (أو لم يهد لهم كم أهلكنا): إن كم فاعل مردود بأن كم لها الصدر، وقوله إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الاخفش عن بعضهم أنه يقول (ملكتم كم عبيد) فيخرجها عن الصدرية خطأ عظيم، إذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة (أهلكنا) على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقا أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبى نحو (ظهر لى أقام زيد) وجوز أبو البقاء كونه ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر.

ويفترقان في خمسة أمور: أحدها: أن الكلام مع الخبيرة محتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية. الثاني: أن المتكلم بالخبيرة لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر. الثالث: أن الاسم المبذل من الخبيرة لا يقتربن بالهمزة، بخلاف المبذل من الاستفهامية، يقال في الخبيرة (كم عبيد لى خمسون بل ستون) وفي الاستفهامية (كم مالك أعشرون أم ثلاثون).

[185]

الرابع: أن تمييز كم الخبيرة مفرد أو مجموع، تقول (كم عبد ملكت) و (كم عبيد ملكت) قال: 306 - كم ملوك باد ملكهم * ونعيم سوقة بادوا وقال الفرزدق: 307 - كم عمه لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشاري ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردا، خلافا للكوفيين. الخامس: أن تمييز الخبيرة واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجر كم بحرف جر، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجر خلافا لبعضهم، وهو بمن مضمره وجوبا، لا بالإضافة خلافا للزجاج. وتلخص أن في جر تمييزها أقوالا: الجواز، والمنع، والتفصيل فإن جرت هي بحرف جر نحو (بكم درهم اشتريت) جاز، وإلا فلا. وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبيرة إذا كان الخبر مفردا، وروى قول الفرزدق: كم عمه لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشاري [307] بالخفض على قياس تمييز الخبيرة، وبالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيتهن، وعليهما فكم: مبتدأ خبره (قد حلبت) وأفرد الضمير حملا على لفظ كم، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة، إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف (لك) من صفة خالة استدلالا عليها بلك الأولى، والخبير (قد حلبت) ولا بد من

[186]

تقدير قد حلبت أخرى، لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى، ونظيره (زينب وهند قامت) وكم على هذا الوجه: ظرف أو مصدر، والتمييز محذوف، أي كم وقت أو حلبة. (كأى): اسم مركب من كاف التشبيه وأى المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لان التثنية لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف. وتوافق كأى كم في خمسة أمور: الابهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكنيز تارة وهو الغالب، نحو (وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير) والاستفهام أخرى، وهو نادر ولم يثبت إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدل عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضى الله عنهما (كأى تقرأ سورة الاحزاب آية) فقال: ثلاثا وسبعين. وتخالفا في خمسة أمور: أحدها: أنها مركبة، وكم بسيطة على الصحيح، خلافا لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب. والثانى: أن مميزها مجرور بمن غالبا، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده قول سيبويه (وكأى رجلا رأيت) زعم ذلك يونس، و (كأى قد أتانا رجلا) إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع من، انتهى. ومن الغالب قوله تعالي (وكأين من نبى) و (كأين من آية) و (كأين من دابة) ومن النصب قوله: 308 - اطرد اليأس بالرجا، فكأى * ألما حم يسره بعد عسر

[187]

وقوله: 309 - وكأئن لنا فضلا عليكم ومنة * قديما، ولا تدرون ما من منعم والثالث: أنها لا تقع استفهامية (1) عند الجمهور، وقد مضى. والرابع: أنها لا تقع مجرورة، خلافا لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا (بكأى تبع هذا الثوب). والخامس: أن خبرها لا يقع مفردا. (كذا) ترد على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون كلمتين بافتتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه وذا الاشارية كقولك (رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا) وقوله: 310 - وأسلمنى الزمان كذا * فلا طرب ولا أنس وتدخل عليها ها التنبية كقوله تعالي (أهكذا عرشك) الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول أئمة اللغة (قيل لبعضهم: أما بمكان كذا وكذا وجد؟ فقال: بلى وجاهذا) فنصب بإضمار أعرف، وكما جاء في الحديث (أنه يقال للعيد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا). الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأى في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والابهام، والافتقار إلى

التمييز. وتخالفها في ثلاثة أمور: أحدها: أنها ليس لها الصدر، تقول (قبضت كذا وكذا درهمًا) الثاني: أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرّه بمن اتفاقًا، ولا بالاضافة،

(1) في نسخة (لا تقع إلا استفهامية) وهو فاسد (*)

[188]

خلافًا للكوفيين، أجازوا في غير تكرر ولا عطف أن يقال (كذا ثوب، وكذا أثواب) قياسًا على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل (له عندي كذا درهم) مائة، ويقوله (كذا دراهم) ثلاثة، ويقوله (كذا كذا درهمًا) أحد عشر، ويقوله (كذا درهمًا) عشرون، ويقوله (كذا وكذا درهمًا) أحد وعشرون، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الاضافة - المبرد والافخش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور، ووهب ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازاه المبرد ومن ذكر معه. الثالث: أنها لا تستعمل غالبًا إلا معطوفا عليها، كقوله: 311 - عد النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرا * كذا وكذا لطفًا به نسي الجهد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا (كذا درهمًا) ولا (كذا كذا درهمًا) وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل. (كلا) مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، قال وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة. وهى عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم، متى سمعت كلا في سورة فاحكم بأنها مكية، لان فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لان أكثر العتو كان بها، وفيه نظر، لان لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها، لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق، ثم لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقه بنحو (في أي صورة ما شاء ركبك) (يوم يقوم الناس لرب العالمين) (ثم إن علينا بيانه) وقولهم: المعنى أنته عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة

[189]

ما شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسف، إذ لم يتقدم في الاولين حكاية نفى ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين كلا وذكر العجلة، وأيضًا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق ثم نزل (كلا إن الإنسان ليطغى) فجاءت في افتتاح الكلام، والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا كلها في النصف الاخير. ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها، فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقا، والثاني لابي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية، والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما، قالوا تكون حرف جواب بمنزلة إي ونعم، وحملوا عليه (كلا والقمر) فقالوا: معناه إي والقمر. وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما، لانه أكثر اطرادا، فإن قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو (كلا إن كتاب الأبرار)، (كلا إن كتاب الفجار)، (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) لان أن تكسر بعد ألا الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقا ولا بعدما كان بمعناها، ولان تفسير حرف أولى من تفسير حرف باسم، وأما قول مكى إن كلا على رأى الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقا فبعيد، لان اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للاصل، ومحجج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا نونت ؟ وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها، وذلك نحو (أطلع الغيب

[190]

أم اتخذ عند الرحمن عهدا، كلا سنكتب ما يقول) (واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا، كلا سيكفرون بعبادتهم). وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو (رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت، كلا إنها كلمة) لانه لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة إن، ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب كما يقال (أكرم فلانا) فتقول (نعم) ونحو (قال أصحاب موسى إنا لمدركون، قال كلا إن معى ربي سيهدين) وذلك لكسر إن، ولان نعم بعد الخبر للتصديق. وقد يمتنع كونها للزجر نحو (وما هي إلا ذكرى للبشر، كلا والقمر) إذ ليس قبلها ما يصح رده. وقول الطبري وجماعة إنه لما نزل في عدد

خزنة جهنم (عليها تسعة عشر) قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل (كلا) زجر له قول متعسف، لان الآية لم تتضمن ذلك. تنبيه - قرئ (كلا سيكفرون بعبادتهم) بالتنوين، إما على أنه مصدر كل إذا أعيأ، أي كلوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكل وهو الثقل، أي حملوا كلا، وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون كما في (سلاسل) ورده أبو حيان بأن ذلك إنما صح في (سلاسل) لانه اسم التنوين فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف مالا ينصرف مطلقا، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل، اهـ. وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وصل بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في (قواربرا) وفي قراءة بعضهم (والليل إذا يسر) بالتنوين، وهذه القراءة مصححة لتأويله في كلا، إذ الفعل ليس أصله التنوين.

[191]

(كأن): حرف مركب عند أكثرهم، حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه، وليس كذلك، قالوا: والاصل في (كأن زيدا أسد) إن زيدا كاسد، ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به، ففتحت همزة أن لدخول الجار عليه، ثم قال الزجاج وابن جنى: ما بعد الكاف جر بها. قال ابن جنى: وهى حرف لا يتعلق بشئ، لمفارقة الموضوع الذى تتعلق فيه بالاستقرار، ولا يقدر له عامل غيره، لتمام الكلام بدونها، ولا هو زائد، لافادته التشبيه. وليس قوله بأبعد من قول أبى الحسن: إن كاف التشبيه لا تتعلق دائما. ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدر له موضعا، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خيرا لم ينطق به قط، ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: معنى (كأن زيدا أخوك) مثل أخوة زيد إياك كائن. وقال الاكثرون: لا موضع لان وما بعدها، لان الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة، وفيه نظر، لان ذاك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الاسنادي. والمخلص عندي من الاشكال أن يدعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم. وفى شرح الايضاح لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لانها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والاجماع على أنه تام، اهـ وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصا. وذكروا لكأن أربعة معان: أحدها - وهو الغالب عليها، والمتفق عليه - التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور

[192]

لكأن، وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسى أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو (كأن زيدا اسد) بخلاف (كأن زيدا قائم، أو فى الدار، أو عندك، أو يقوم) فإنها فى ذلك كله للظن. والثانى: الشك والظن، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الانباري عليه (كأنك بالشتاء مقبل) أي أظنه مقبلا. والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي، وأنشدوا عليه: 312 - فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام أي لان الارض، إذ لا يكون تشبيها، لانه ليس فى الارض حقيقة. فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟ قلت: من جهة أن الكلام معها فى المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر، ومثله (اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شئ عظيم). وأجيب بأمور، أحدها: أن المراد بالظرفية الكون فى بطنها، لا الكون على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغى أن لا يقشع بطن مكة مع دفن هشام فيه، لانه لها كالغيث. الثانى: أنه يحتمل أن هشاما قد خلف من يسد مسده، فكانه لم يمت. الثالث: أن الكاف للتعليل، وأن للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره (ويكانه لا يقلح الكافرون) أي أعجب لعدم فلاح الكافرين. والرابع: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه (كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج أت، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تنزل) وقول الحريري (1) 313 - كأنى بك تنحط * [إلى اللحد وتنغط]

(1) فى المقامة الحادية عشرة (الساوية). (*)

[193]

وقد اختلف فى إعراب ذلك، فقال الفارسى: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة فى اسم كأن، وقال بعضهم: الكاف اسم كأن، وفى المثال الاول حذف مضاف، أي كأن زمانك مقبل بالشتاء، ولا حذف فى (كأنك بالدنيا لم تكن) بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى فى، وهى متعلقة بتكن، وفاعل تكن

ضمير المخاطب، وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كأنك وكأنني زائدتان كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما، والياء زائدة في المبتدأ، وقال ابن عمرو: المتصل بكان اسمها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم (كأنك بالشمس وقد طلعت) بالواو، ورواية بعضهم (ولم تكن، ولم تزل) بالواو، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى (فما لهم عن التذكرة معرضين) وكحتى وما بعدها في قولك (مازلت يزيد حتى فعل) وقال المطرزي: الاصل كأنى أبصرك تنحط، وكأنى أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء. مسألة - زعم قوم أن كان قد تنصب الجزأين، وأنشدوا: 314 - كان أذنيه إذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا فقيلا: الخبر محذوف، أي يحكيان، وقيل: إنما الرواية (تحال أذنيه) وقيل: الرواية (قادمة أو قلما محرفا) بألفات غير منونة، على أن الاسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة، وقيل: خطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والاصمعي، وهذا وهم، فإن أبا عمرو توفى قبل الرشيد. (كل): اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، نحو (كل نفس ذائقة الموت) والمعرف المجموع نحو (وكلهم أتية يوم القيامة فردا) وأجزاء المفرد المعرف نحو (كل زيد حسن) فإذا قلت (أكلت كل رغيف لزيد) كانت لعموم الافراد، فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان (كذلك يطبع الله

[194]

على كل قلب متكبر جبار) بترك تنوين (قلب) تقدير كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب كما عم أجزاء القلب. وترد كل - باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها - على ثلاثة أوجه. فأما أوجهها باعتبار ما قبلها، فأحدها: أن تكون نعتا لنكرة أو معرفة، فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى، نحو (أطعمنا شاة كل شاة) وقوله: 315 - وإن الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد [ص 552] والثاني: أن تكون توكيدا لمعرفة، قال الاخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما فائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمير راجع إلى المؤكد نحو (فسجد الملائكة كلهم) قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله: 316 - كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم * يا أشبه الناس كل الناس بالقمير وخالفه أبو حيان، وزعم أن (كل) في البيت نعت مثلها في (أطعمنا شاة كل شاة) وليست توكيدا، وليس قوله بشئ، لان التثنية ينعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الافراد. ومن توكيد النكرة بها قوله: 317 - نليت حولا كاملا كله * لا نلتقي إلا على منهج وأجاز الفراء والزمخشري أن نقطع كل المؤكد بها عن الاضافة لفظا تمسكا بقراءة بعضهم (إنا كلا فيها) وخرجها ابن مالك على أن (كلا) حال من ضمير الطرف وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الطرف، وقطع كل عن الاضافة لفظا

[195]

وتقديرًا لتصير نكرة فيصح كونه حالا، والاجود أن تقدر كلا بدلا من اسم إن، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل (قمت ثلاثكم). والثالث: أن لا تكون تابعة، بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلى الظاهر نحو (كل نفس بما كسبت رهينة) وغير مضافة نحو (وكلا ضربنا له الامثال) وأما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الاشارة إليها. الاول: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو (أكرمت كل بني تميم). والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجه أنها سيان في امتناع التأكيد بهما، وفي تذكرة أبي الفتح أن تقديم كل في قوله تعالى (كلا هدينا) أحسن من تأخيرها، لان التقدير كلهم، فلو أخرجت لباشرت العامل مع أنها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره، فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ. الثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أن لا يعمل فيها غالبا إلا الابتداء، نحو (إن الامر كله لله) فيمن رفع كلا، ونحو (وكلهم أتية) لان الابتداء عامل معنوي، ومن القليل قوله: 318 - (بميد إذا ماتت عليه دلاؤهم) * فيصدر عنه كلها وهو ناهل ولا يجب أن يكون منه قول على رضى الله عنه: 319 - فلما تبينا الهدى كان كلنا * على طاعة الرحمن والحق والتقى حل الاولى تقدير كان شأنية.

[196]

فصل واعلم أن لفظ (كلا) حكمه الافراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو (وكل شئ فعلوه في الزبر) (وكل إنسان الزمانه طائرته) وقول أبي بكر وكعب وليد رضى الله عنهم: 320 - كل امرئ مصيح في أهله * والموت أدنى من شراك نعله 321 - كل ابن أنثى وإن طالت سلامته * يوما على آلة حدباء

محمول ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل (205) وقول السموأل: 322 - إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل ومفردا مؤنثا في قوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) (كل نفس ذائقة الموت) ومثني في قول الفرزدق: 323 - وكل رفيقي كل رحل - وإن هما * تعاطى القنا قوماهما - أخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى وإعرابا، فلنشرجه. قوله (كل رحل) كل هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى (على كل قلب متكبر جبار) فيمن أضاف، ورحل: بالحاء المهملة، وتعاطى: أصله (تعاطيا) فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال:

[197]

234 - لها متنتان خطاتا (كما * أكب على ساعديه النمر إذا قيل: إن خطاتا فعل وفاعل، أو الالف من (تعاطى) لام الفعل، ووجد الضمير لان الرفيقين ليس باثنين معينين، بل هما كثير كقوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) ثم حمل على اللفظ، إذ قال (هما أخوان) كما قيل (فأصلحوا بينهما) وجملة (هما أخوان) خبر كل، وقوله (قوما) إما بدل من القنا لان قومهما من سبهما إذ معناها تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لاجله، أي تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب (صنع الله) لان تعاطى القنا يدل على تقاومهما. ومعنى البيت أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر. ومجموعا مذكرا في قوله تعالى: (كل حزب بما لديهم فرحون) وقول لبيد: وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويبة تصفر منها الانامل (62) ومؤنثا في قول الآخر: 325 - وكل مصيبات الزمان وجدتها * سوى فرقة الاحباب هينة الخطب وپروی: * وكل مصيبات تصيب فإنها * وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه. وهذا الذي ذكرناه وجوب مراعاة المعنى مع النكرة - نص عليه ابن مالك، ورده أبو حيان بقول عنتره:

[198]

326 - جادت عليه كل عين ثرة * فتركن كل حديقة كالدرهم فقال (تركن) ولم يقل تركت، فدل على جواز (كل رجل قائم، وقائمون) والذي يظهر لي خلاف قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الافراد نحو (كل رجل يشبعه رغي) أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنتره، فإن المراد أن كل فرد من الاعين جاد، وأن مجموع الاعين تركن، وعلى هذا فتقول (جاد على كل محسن فأغناي) أو (فأغنونني) بحسب المعنى الذي تريده. وربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله: 327 - * من كل كوما كئيرات الوبر * وعليه أجاز ابن عصفور في قوله: 328 - وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه * وما كل مؤت نصحه بليب أن يكون (مؤتيك) جمعا حذفت نونه للاضافة، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبيكى إخوانها: 329 - إخواني لا تعبدوا أبدا * ولبى والله قد بعدوا كل ما حى وإن أمروا * وارد الحوض الذى وردوا وذلك في قولها (أمروا) فأما قولها (وردوا) فالضمير لإخوانها، هذا إن حملت الحى على نقيض الميت وهو ظاهر، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في (أمروا) واجب

[199]

مثله في (كل حزب بما لديهم فرحون) وليس من ذلك (وهمت كل أمة برسولهم لياخذوه) لان القرآن لا يخرج على الشاذ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة، ونظيره الجمع في قوله تعالى (أمة قائمة يتلون) ومثل ذلك قوله تعالى (وعلى كلا ضامر يأتين) فليس الضامر مفردا في المعنى لانه قسيم الجمع وهو (رجالا) بل هو اسم جمع كالجامل والباقر، أو صفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر ونظيره (ولا تكونوا أول كافر به) فإن (كافر) نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى أي أول فريق كافر، ولو لا ذلك لم يقل (كافر) بالافراد. وأشكل من الآيتين قوله تعالى (وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون) ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنتره. والجواب عنها أن جملة (لا يسمعون) مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة لكل شيطان، ولا حال منه، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى كل، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام. وإن كانت (كل) مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو (كلهم قائم، أو قائمون) وقد اجتمعتا في قوله تعالى (إن كل من في السموات والارض إلا أتى الرحمن عبدا، لقد أحصاهم وعددهم عدا، وكلهم آتية يوم القيامة فردا) والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو (وكلهم آتية يوم القيامة) الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه

الصلاة والسلام (با عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته) الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام (كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها) و (كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته) (وكلنا لك عبد) ومن ذلك

[200]

(إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً) وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ، أي أن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه، وإنما قدرنا المضاف لان السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنما لم يقدر ضمير (كان) راجعا لكل لثلا يخلو (مسؤولاً) عن ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى (عنه) كما توهم بعضهم، ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما، وأما (لقد أحصاهم) فجملة أجيبت بها القسم، وليست خيرا عن كل، وضميرها راجع لمن، لا لكل، ومن معناها الجمع. فإن قطعت عن الإضافة لفظا، فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو (كل يعمل على شاكلته) (فكلا أخذنا بذنبه) ومراعاة المعنى نحو (وكل كانوا ظالمين) والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة، فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد، ولكن فعل ذلك تبيينا على حال المحذوف فيهما، فالاول نحو (كل يعمل على شاكلته) (كل آمن بالله) (كل قد علم صلاته وتسيبته) إذ التقدير كل أحد، والثاني نحو (كل له قانتون) (كل في فلك يسبحون) (وكل أتوه داخرين) (وكل كانوا ظالمين) أي كلهم. مسألان - الاولى، قال البيانيون: إذا وقعت (كل) في حيز النفي كان النفي موجهًا إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد، كقولك (ما جاء كل القوم، ولم أخذ كل الدراهم، وكل الدايم له أخذ) وقوله: 330 - * ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد * وقوله: 331 - ما كل ما يتمنى المرء يدركه * (تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن)

[201]

وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام - لما قال له ذو اليدنين: أنسيت أم قصرت الصلاة -: (كل ذلك لم يكن) وقول أبي النجم: 332 - قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع (ص 498 و 611 و 633) وقد يشكل على قولهم في القسم الاول قوله تعالى: (والله لا يحب كل مختال فخور). وقد صرح الشلوبيين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه، ورد الشلوبيين على ابن أبي العافية إذ زعم أن بينهما فرقا، والحق ما قاله البيانيون، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود، إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفجر مطلقا. الثانية - كل في نحو (كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا) منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل (قالوا) في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة ما فإنها محتملة لوجهين: أحدهما: أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له، فلا محل لها، والاصل كل رزق، ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل، ثم أنبأ عن الزمان، أي كل وقت رزق، كما أنبأ عنه المصدر الصريح في (جتك خفوق النجم): والثاني: أن تكون اسما نكرة بمعنى وقت، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي كل وقت رزقوا فيه.

[202]

ولهذا الوجه مبعده، وهو ادعاء حذف الصفة وجوبا، حيث لم يرد مصرحا به في شئ ء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو (أعجبتني ما قمت): إن ما اسم، والاصل ما قمته، أي القيام الذي قمته، وقوله في (يا أيها الرجل): إن أيا موصولة والمعنى يا من هو الرجل، فإن هذين العائدين لم يلفظ بهما قط، وهو مبعده عندي أيضا لقول سيبويه في نحو (سرت طويلا، وضربت زيدا كثيرا): إن طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر محذوف، أي سرتته وضربته، أي السير والضرب، لان هذا العائد لم يلفظ به قط. فإن قلت: فقد قالوا (ولا سيما زيد) بالرفع، ولم يقولوا قط (ولا سيما هو زيد). قلت: هي كلمة واحدة شذوا فيها بالتزام الحذف، ويؤنسك بذلك أن فيها شذوذين آخرين: إطلاق (ما) على الواحد ممن يعقل، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة. وللوجه الاول مقربان: كثرة مجيئ الماضي بعدها نحو (كلما نضجت جلودهم بدلناهم) (كلما أضاء لهم مشوا فيه) (وكلما مر عليه ملا من قومه سخروا منه) (وإني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا) وأن ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها في (ما تفعل أفعل) لامرين: أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الاصح. وإذا قلت: (كلما استدعتك فإن زرتني فعبدي حر) فكل منصوبة أيضا على الظرفية، ولكن

ناصبها محذوف مدلول عليه بجر المذكور في الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وإن، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور

[203]

قال وقلده الابدي: إن كلا في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جملتي الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو (كل رجل يأتيني فله درهم) وقدرنا في الكلام حذف ضميرين، أي كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حر بعده، لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه. قال أبو حيان: وقولها مدفوع بأنه لم يسمع (كل) في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله: 333 - وقولى كلما جشأت وجاشت * مكانك تحمدى أو تستريحي وليس هذا مما البحث فيه، لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل. (كلا، وكلتا): مفردان لفظا، مثنيان معنى، مضافان أبدا لفظا ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين، وإما بالحقيقة والتنصيص نحو (كلتا الجنتين) ونحو (أحدهما أو كلاهما) وإما بالحقيقة والاشتراك نحو (كلانا) فإن (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله: 334 - إن للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل فإن (ذلك) حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى: وكلا ما ذكر، على حدها في قوله تعالى: (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله: 335 - كلا أخى وخليلي واجدى عضدا * (وساعدا عند إمام الملمات) فإنه ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو (كلاى وكلاك محسنان) وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو

[204]

(كلا رجلين عندك محسنان) فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالطرف، وحكوا (كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها) أي تاركة للغزل. ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو (كلتا الجنتين أتت أكلها) ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله: 336 - كلاهما حين جد السير بينهما * قد أقلعا، وكلا أنفيهما رابى ومثل أبو حيان لذلك بقول الاسود بن يعفر: 337 - إن المنية والحتوف كلاهما * يوفى المنية يرقبان سوادى وليس بمنعين، لجواز كون (يرقبان) خبرا عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبرا أول أو اعتراضا، ثم للصواب في إنشاده (كلاهما يوفى المخارم)، إذ لا يقال إن المنية توفى نفسها. وقد سئلت قديما عن قول القائل (زيد وعمرو كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان) أيهما الصواب؟ فكنت: إن قدر كلاهما توكيدا قيل: قائمان، لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الافراد، وعلى هذا فإذا قيل (إن زيدا وعمرا) فإن قيل (كليهما) قيل (قائمان) أو (كلاهما) فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو (كلاهما محب لصاحبه) لان معناه كل منهما، وقوله: 338 - كلانا غنى عن أخيه حياته * ونحن إذا متنا أشد تغانيا (كيف): ويقال فيها (كى) كما يقال في سوف: سو، قال: كى تجنحون إلى سلم وما ثثرت * قتلاكم ولطى الهيجاء تضطرم (302)

[205]

وهو اسم، لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم (على كيف تتبع الآخرين) (1) ولابدال الاسم الصريح منه نحو (كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟) وللأخبار به مع مباشرته الفعل في نحو (كيف كنت؟) فبالأخبار به انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية. وتستعمل على وجهين: أحدهما: أن تكون شرطا، فتقتضى فعلين متفقين اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو (كيف تصنع أصنع) ولا يجوز (كيف تجلس أذهب) باتفاق، ولا (كيف تجلس أجلس) بالجزم عند البصريين إلا فطريا، لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر، وقيل: يجوز مطلقا، وإليه ذهب قطرب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بما، قالوا: ومن ورودها شرطا (ينفق كيف يشاء) (يصوركم في الأرحام كيف يشاء) (فيسطه في السماء كيف يشاء) وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها. والثانى، وهو الغالب فيها: أن تكون استفهاما، إما حقيقيا نحو (كيف زيد) أو غيره نحو (كيف تكفرون بالله) الآية، فإنه أخرج مخرج التعجب. وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى، نحو (كيف أنت) و (كيف كنت) ومنه (كيف ظننت زيدا) و (كيف أعلمته فرسك) لان ثانى مفعولي ظن وثالث مفعولات أعلم خبران في الأصل، وحالا قبل ما يستغنى، نحو (كيف جاء زيد؟) أي على أي حالة جاء زيد، وعندى أنها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا، وأن منه (كيف فعل ريك) إذ المعنى أي فعل فعل ريك، ولا يتجه فيه أن (هامش صفحة 205) (1) الأحمران: الخمر واللحم، والاحامرة: هما والخلوق.

يكون حالا من الفاعل، ومثله (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد) أي فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن إذا، كذا قيل، والظاهر أن يقدر بين كيف وإذا، وتقدر إذا خالية عن معنى الشرط، وأما (كيف وإن يظهروا عليكم) فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا، فكيف: حال من عهد، إما على أن يكون تامة أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع. وعن سيبويه أن كيف ظرف، وعن السيرافي والرخيفش أنها اسم غير ظرف، وبنوا (1) على هذا الخلاف أموراً: أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره. الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو (كيف زيد) أصبح زيد، ونحوه، ونحو (كيف جاء زيد) أراكبا جاء زيد، ونحوه. والثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال (على خير) ونحوه، ولهذا قال رؤبة - وقد قيل له: كيف أصبحت (خير عافاك الله) أي على خير، فحذف الجار وأبقى عمله، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، أو سقيم. وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إن كيف ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً، لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً، وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البذل: كيف أنت؟ أصبح أم سقيم، بالرفع، ولا يبدل المرفوع من المنصوب. (هامش صفحة 206) (1) في نسخة (ورتبوا على هذا الخلاف).

تنبيه - قوله تعالى (أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت) لا تكون كيف بدلا من الأبل، لان دخول الجار على كيف شاذ، على أنه لم يسمع في إلى، بل في على، ولان إلى متعلقة بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه، ولان الجملة التي بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر معلق، وهى وما بعدها بدل من الأبل بدل اشتمال، والمعنى إلى الأبل كيفية خلقها، ومثله (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) ومثلها في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله: 339 - إلى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان (ص 426) أي أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما. مسألة - زعم قوم أن كيف تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه: 340 - إذا قل مال المرء لانت قناته * وهان على الأدنى فكيف الأبعاد وهذا خطأ، لاقتنائها بالفاء، وإنما هي (هنا) اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الأبعاد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي فكيف حال الأبعاد، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جمار (والله يريد الآخرة) (1) أو بتقدير: فكيف الهوان على الأبعاد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم. حرف اللام (اللام المفردة) ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة. (هامش صفحة 207) (1) تقدير الآية على هذه القراءة: والله يريد ثواب الآخرة، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على جره.

وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافا للكوفيين، وسيأتى. فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر، نحو لزيد، ولعمرو، إلا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو (يا لله) وأما قراءة بعضهم (الحمد لله) بضمها فهو عارض للاتباع، ومفتوحة مع كل مضمّر نحو لنا، ولكم، ولهم، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة. وإذا قيل (يا لك، ويا لى) احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به وأن يكون مستغاثاً من أجله، وقد أجازهما ابن جنى في قوله: 341 - فيا شوق ما أبقى، ويا لى من النوى * (ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى) (ص 219) وأوجب ابن عصفور في (يا لى) أن يكون مستغاثاً من أجله، لانه لو كان مستغاثاً به لكان التقدير يا أدعوا لى، وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت، وهذا لازم له، لا لابن جنى، لما ساذكره بعد. ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقراً (وما كان الله ليعذبهم). وللام الجارة اثنان وعشرون معنى: أحدها: الاستحقاق، وهى الواقعة بين معنى وذات، نحو (الحمد لله) والعزة لله، والملك لله والأمر لله، ونحو (ويل للمطففين) و (لهم في الدنيا خزي) ومنه (للكافرين النار) أي عذابها. والثانى: الاختصاص (1) نحو (الجنة للمؤمنين) وهذا الحصر للمسجد، والمئبر للخطيب، والسرج للدابة، والقميص للعبد) ونحو (إن له أبا) (فإن كان له إخوة) وقولك: هذا الشجر لحبيب، وقولك: أدوم لك ما تدوم لى. والثالث: الملك، نحو (له ما في السموات وما في الأرض) وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها،

(هامش صفحة 208) (1) لام الاختصاص: هي الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات، والداخلة عليه لا يملك الآخر، وسواء أكان يملك غيره أم كان ممن لا يملك أصلا.

[209]

ويرجحه أن فيه تقييلا للاشتراك، وأنه إذا قيل (هذا المال لزيد والمسجد) لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة، وأكثرهم يمنع. الرابع: التملك، نحو (وهبت لزيد دينارًا). الخامس: شبه التملك، نحو (جعل لكم من أنفسكم أزواجًا). السادس: التعليل، كقوله: 342 - ويوم عقرت للعداري مطيتي * (فيا عجبا من كورها المتحمل) وقوله تعالى (لايلاف قريش) وتعلقها بفليعبدوا، وقيل: بما قبله، أي فجعلهم كعصف مأكول لا يلاف قريش، ورجح بأنهما في مصحف أبي سورة واحدة، وضعف بأن (جعلهم كعصف) إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت، وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره أعجبا، وكقوله تعالى (وإنه لحب الخير لشديد) أي وإنه من أجل حب المال لبخيل، وقراءة حمزة (وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة) الآية، أي لاجل إيتائهم إياكم (1) بعض الكتاب والحكمة ثم لمجئ محمد صلى الله عليه وسلم مصدقا لما معكم لتؤمنن به، فما: مصدرية فيهما، واللام تعليلية، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الطرف، كما قال الاعشى: (رضيعي لسان ثدى أم تحالفا * بأسحم داج) عوض لا تنفرق (244) ويجوز كون (ما) موصولا اسميا. فإن قلت: فإين العائد في (ثم جاءكم رسول) ؟ (هامش صفحة 209) (1) في نسخة (لاجل إيتائهم إليكم). (10 - معنى اللبيب 1)

[210]

قلت: إن (ما معكم) هو نفس (ما آتيتكم) فكأنه قيل: مصدق له، وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله: 343 - (فيارب أنت الله في كل موطن) * وأنت الذي في رحمة الله أطمع (ص 504 و 546) وقد يرجح بأن الثواني يتسامح فيها كثيرا، وأما قراءة الباقيين (بالفتح) فاللام لام التوطئة، وما شرطية، أو اللام للابتداء، وما: موصولة، أي لذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني. ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا) يكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو (يا لزيد ولعمرو) وتعلقها بمحذوف، وهو فعل من جملة مستقلة، أي أدعوك لعمرو، أو اسم هو حال من المنادي، أي مدعوا لعمرو، قولان، ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الاجماع على الأول. ومنها اللام الداخلة لفظا على المضارع في نحو (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس) وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقا للجمهور، لا بأن مضمرة أو بكى المصدرية مضمرة خلافا للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الاصاله خلافا لاكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن أن خلافا لتغلب، ولك إظهار أن، فتقول (جتك لان تكرمني) بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو (لئلا يكون للناس عليكم حجة)، لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثليين. فرع - أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام كي، وجعل منه (يخلفون بالله لكم ليرضوكم) فقال: المعنى ليرضوكم، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقا بيخلفون والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن: 344 - إذا قلت قدنى قال بالله حلفة * لتغنى عنى ذا إنائك أجمعا (ص 409)

[211]

والجماعة يابون هذا، لان القسم إنما يجاب بالجملة، ويروون البيت لتغنى بفتح اللام ونون التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لاجل النون إن كان ياء تلى كسرة كقوله: 345 - وأبكن عيشنا تقضى بعد جدته * (طابت أصائله في ذلك البلد) وقدروا الجواب محذوفًا واللام متعلقة به، أي ليكونن كذا ليرضوكم، ولتشرين لتغنى عنى. السابع: توكيد النفى، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقه بما كان أو بلم يكن ناقصين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو (وما كان الله ليطلعكم على الغيب) (لم يكن الله ليغفر لهم) ويسميا أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفى، قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفى، لان الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، اه. ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل (ما كان ليفعل) ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفى، كما أدخلت الباء في (ما زيد بفائم) لذلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد، غير جار، ولكنه ناصب، ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشئ لزيادته، فكيف به وهو غير جار ؟ ووجهه عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل، ونفى القصد أبلغ من نفيه، ولهذا كان قوله: 346 - يا عادلاتي لا تردن ملامتي * إن العوادل لسن لى بأمير أبلغ من (لا تلمني) لانه نهى عن السبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد

متعلق بخبر كان المحذوف، والنصب بأن مضمرة وجوبا. وزعم كثير من الناس في قوله تعالى (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال)

[212]

في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية أنها لام الجحود (1). وفيه نظر، لان النافي على هذا غير ما ولم، ولاختلاف فاعلي كان وتزول، والذي يظهر لى أنها لام كى، وأن إن شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمتها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل. وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله: 347 - فما جمع ليغلب جمع قومي * مقاومة، ولا فرد لفرد أي فما كان جمع، وقول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر (ما أنا لادعهما). والثامن: موافقة إلى، نحو قوله تعالى (بأن ربك أوحى لها) (كل يجرى لاجل مسمى) (ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه). والتاسع: موافقة (على) في الاستعلاء الحقيقي نحو (وبخرون للاذقان) (دعانا لجنبه) (وتله للجيبين) وقوله: 348 - (ضممت إليه باللسان قميصه) * فخر صريعا لليدين وللغم والمجازي نحو (وإن أساتم فلها) ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها (اشترطى لهم الولاء) وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم. والعاشر: موافقة (في) نحو (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) (لا يجليها) (هامش صفحة 212) (1) (أنها لام الجحود) في تأويل مصدر مفعول زعم.

[213]

لوقتها إلا هو) وقولهم (مضى لسبيله) قيل: ومنه (يا ليتنى قدمت لحياتي) أي في حياتي، وقيل: للتعليل، أي لاجل حياتي في الآخرة. والحادي عشر: أن تكون بمعنى (عند) كقولهم (كتبته لخمس خلون) وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدرى (بل كذبوا بالحق لما جاءهم) بكسر اللام وتخفيف الميم. والثاني عشر: موافقة (بعد) نحو (أقم الصلاة لدلوك الشمس) وفي الحديث (صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته) وقال: 349 - فلما تفرقنا كاني ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا والثالث عشر: موافقة (مع)، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت (1). والرابع عشر: موافقة (من) نحو (سمعت له صراخا) وقول جرير: 350 - لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل والخامس عشر: التبليغ، وهى الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، نحو (قلت له، وأذنت له، وفسرت له). والسادس عشر: موافقة عن، نحو قوله تعالى: (وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه) قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالك وغيره: هي لام التعليل، وقيل: لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المفعول لهم محذوف، أي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وحيث دخلت اللام على غير المفعول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه، نحو (قالت أخراهم لا ولاهم ربنا هؤلاء أضلونا) (ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيتهم الله خيرا) وقوله:

(1) يريد بيت متمام بن نويرة الذي هو الشاهد رقم 349. (*)

[214]

351 - كضرائر الحسناء فلن لوجهها * حسدا وبغضا: إنه لذميم (1) السابع عشر: الصيرورة، وتسمى لام العاقبة ولام المآل، نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) وقوله: 352 - فللموت تغذو الوالدات سخالها * كما لخراب الدور تبنى المساكن وقوله: 353 - فإن يكن الموت أفناهم * فللموت ما تلد الوالده ويحتمله (ربنا إنك أتيت فرعون وملاه زينة وأموالا في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك) ويحتمل أنها لام الدعاء، فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا، ومثله في الدعاء (ولا تزد الظالمين إلا ضلالا) ويؤيده أن في آخر الآية (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا). وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد. الثامن عشر: القسم والتعجب معا، وتختص باسم الله تعالى كقوله: 354 - لله يبقى على الايام ذو حيد * [بمشخر به الظيان

والآس [التاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء كقولهم (يا للماء). و (يا للشعب) إذا تعجبوا من كثرتهم، وقوله:

(1) الافضل في الرواية (لدميم) أن تكون بالبدال المهملة، أي مطلى بالدمام. (*)

[215]

355 - فيا لك من ليل كأن نجومه * بكل مغار الفتل شدت بيدبل وقولهم (يا لك رجلا عالما) وفى غيره كقولهم (لله دره فارسا، ولله أنت) وقوله: 356 - شباب وشيب واقتقار ونروة * فله هذا الدهر كيف ترددا المتمم عشرين: التعدية، ذكره ابن مالك في الكافية، ومثل له في شرحها بقوله تعالى: (فهب لى من لدنك وليا) وفى الخلاصة، ومثل له ابنه بالآية وبقولك (قلت له أفعل كذا) ولم يذكره فى التسهيل ولا فى شرحه، بل فى شرحه أن اللام فى الآية لتشبه التمليك، وأنها فى المثال للتليغ، والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو (ما أضرب زيدا لعمرى، وما أحبه لىكر). الحادى والعشرون: التوكيد، وهى اللام الزائدة، وهى أنواع: منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله كقوله: 357 - ومن يك ذا عظم صليب رجا به * ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره وقوله: 358 - وملكت ما بين العراق وبشر * ملكا أجار لمسلم ومعاهد وليس منه (ردف لكم) خلافا للمبرد ومن وافقه، بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل (اقترب للناس حسابهم).

[216]

واختلف فى اللام من نحو (يريد الله لىبين لكم) (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وقول الشاعر: 359 - أريد لانسى ذكرها، فكأنما * تمثل لى لىلى بكل سبيل فقيل: زائدة، وقيل: للتعليل، ثم اختلف هؤلاء، فقيل: المفعول محذوف، أي يريد الله التبيين لىبين لكم ويهديكم: أي لىجمع لكم بين الامرين، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم، وأريد السلو لانسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل فى ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي إرادة الله للتبيين، وأمرنا للاسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل. ومنها اللام المسماة بالمقحمة، وهى المعترضة بين المتضايين، وذلك فى قولهم (يا بؤس للحرب) والاصل يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، قال: 360 - يا بؤس للحرب التى * وضعت أراهاط فاستراحوا وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف ؟ قولان، أرجحهما الاول، لان اللام أقرب، ولان الجار لا يعلق. ومن ذلك قولهم (لا أبا لزيد، وأخا له، ولا غلامى له) على قول سيبويه إن اسم لا مضاف لما بعد اللام، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلها خبرا وجعل أبا وأخا على لغة من قال: إن أباه وأبا أباه * [قد بلغا فى المجد غايتها] [50] وقولهم (مكره أخاك لا بطل) وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله:

[217]

361 - * بيضك ننتا وبيضى مائتا (1) * فاللام للاختصاص، وهى متعلقة باستقرار محذوف. ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهى المزیدة لتقوية عامل ضعف: إما بتأخره نحو (هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهيون) ونحو (إن كنتم للرؤيا تعبرون) أو بكونه فرعا فى العمل نحو (مصدقا لما معهم) (فعال لما يريد) (نزاعة للشوى) ونحو: ضربى لزيد حسن، وأنا ضارب لعمرى، قيل: ومنه (إن هذا عدولك ولزوجك) وقوله: 362 - إذا ما صنعت الزاد فالتمسى له * أكبلا، فإنى لست أكله وحدي وفيه نظر، لان عدوا وأكبلا - وإن كانا بمعنى معاد ومؤاكل - لا ينصبان المفعول، لانهما موضوعان للثبوت، وليسا مجاريين للفعل فى التحرك والسكون، ولا محولان عما هو مجار له، لان التحويل إنما هو ثابت فى الصيغ التى يراد بها المبالغة، وإنما اللام فى البيت للتعليل، وهى متعلقة بالتمسى، وفى الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو، وهى للاختصاص. وقد اجتمع التأخر والفرعية فى (وكنا لحكمهم شاهدين) وأما قوله تعالى (نذيرا للبشر) فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل (فعال لما يريد) وإن كان بمعنى الانذار فاللام مثلها فى (سقىا لزيد) وسبأنى. قال ابن مالك: ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين، لانها إن زيدت فى مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت فى أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح، وهذا الاخير ممنوع، لانه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ (ولكل

(1) كذا في جميع الاصول، ولا يتم وزن الرجز إلا أن يكون * بيضك ثنتان ويصن مائتا * بثبوت النون في (ثنتان) وحذفها في (مائتا) (*)

[218]

وجهة هو موليها) بإضافة كل: إنه من هذا، وإن المعنى الله مول كل ذي وجهة وجهته، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذي ووجهته لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً، ولهذا قالوا في الهاء من قوله: 363 - هذا سراقا للقرآن يدرسه * يقطع الليل تسيحا وقرآنا إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلي: 364 - أحجاج لا تعطى العصاة مناهم * ولا الله يعطى للعصاة مناهم وهو شاذ، لقوة العامل. ومنها لام المستغاث عند المبرد، واختاره ابن خروف، بدليل صحة إسقاطها، وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا، فقال ابن جنى: متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر، لانه قد عمل في الحال نحو قوله: 365 - كان قلوب الطير رطباً وبابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى [ص 392 و 439] وقال الاكثرون: متعلقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الصائغ وابن عصفور، ونسباه لسيبويه، واعترض بأنه متعد بنفسه، فأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى اللتجاء في نحو (يا لزيد) والتعجب في نحو (يا للدواهي) وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان، وفيه نظر، لان اللام المقوية زائدة كما تقدم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

[219]

فإن قلت: وأيضاً فإن اللام لا تدخل في نحو (زيدا ضربته) مع أن الناصب ملتزم الحذف. قلت: لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف. فإن قلت: وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء. قلت: إنما هو كالعوض، ولو كان عوضا البتة لم يجر حذفه (1)، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف، فلم ينزل منزلته من كل وجه. وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو ال، والاصل يا ال زيد، ثم حذفت همزة ال للتخفيف، وإحدى الالفين لالتقاء الساكنين، واستدلوا بقوله: 366 - فخير نحن عند الناس منكم * إذا الداعي المثوب قال يا لا [ص 445] فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الاصل: يا قوم لا فرار، أو لا نفر، فحذف ما بعد لا النافية، أو الاصل يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال (ألانا) فيقال (ألفا) يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا. تنبيه - إذا قيل (يا لزيد) بفتح اللام فهو مستغاث، فإن كسرت فهو مستغاث لاجله، والمستغاث محذوف، فإن قيل (يا لك) احتمل الوجهين، فإن قيل (يا لى) فكذلك عند ابن جنى، أجازهما في قوله: فبا شوق ما أبقي، ويا لى من النوى * ويا دمع ما أجرى، ويا قلب ما أصبى [341] وقال بن عصفور: الصواب أنه مستغاث لاجله، لان لام المستغاث متعلقة بدعو،

(1) يريد لو كان حرف النداء عوضا من الفعل قطعاً لم يكن ليجوز حذف حرف النداء، لان الفعل محذوف، فيكون حذفه أيضاً من باب حذف العوض والمعوّض منه. (*)

[220]

فيلزم تعدى فعل المضممر المتصل إلى ضميره المتصل، وهذا لا يلزم ابن جنى، لانه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم، ويا لا تتحمل ضميراً كما لا تتحملة ها إذا عملت في الحال في نحو (وهذا يعلى شيخاً) نعم هو لازم لابن عصفور، لقوله في (يا لزيد لعمرى) إن لام لعمرى متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمرى، وينبغى له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلقها باسم محذوف تقدير مدعو لعمرى، وإنما ادعيا وجوب التقدير لان العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين، وأجاب ابن الصائغ بأنهما مختلفان معنى نحو (وهبت لك دياراً لترضى). تنبيه - زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى (تبغونها عوجاً) (والقمر قدرناه منازل) (وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) وقالوا (وهبتك ديناراً، وصدتك ظيباً، وجنيتك ثمرة) قال: ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً * ولقد نهيتك عن نبات الاوبر [71] وقال: 367 - فتولى غلامهم ثم نادى: * أظليما أصيدكم أم حماراً وقال: 368 - إذا قالت حذام فأنصتوها * [فإن القول ما قالت حذام] في

رواية جماعة، والمشهور (فصدقوها). الثاني والعشرون: التبيين، ولم يوفوها حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما تبيين المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها: أن تقع

[221]

بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمن حبا أو بغضا، تقول (ما أحبنى، وما أبغضني) فإن قلت (لفلان) فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما، وإن قلت (إلى فلان) فالامر بالعكس، هذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني (إلى) أيضا لما بينا، وقد مضى في موضعه. الثاني والثالث: ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها، أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له، واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف. مثال الميينة للمفعولية (سقيا لزيد، وجدا له) فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدرين، لانهما متعديان، ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل، لان لام التقوية صالحة للسقوط، وهذه لا تسقط، لا يقال (سقيا زيدا) ولا (جدعا إياه) خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار، لان الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه، وإنما هي لام ميينة للمدعول له أو عليه إن لم يكن معلوما من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوما، وليس تقدير المحذوف (أعنى) كما زعم ابن عصفور، لانه يتعدى بنفسه، بل التقدير: إرادتى لزيد، وينبنى على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في (زيد سقيا له) أن ينصب زيد بعامل محذوف على شريطة التفسير، ولو قلنا إن المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه، فتقول (زيدا ضربا) لان الضمير في المثال ليس معمولاً له، ولا هو من جملته، وإنما تجوز بعضهم في قوله تعالى (والذين كفروا فتعسا لهم) كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم. وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل: اللام في (سقيا لك)

[222]

متعلقة بالمصدر، وهى للتبيين، وفى هذا تهافت، لانهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين. ومثال الميينة للفاعلية (تبا لزيد، وويحا له) فإنهما في معنى خسر وهلك، فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلها الرفع، ولا تبيين، لعدم تمام الكلام. فإن قلت (تبا له وويح) فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز، لتخالف الدليل والمدلول عليه، إذ اللام في الاول للتبيين، واللام المحذوفة لغيره. واختلف في قوله تعالى: (أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون؟ هيهات هيهات لما توعدون) فقول: اللام زائدة، و (ما) فاعل، وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الاخراج فاللام للتبيين، وقيل: هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر. وأما قوله تعالى: (وقالت هيت لك) فيمن قرأ بهاء مفتوحة وباء ساكنة وباء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فهيت: اسم فعل، ثم قيل: مسماه فعل ماض أي تهيات، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به، وقيل: مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال، فاللام للتبيين، أي إرادتى لك، أو أقول لك، وأما من قرأ (هئت) مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيات، واللام متعلقة به، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تهيت تيسر انفرادها به، لا أنه قصدتها، بدليل (وراودته) فلا وجه لانكار الفارسي هذه القراءة مع ثوتها واتجاهها، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام (هيت) بكسر الهاء وبالياء ويفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة. تنبيه - الظاهر أن (لها) من قول المتنبي: 369 - لو لا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

[223]

جار ومجرور متعلق بوجدت، لكن فيه تعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك (ضربه زيد) وذلك ممتنع، فينبغي أن يقدر صفة في الاصل سبلا فلما قدم عليه صار حالا منه، كما أن قوله (إلى أرواحنا) كذلك، إذ المعنى سبلا مسلوكة إلى أرواحنا، ولك في (لها) وجه غريب، وهو أن تقدره جمعا للهاء كحصاة وحصى، ويكون (لها) فاعلا بوجدت، والمنايا مضافا إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة، شبهت بشئ يتلع الناس، ويكون أقام الله مقام الافواه لمجاورة اللهوات للغم. وأما اللام العاملة للجزم فهى اللام الموضوعية للطلب، وحركتها الكسر، وسليم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو (فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى) وقد تسكن بعد ثم نحو (ثم ليقتضوا) في قراءة الكوفيين وقالون واليزى، وفى ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر. ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمرا، نحو (لينفق ذو سعة) أو دعاء نحو (ليقض علينا ربك) أو التماسا

كقولك لمن يساويك (ليفعل فلان كذا) إذا لم ترد الاستعلاء عليه، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو (من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا) (اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم) أي فيمد ونحمل، أو التهديد نحو (ومن شاء فليكفر) وهذا هو معنى الامر في (اعملوا ما شئتم) وأما (ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا) فيحتمل اللامان منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوبا، والتهديد فيكون مجزوما، ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكنها، فيترجح بذلك أن تكون اللام الاولى كذلك، وبؤيده أن بعدهما (فسوف يعلمون) وأما (وليحكم أهل الانجيل) فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب، لانه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام - وهو حمزة - فهي لام

[224]

التعليل، لانه يفتح الميم، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لان قوله تعالى: (وآتيناہ الانجيل فيه هدى ونور) معناه وآتيناہ الانجيل للهدى والنور، ومثله (إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا) لان المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينة وحفظا، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخر، أي ليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله (وخلق الله السموات والارض بالحق ولتجزى كل نفس) أي وللجزاء خلقهما، وقوله سبحانه: (وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين) أي وآرناہ ذلك، وقوله تعالى: (هو على هين ولنجعله آية للناس) أي وخلقناه من غير أب. وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن اللام بصيغة افعل غالبا، نحو قم واقعد، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو (لتعن بحاجتي) أو الخطاب نحو (ليقم زيد) أو كلاهما نحو (ليعن زيد بحاجتي) ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلم مفردا، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (قوموا فلاصل لكم) أو معه غيره كقوله تعالى: (وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم) وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة (فبذلك فلنفرحوا) وفي الحديث (لتأخذوا مضافكم). وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله: 370 - فلا تستطل منى بقائي ومدتي * ولكن يكن للخير منك نصيب وقوله: 371 - محمد تفد نفسك كل نفس * إذا ما خفت من شئ تبالا [ص 461]

[225]

أي ليكن ولتفد، والتبالي: الوبال، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى. ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يعرف قائله، مع احتمال له لان يكون دعاء بلفظ الخبر نحو (يعفر الله لك) و (برحمك الله) وحذف الياء تخفيفا، واجتزئ عنها بالكسرة كقوله: 372 - [فطرت بمنصلي في يعملات] * دوامى الايد يخبطن السريحا قال: وأما قوله: 373 - على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى * لك الويل حر الوجه أو بيك من بكى فهو على قبحة جائز، لانه عطف على المعنى إذ اخمشى ولتخمشنى بمعنى واحد. وهذا الذى منعه المبرد في الشعر أجازة الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدم قل، وجعل منه (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) أي ليقيموها، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله: 374 - قلت لبواب لديه دارها * تأذن فإنى حمؤها وجارها (1) أي لتأذن، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول: إيدن، أه. قيل: وهذا تخلص من ضرورة وهى إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك، لانهما بيتان لا بيت مصرع، فالهمزة في أول البيت لا في حشوه، بخلافها في نحو قوله:

(1) كسر ما قبل الهمزة الساكنة يجيز قلبها ياء، ولذلك يقع في بعض الاصول (تيدن) وليس ذلك بواجب ما لم يكن المكسور همزة أخرى نحو إيمان وإيدن. (*) (15 - معنى اللبيب 1)

[226]

375 - لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع [ص 600] والجمهور على أن الجزم في الآية مثله في قولك (ائتنى أكرمك). وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطلب، لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي، أنه بالطلب لنبايته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر، كما أن النصب بضربا في قولك (ضربا زيدا) لنبايته عن اضرب، لا لتضمنه معناه. والثالث للجمهور، أنه بشرط مقدر بعد الطلب. وهذا أرجح من الاول، لان الحذف والتضمن وإن اشتركا في أنهما خلاف الاصل، لكن في

التضمنين تغيير معنى الاصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً فإن تضمنين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير. ومن الثاني، لان نائب الشئ يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر، لان تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع (1). وأجاب ابنه بان الحكم مسند إليهم على سبيل الاجمال، لا إلى كل فرد، فيحتمل أن الاصل يقيم أكثرهم، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقاً، بل المخلصين منهم، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها.

(1) الآية هي قوله تعالى (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا) والجزم على الوجه الذي رده ابن مالك يقتضى أن تقدير الكلام: إن تقل لهم ذلك يقيموا الصلاة. (*)

[227]

وقال المبرد: التقدير قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل. ويرده أن الجواب لا بد أن يخالف المجاب: إما في الفعل والفاعل نحو (أنتنى أكرمك) أو في الفعل نحو (أسلم تدخل الجنة) أو في الفاعل نحو (قم أقم) ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضاً فإن الامر المقدر للمواجهة، ويقوموا للغيبة (1). وقيل: يقيموا مبنى، لحلوله محل أقيموا وهو مبنى، وليس بشئ. وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو قم واقعد، وأن الاصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. ويقولهم أقول، لان الامر معنى حقه أن يؤدي بالحرف، ولانه أخو النهى ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولان الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله: 376 - لتقم أنت يا ابن خير قريش* [كى لتقضى حوائج المسلميا] [ص 552] وكقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث (لتأخذوا مصافكم) ولانك تقول: اغز واخش وارم، واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولان المحققين على أن أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كعبت وأقسمت وقيلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم إدعاء ذلك في نحو قم، لانه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته، فإذا ادعى أن أصله (لتقم) كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل.

(1) الامر المقدر هو أقيموا، وهو للمواجهة كما هو ظاهر، والجواب المذكور هو يقيموا، وهو للغيبة، ولا يصلح أن يكون جواباً لذلك المقدر، إذ لو أريد جوابه مقيل تقيموا، إذ لا تجاب المواجهة بالغيبة والفاعل واحد. (*)

[228]

وأما اللام غير العاملة فسيح: إحداهما: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليص المضارع للحال، كذا قال الاكثرون، وأعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) (إنى ليحزننى أن تذهبوا به) فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره، والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير قصد أن تذهبوا، والقصد حال، وتقدير أبى حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضى حذف الفاعل، لان (أن تذهبوا) على تقديره منصوب. وتدخل باتفاق في موضعين، أحدهما: المبتدأ نحو (لانتهم أشد رهبة) والثانى بعد إن، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو (إن ربى لسميع الدعاء) والمضارع لشبهه به نحو (وإن ربك ليحكم بينهم) والظرف نحو (وإنك لعلى خلق عظيم) وعلى ثلاثة باختلاف، أحدها: الماضى الجامد نحو (إن زيدا لعسى أن يقوم) أو (لنعم الرجل) قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور، والثانى: الماضى المقرون بقدر، قاله الجمهور، ووجهه أن قد تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزنى، وقالوا: إذا قيل (إذا زيدا لقد قام) فهو جواب لقسم مقدر، والثالث: الماضى المتصرف المجرد من قد، أجازة الكسائى وهشام على إضمار قد، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة أن ك (علمت أن زيدا لقام) والصواب عندهما الكسر. واختلف في دخولها في غير باب إن على شيتين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو (لقائم زيد) فمقتضى كلام جماعة [من النحويين] الجواز، و [إن كان] في أمالى ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ، الثانى: الفعل نحو (ليقوم زيد) فأجاز

ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقي (الماضي الجامد) نحو (لبئس ما كانوا يعملون) وبعضهم المتصرف المقرون بقدر نحو (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل) (لقد كان في يوسف وإخوته آيات) والمشهور أن هذه لام القسم، وقال أبو حيان في (ولقد علمتم): هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وأن لا يكون، اهـ. ونص جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في شرح الايضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إن، اهـ. وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضا قول الزمخشري، قال في تفسير (ولسوف يعطيك ربك): لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتداء والخبر، وقال في (لا قسم): هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم، لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في (ولسوف يعطيك ربك) أن المبتدأ مقدر، أي ولانت سوف يعطيك ربك. وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات، إحداهما: أن اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وإن مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم وبيفان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم، والثانية: أنه إذا قدر المبتدأ في نحو (لسوف يقوم زيد) يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف، والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام، اهـ. وفي الوجهين الأخيرين نظر، لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما، ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو (قمت وأصك عينه) وبعد الفاء في نحو (ومن عاد فينتقم الله منه) وبعد اللام في نحو (لاقسم بيوم القيامة) وكل ذلك تقدير لال الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأما الاول فقد قال جماعة في (إن هذان لساحران): إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو (لقائم زيد). وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين غير ضرورة، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال، لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير (لسوف أخرج حيا) ونظيره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في (يا لله) وقوله إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع، بل تارة تجب اللام وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالأية، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو (ولئن متم أو قتلتم لآلى الله تحشرون) ومع كون الفعل للحال نحو (لاقسم) وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفى نحو (تالله تفتؤ) وتارة يجبان، وذلك فيما بقى نحو (وتالله لاكيدن أصنامكم). مسألة - للام الابتداء الصدرية، ولهذا علقت العامل في (علمت لزيد منطلق) ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو (زيد لانا أكرمه) ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو (لزيد قائم) والمبتدأ في نحو (لقائم زيد) فأما قوله: 377 - أم الحليس لعجوز شهر به * [ترى من اللحم بعظم الرقبه] [ص 233] فقول: اللام زائدة، وقيل: للابتداء والتقدير لهنى عجوز، وليس لها الصدرية في باب إن لأنها [فيه] مؤخرة من تقديم، ولهذا تسمى اللام المزحلقة، والمزحلقة أيضا، وذلك لأن أصل (إن زيدا لقائم) (لأن زيدا قائم) فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا اللام دون إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه، وإنما لم ندع أن

الأصل (إن لزيدا قائم) لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إن في نحو قوله: 378 - [ألا يا سنا برق على قلل الحمى] * لهنك من برق على كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل إن دون ما بعدها، دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعمولها، ولذلك كسرت في نحو (والله يعلم إنك لرسوله) بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهدلي: 379 - فغيرت بعدهم بعيش ناصب * وإخال إنى لاحق مستتبع الأصل إنى لاحق، فحذفت اللام بعد ما علقت إخال، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه. ودليل الثاني أن عمل إن يتخطاها، تقول (إن في الدار لزيدا) و (إن زيدا لقائم) وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو (إن زيدا طعامك لاكل) ووهم بدر الدين ابن ابن مالك، فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير نحو (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) تنبيه - (إن زيدا لقائم، أو ليقومن) اللام جواب قسم مقدر، لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها (علمت) مثلا فتحت همزتها، فإن قلت (لقدم قام زيد) فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذ يجب كسر همزة، وعندني أن الأمرين احتملان فصل وإذا خففت إن نحو (وإن كانت لكبيرة) (إن كل نفس لما عليها حافظ) فاللام عند سيويه والاكثريين لام الابتداء أفادت - مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال - الفرق بين إن المخففة من الثقلية وإن النافية، ولهذا صارت

لازمة بعد أن كانت جائزة، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الاثبات كقراءة أبي رجاء (وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) بكسر اللام أي للذي، وكقوله: 380 - إن كنت قاضي نحبي يوم بينكم * لو لم تمنوا بوعد غير توديع (1) ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله: 381 - إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة * وإن هو لم بعدم خلاف معاند وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء، اجتمعت للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننت أن فلانا نحوي محسن، حتى سمعته يقول: إن اللام التي تصحب إن الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: أكثر نحوي بغداد على هذا، اه. وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو (إن زيد لقام) وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) وكلاهما لا يجوز مع المشددة. وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلا، وأن إن قبلها نافية، واستدلوا على مجئ اللام للاستثناء بقوله: 382 - أمسى أبان ذليلاً بعد عزته * وما أبان لمن أعلاج سودان [ص 233] وعلى قولهم يقال (قد علمنا إن كنت لمؤمناً) بكسر الهمزة، لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تعلق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتح. القسم الثاني: اللام الزائدة، وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله: * (هامش) (1) المحفوظ في شواهد النجاة * لو لم تمنوا بوعد غير مكذوب * (*)

* أم الحليس لعجوز شهر به * [377] وقيل: الاصل لهي عجوز، وفي خبر أن المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير (ألا أنهم لياكلون الطعام) بفتح الهمزة، وفي خبر لكن في قوله: 383 - * ولكنني من حبها لعميد * [ص 292] وليس دخول اللام مقبلاً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد، ولا بعد لكن خلافاً للكوفيين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم، وقيل: اللامان للابتداء على أن الاصل (ولكن إنني) فحذفت همزة إن للتخفيف، ونون ولكن لذلك لثقل اجتماع الامثال، وعلى أن ما في (1) قوله: * وما أبان لمن أعلاج سودان * [382] استفهام، وتم الكلام عند (أبان) ثم ابتدئ لمن أعلاج، إي بتقدير لهو من أعلاج، وقيل: هي لام زيدت في خبر ما النافية، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين: ومما زيدت فيه أيضاً خبر زال في قوله. 384 - وما زلت من ليلي لدن أن عرفتها * لكالهائم المقصي بكل مراد وفي المفعول الثاني لاري في قوله بعضهم (أراك لشاتمي) ونحو ذلك. قيل: وفي مفعول يدعو من قوله تعالى (يدعو لمن ضره أقرب من نفعه) وهذا مردود، لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان: أحدهما هذا، وهو أنها زائدة، وقد بينا فساده، والثاني أنها لام الابتداء، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء، فقيل: إنها مقدمة من تأخير، والاصل يدعو من لضره أقرب من نفعه، فمن: مفعول، وضره أقرب: مبتدأ وخبر، والجملة

(1) هذا الكلام عطف على قوله (على أن الاصل) و (ما) بمعنى الذي، أي وعلى أن الذي في قوله، أو مقصود لفظها، أي وعلى أن لفظ ما في قوله، وخبر (أن) هو قوله (استفهام) الواقع بعد إنشاد الشاهد. (*)

صلة لمن، وهذا بعيد، لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها، وقيل: إنها في موضعها، وإن من مبتدأ، وليئس المولى خبرها (1)، لأن التقدير ليئس المولى هو، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على أربعة أقوال، أحدها: أنها لا مطلوب لها، وأن الوقف عليها، وأنها [إنما] جاءت توكيداً ليدعو في قوله (يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه) وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين، إذ الاصل عدم التوكيد، والاصل أن لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي، والثاني أن مطلوبه مقدم عليه، وهو (ذلك هو الضلال) على أن ذلك موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد، وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين، لأن (ذا) لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين والثالث: أن مطلوبه محذوف، والاصل يدعو، والجملة حال، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا، والرابع: أن مطلوبه الجملة بعده، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أن يدعو بمعنى يقول، والقول يقع على الجمل، والثاني: أن يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أن معناه يظن، لأن أصل [يدعو] معناه يسمى، فكانه قال: يسمى من ضره أقرب من نفعه إليها، ولا يصدر ذلك يقين اعتقاد، فكانه قيل: يظن، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرنا، والثاني: أن معناه يزعم، لأن الزعم قول مع اعتقاد. ومن أمثلة اللام الزائدة قولك (لئن قام زيد أقم، أو فأنا أقوم) أو (أنت ظالم لئن فعلت) فكل

ذلك خاص بالشعر، وسيأتى توجيهه والاستشهاد عليه. الثالث: لام الجواب، وهى ثلاثة أقسام: لام جواب لو نحو (لو تزيلا لعذبنا الذين كفروا) (ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ولام جواب لو لا نحو (ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) ولام جواب القسم نحو

(1) في نسخة (وليئس المولى خيره). (*)

[235]

(تالله لقد آثرك الله علينا) (وتالله لاكيدين أصنامكم) وزعم أبو الفتح أن اللام بعد (لو) و (لو لا) و (لو ما) لام جواب قسم مقدر، وفيه تعسف، نعم الأولى في (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر، بدليل كون الجملة اسمية، وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله: 385 - وقد جعلت قلوب بنى سهيل * من الاكوار مرتعها قريب ففيه تعسف، وهذا الموضوع مما يدل عندي على ضعف قول أبي الفتح، إذ لو كانت اللام بعد لو أبدا في جواب قسم مقدر لكثير مجئ [الجواب بعد لو جملة اسمية] نحو (لو جاءني لانا أكرمه) كما يكثر ذلك في باب القسم الرابع: اللام الداخلة على أداة شرط للايذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها، لا على الشرط، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطئة أيضا، لانها وطأت الجواب للقسم، أي مهدته له، نحو (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم، ولئن نصرهم ليولن الادبار) وأكثر ما تدخل على إن، وقد تدخل على غيرها كقوله: 386 - لمتى صلحت ليقضين لك صالح * ولتجزين إذا جزيت جميلا وعلى هذا فالاحسن في قوله تعالى (لما آتيتكم من كتاب وحكمة) أن لا تكون موطئة وما شرطية، بل للابتداء وما موصولة، لانه حمل على الاكثر وأغرب ما دخلت عليه إذ، وذلك لشبهها بإن، وأنشد أبو الفتح:

[236]

387 - غضبت على لان شربت بجزة * فلاذ غضبت لاشربن بخروف وهو نظير دخول الفاء في (فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون) شبهت إذ إن فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط، وقد تحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] مردود، لان ذلك خاص بالشعر، وكقوله تعالى (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) فهذا لا يكون إلا جوابا للقسم، وليست موطئة في قوله: 388 - لئن كانت الدنيا على كما أرى * تباريح من ليلي فللموت أروح وقوله: 389 - لئن كان ما حدثه اليوم صادقا * أصم في نهار القيط للشمس باديا وقوله: 390 - ألمم بزيب إن البين قد أفدا * قل الثواء لئن كان الرحيل غدا بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الإشارة إليه، أما الاولان فلان الشرط قد أوجب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الاول وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك

[237]

الفراء، فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه، وأما الثالث فلان الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل إن، فلو كان ثم قسم مقدر لزم الاجفاف بحذف جوابين. الخامس: لام آل كالرجل والحرث، وقد مضى شرحها. السادس: اللام اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد أو على توكيده، على خلاف في ذلك، وأصلها السكون كما في (تلك) وإنما كسرت في (ذلك) لالتقاء الساكنين. السابع: لام التعجب غير الجارة نحو (لظرف زيد، ولكرم عمرو) بمعنى ما أظرفه وما أكرمه، ذكره ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمال، وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإما لام جواب قسم مقدر. (لا): على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه: أحدها: أن تكون عاملة عمل إن، وذلك إن أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضا نحو (لا صاحب جود ممقوت) وقول أبي الطيب: 391 - فلا ثوب مجد غير ثوب ابن أحمد * على أحد إلا بلؤم مرقع أو رافعا نحو (لا حسنا فعلة مذموم) أو ناصبا نحو (لا طالعا جبلا حاضر) ومنه (لا خيرا من زيد عندنا) وقول أبي الطيب:

392 - قفا قليلا بها على، فلا * أقل من نظرة أزودها ويجوز رفع (أقل) على أن تكون عاملة عمل ليس. وتخالف لا هذه إن من سبعة أوجه: أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات. الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملا فإنه يبنى، وقيل: لتضمنه معنى من الاستعراقية، وقيل: لتركيبه مع لتركيب خمسة عشر، وبناءؤه على ما ينصب به لو كان معربا، فيبنى على الفتح في نحو (لا رجل، ولا رجال) ومنه (لا تثريب عليكم اليوم) (قالوا لا ضير) (يا أهل يثرب لا مقام لكم) وعلى الياء في نحو (لا رجلين) و (لا قائمين) وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صح هذا للزم الاعراب في (يا زيدان، ويا زيدون) ولا قائل به، وعلى الكسرة في نحو (لا مسلمات) وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرجح، لأنها الحركة التي يستحقها المركب، وفيه رد على السيرافي والزجاج إذ زعما أن اسم لا غير العامل معرب، وأن ترك تنوينه للتخفيف. ومثل لا رجل عند الفراء (لا جرم) نحو (لا جرم أن لهم النار) والمعنى عنده لا بد من كذا، أو لا محالة في كذا، فحذفت من أوفى، وقال قطرب: لا رد لما قبلها، أي ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدئ ما بعده، وجرم: فعل، لا اسم، ومعناه وجب وما بعده فاعل، وقال قوم: لا زائدة، وجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب، ورده الفراء بأن (لا) لا تزداد في أول الكلام، وسيأتي البحث في ذلك والثالث: أن ارتفاع خبرها عند أفراد اسمها نحو (لا رجل قائم) بما كان مرفوعا به قبل دخولها، لا بها، وهذا القول لسيبويه، وخالفه الاخفش والاكثرون

ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسما عاملا. الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا. الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو (لا رجل ظريف فيها، ولا رجل وامرأة فيها). السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله) ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما، بخلاف نحو قوله: إن محلا وإن مرتحلا * وإن في السفر إذ مضوا مهلا [121] فلا محيد عن النصب. والسابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو (قالوا لا ضير) (فلا فوب) وتميم لا تذكره حينئذ. الثاني: أن تكون عاملة عمل ليس، كقوله: 393 - من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براج [ص 631] وإنما لم يقدروها مهمله والرفع بالابتداء لأنها حينئذ واجبة التكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر. و (لا) هذه تخالف ليس من ثلاث جهات: إحداهما: أن عملها قليل، حتى ادعى أنه ليس بموجود. الثانية: أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع، ويرده قوله: 394 - تعز فلا شئ على الأرض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا [ص 240]

وأما قوله: 395 - نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل * فبؤئت حصنا بالكماء حصينا فلا دليل فيه كما توهم بعضهم، لاحتمال أن يكون الخبر محذوفا و (غير) استثناء. الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافا لابن جنى وابن الشجري، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة: 396 - وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها، ولا عن حيا متراخيا وعليه بنى المتهبي قوله: 397 - إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا تنبيه - إذا قيل (لا رجل في الدار) بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده (بل امرأة 1)) وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس، وامتنع أن تكون مهمله، وإلا تكررت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفى الجنس وأن تكون لنفى الوحدة، ويقال في توكيده على الأول (بل امرأة) وعلى الثاني (بل رجلان، أو رجال). وغلط كثير من الناس، فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله: تعز فلا شئ على الأرض باقيا * البيت..... (394) وإذا قيل (لا رجل ولا امرأة في الدار) برفعهما احتمل كون لا الأولى عاملة

(1) المراد توكيد المعنى الذي دل عليه قولك (لا رجل) ووجهه أن (بل) تفيد تقرير في الذي قبلها وتثبت ضده لما بعدها، وهذا التقرير هو مراده بالتوكيد. (*)

في الاصل عمل إن ثم ألغيت لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل ليس، فيكون ما بعدها مرفوعا بها، وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا، فإن قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف كما في قولك (زيد وعمرو قائم) ولا يكون خبرا عنهما، لئلا يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا: وتوارد عاملين على معمول واحد. وإذا قيل (ما فيها من زيت ولا مصاييح) بالفتح - احتمل كون الفتحة بناء مثلها في (لا رجال) وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة، فإن قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس، وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل. فأما قوله تعالى (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) فظاهر الامر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال أو على محله، وجواز كون لا مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل ليس، ويقوى العطف أنه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه وتعالى (عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة) الآية إلا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال، ولكن بشكل عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت (ما مررت برجل إلا في الدار) كان إخبارا بثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا تعين [أن] الوقف على (في السماء) وأن ما بعدها مستأنف، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وأن الوقف على (الارض) وأنه إنما لم يجرى فيه الفتح اتباعا للنقل، وجوز بعضهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى يعزب يخفى، بل يخرج إلى الوجود. الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط، أحدها: أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو، أو أمر كاضرب زيدا لا عمرا، قال سيبويه: أو نداء و (16) - معنى اللبيب (1)

[242]

يا ابن اخي لا ابن عمي، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم. الثاني: أن لا تقترب بعاطف، فإذا قيل (جاءني زيد لا بل عمرو) فالعاطف بل، ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلت (ما جاءني زيد ولا عمرو) فالعاطف الواو، ولا توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا، وهو تقدم النفي، وقد اجتمعا أيضا في (ولا الظالمين) والثالث: أن يتعاند متعاطفاهما، فلا يجوز (جاءني رجل لا زيد) لانه يصدق على زيد اسم الرجل، بخلاف (جاءني رجل لا امرأة) ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي، أجاز (يقوم زيد لا عمرو) ومنع (قام زيد لا عمرو) وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع، قال امرؤ القيس: 398 - كان دثارا حلقت بليونه * عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار: اسم راع، وحلقت: ذهبت، واللبون: نوق ذوات لبن، وتنوفى: جبل عال، والقواعل: جبال صغار، وقوله إن العامل مقدر بعد العاطف، ولا يقال (لا قام عمرو) إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع (ليس زيد قائما ولا قاعدا). الوجه الرابع: أن تكون جوابا مناقضا لنعم، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا، يقال (أجاءك زيد ؟) فتقول (لا) والأصل: لا لم يجرى. والخامس: أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلا ماضيا لفظا وتقديرا، وجب تكرارها. مثال المعرفة (لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر، ولا الليل سابق النهار) وإنما لم تكرر في (لا نولك أن تفعل) لانه بمعنى لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو

[243]

بمعناه، كما فتحوا في (بذر) حملا على (يدع (1)) لانهما بمعنى، ولو لا أن الاصل في يذر الكسر لما حذف الواو كما لم تحذف في يوجل ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) فالتكرار هنا واجب، بخلافه في (لا لغو فيها ولا تأثيم). ومثال الفعل الماضي (فلا صدق ولا صلي) وفي الحديث (فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى) وقول الهذلي: كيف أغرم من لا شرب ولا أكمل، ولا نطق ولا استهل، وإنما ترك التكرار في (لا شلت يداك) و (لا فض الله فاك) وقوله: 399 - [ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى] * ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقوله: 400 - لا يبارك الله في الغواني هل * يصيحن إلا لهن مطلب ؟ لان المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى إلا أنه ليس دعاء قولك (والله لا فعلت كذا) وقول الشاعر: 401 - حسب المحبين في الدنيا عذابهم * تالله لا عذبتهم بعدها سفر وشذ ترك التكرار في قوله: 402 - لاهم إن الحارث بن جبلة * زنى على أبيه ثم قتله وكان في جاراته لا عهد له * وأى أمر سئ لا فعله زنى: بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله زنا بالهمز بمعنى سيق.. وى

(1) أصل الدال في (يدع مكسورة)، بدليل حذف الواو، وفتحت الدال لاجل حرف الحلق وهو العين، ومثله يهب، وحمل (بذر) على يدع لان معناهما واحد. (*)

[244]

بتشديدها، والاصل زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف وأنبأ على عن الباء، وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت: 403 - إن تغفر اللهم تغفر جما * وأى عبد لك لا ألما وأما قوله سبحانه وتعالى (فلا اقتحم العقبة) فإن لا فيه مكررة في المعنى، لان المعنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا، لان ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري. وقال الزجاج: إنما جاز لان (ثم كان من الذين آمنوا) معطوف عليه وداخل في النفى فكأنه قيل: فلا اقتحم ولا آمن، انتهى، ولو صح لجاز (لا أكل زيد وشرب) وقال بعضهم: لا دعائية، دعاء عليه أن لا يفعل خيرا، وقال آخر: تحضيض، والاصل فألا اقتحم، ثم حذف الهمزة، وهو ضعيف. وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال نحو (زيد لا شاعر ولا كاتب) و (جاء زيد لا صاحكا ولا باكيا) ونحو (إنها بقرة لا فارض ولا بكر) (وظل من يحموم لا بارد ولا كريم) (وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة) (من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية). وإن كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو (لا يحب الله الجهر بالسوء) (قل لا أسألكم عليه أجرا) وإذا لم يجب أن تكرر في (لا نولك أن تفعل) لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فإن لا يجب في المضارع أحق. ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الاكثرين، وخالفهم ابن مالك، لصحة قولك (جاء زيد لا يتكلم) بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال.

[245]

تنبيه - من أقسام (لا) النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو (جئت بلا زاد) و (غضبت من لا شئ) وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالاضافة، وغيرهم يراها حرفا، ويسمونها زائدة كما يسمون كان في نحو (زيد كان فاضل) زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبيين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة لا في نحو (غضبت من لا شئ) وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة كان، وكذلك لا المقترنة بالعاطف في نحو (ما جاءني زيد ولا عمرو) ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل (ما جاءني زيد وعمرو) احتمل أن المراد نفى مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفى اجتماعهما في وقت المجيء: فإذا جئ بلا صار الكلام نفا في المعنى الاول، نعم هي في قوله سبحانه (وما يستوى الاحياء والاموات) لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل (لا يستوى زيد ولا عمرو). تنبيه - اعتراض لا بين الجار والمجرور في نحو (غضبت من لا شئ) وبين الناصب والمنصوب في نحو (لئلا يكون للناس) وبين الجازم والمجزوم في نحو (إن لا تفعلوه) وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو (يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها) الآية دليل على أنها ليس لها الصدر، بخلاف ما، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر، ولهذا قال سيويه في قوله: آليت حب العراق الدهر أطعمه * [والحب يأكله في القرية السوس] [139] إن التقدير على حب العراق، فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب (زيذا ضربته) لان التقدير لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لآليت فإن معناه حلفت، وقيل: لها الصدر مطلقا، وقيل: لا مطلقا، والصواب الاول

[246]

الثاني من أوجه (لا) أن تكون موضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو (لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) أو غائبا نحو (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء) أو متكلما نحو (لا أرينك ههنا) وقوله: 404 - لا أعرفن ربيا حورا مدامعها * [مردفات على أعجاز أكوار] وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، والاصل لا تكن هنا فأراك، ومثله في الامر (وليجدوا فيكم غلظة) أي وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنما عدل إلى الامر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود بالذات (1)، وأما الاغلاظ فلم يقصد لذاته، بل ليجدوه، وعكسه (لا يفتننكم الشيطان) أي لا تفتننوا بفتنة الشيطان. واختلف في لا من قوله تعالى (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) على قولين، أحدهما: أنها نافية، فتكون من هذا، والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهى عن التعرض إلى النهى عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقتراحه بحرف الطلب مثل (ولا تحسبن الله غافلا) ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك، كما قيل في قوله: 405 - حتى إذا جن الظلام واختلط * [جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط] [ص 585] الثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين، أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول، لان الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شادا، مثله في قوله:

[247]

406 - فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * [ولا الضيف عنها إن أتاح محول] بل هو في الآية أسهل، لعدم الفصل، وهو فيهما سماعي، والذي جوزته تشبيهه لا النافية بلا الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري، لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم ؟ والثاني أن الفعل جواب الامر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضا خارجا عن القياس شاذًا، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري، وهو فاسد، لان المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله إن التقدير إن أصابتمكم لا تصيب الظالم خاصة مردود، لان الشرط إنما يقدر من جنس الامر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في (أتنتي أكرمك) إن أتنتي أكرمك، نعم يصح الجواب في قوله (ادخلوا مساكنكم) الآية، إذ يصح: إن تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضا النهي على حد (لا أرينك ههنا) وأما الوصف فيأتى مكانه هنا أن تكون الجملة حالا، أي ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه الاول سماعي، وعلى النهي قياسي. ولا فرق في اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم، أو للتنزيه نحو (ولا تسوا الفضل بينكم) وكونها للدعاء كقوله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا) وقول الشاعر: 407 - يقولون لا تعدوهم يدفونني * وأين مكان البعد إلا مكانيا ؟ وقول الآخر: 408 - فلا نشلل يد فتكت بعمره * فإنك لن تذلل ولن تضامنا ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق: 409 - إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد * لها أبدا ما دام فيها الجراضم أي العظيم البطن، وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه

[248]

(لا تفعل كذا) وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك (لا تطعني). وليس أصل (لا) التي يجزم الفعل بعدها لام الامر فزيدت عليها ألف خلافا لبعضهم، ولا هي النافية والجزم بلام (أمر) مقدره خلافا للسهيبي. والثالث: لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو (ما منعك إذ رأيتهم ضلو ألا تتبعني) (ما منعك ألا تسجد) وبوضحه الآية الأخرى (ما منعك أن تسجد) ومنه (لئلا يعلم أهل الكتاب) أي ليعلموا، وقوله: 410 - وتلحينني في اللهو أن لا أحبه * وللهو داع دائب غير غافل (1) وقوله: 411 - أبي جودة لا البخل واستعجلت به * نعم من فتى لا يمنع الجود قائله وذلك في رواية من نصب البخل، فأما من خفض فلا حينئذ اسم مضاف، لانه أريد به اللفظ. وشرح هذا المعنى أن كلمة (لا) تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل أعطني أو هل تعطيني كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله أتمنعني عطاءك أو أتحرمني نوالك كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضا في رواية النصب، وذلك على أن تجعل اسما مفعولا، والبخل بدلا منها، قاله الزجاج، وقال آخر: لا مفعول به، والبخل مفعول لاجله، أي كراهية البخل مثل (بين الله لكم أن تضلوا) أي كراهية أن تضلوا، وقال أبو علي في الحجة: قال أبو الحسن: فسرتة العرب أبي جوده البخل، وجعلوا لا حشوا، اه. وكما اختلف في لا في هذا البيت أنافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل، أحدها: قوله تعالى (لا أقسم بيوم القيامة) فقيل: هي نافية، واختلف (هامش صفحة 248) (1) وقع البيت رقم 410 في النسخة التي شرح عليها الدسوقي متأخرا عن 411.

[249]

هؤلاء في منفيها على قولين، أحدهما: أنه شئ تقدم، وهو ما حكى عنهم كثيرا من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم، قالوا: وإنما صح ذلك لان القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشئ في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو (وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون) وجوابه (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) والثاني: أن منفيها أقسم، وذلك على أن يكون إخبارا لا إنشأ، واختاره الزمخشري، قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشئ إلا إعظاما له، يدلل (فلا أقسم بمواقع النجوم) وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) فكانه قيل: إن إعظامه بالأقسام به كلا إعظام، أي أنه يستحق إعظاما فوق ذلك، وقيل: هي زائدة. واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين، أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيدا لنفى الجواب، والتقدير لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى، ومثله (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم)، وقوله: 412 - فلا وأبيك ابنة العامري * لا يدعى القوم أنى أفر ورد بقوله تعالى: (لا أقسم بهذا البلد) الآيات، فإن جوابه مثبت وهو (لقد خلقنا الانسان في كبد) ومثله (فلا أقسم بمواقع النجوم) الآية، والثاني: أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في (لئلا يعلم أهل

(الكتاب) ورد بأنها لا تزداد لذلك صدرا، بل حشوا، كما أن زيادة ما وكان كذلك نحو (فيما رحمة من الله) (أيما تكونوا يدرككم الموت) ونحو (زيد كان فاضل) وذلك لان زيادة الشيء تفيد اطراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو (فلا أقسم برب المشارق والمغارب) (فلا أقسم بمواقع النجوم) لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو على بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

[250]

الموضع الثاني: قوله تعالى (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا) فقيل: إن لا نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل. وحاصل القول في الآية أن (ما) خبرية بمعنى الذي منصوبة بأتل، و (حرم ربكم) صلة، و (عليكم) متعلقة بحرم، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجاج كون (ما) استفهامية منصوبة بحرم، والجملة محكية بأتل، لانه بمعنى أقول، ويجوز أن يعلق عليكم بأتل، ومن رجح أعمال أول المتنازعين - وهم الكوفيون - رجحه على تعلقه بحرم، وفي أن وما بعدها أوجه: أحدها: أن يكونا في موضع نصب بدلا من (ما)، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية، إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام. الثاني: أن يكونا في موضع رفع خبرا لهو محذوفا. أجازهما بعض المعربين، وعليهما فلا زائدة، قاله ابن الشجري، والصواب أنها نافية على الأول، وزائدة على الثاني. والثالث: أن يكون الاصل أيين لكم ذلك لئلا تشركوا، وذلك لانهم إذا حرم عليهم رؤساؤهم ما أحله الله سبحانه وتعالى فاطاعوهم أشركوا، لانهم جعلوا غير الله بمنزلته. والرابع: أن الاصل أوصيكم بأن لا تشركوا، بدليل أن (وبالوالدين إحسانا) معناه وأوصيكم بالوالدين، وأن في آخر الآية (ذلكم وصاكم به). وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر. والخامس: أن التقدير أتلى عليكم أن لا تشركوا، فحذف مدلولا عليه بما تقدم، وأجاز هذه الواجه الثلاثة الزجاج. والسادس: أن الكلام تم عند (حرم ربكم) ثم ابتدئ: عليكم أن لا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانا، وأن لا تقتلوا، ولا تقربوا، فعليكم

[251]

على هذا اسم فعل بمعنى الزموا. و (أن) في الواجه الستة مصدرية، و (لا) في الواجه الاربعة الاخيرة نافية. والسابع: أن (أن) مفسرة بمعنى أي، ولاناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئا، وأحسنوا بالوالدين إحسانا، وهذان الوجهان الاخيران أجازهما ابن الشجري. الموضع الثالث: قوله سبحانه وتعالى: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) فيمن فتح الهمزة، فقال قوم منهم الخليل والفارسي: لا زائدة، وإلا لكان عذرا للكفار، ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحاس: حذف المعطوف، أي أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل في قول (له) آخر: أن بمعنى لعل مثل (أئت السوق أنك تشتري لنا شيئا) ورجحه الزجاج وقال: إنهم أجمعوا عليه، ورده الفارسي فقال: التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجح به الزجاج كون لا غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أن (يشعركم) و (يدريكم) بمعنى، وكثيرا ما تأتي لعل بعد فعل الدراية نحو (وما يدريك لعله يزكى) وأن في مصحف أبي (وما أدراكم لعلها) وقال قوم: أن مؤكدة، والكلام فيمن حكم بكفرهم وبئس من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي أنكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء (1) من أنهم لا يؤمنون حينئذ، ونظيره (إن الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاتهم كل آية) وقيل: التقدير لانهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي لانهم لا يؤمنون امتنعنا من الاتيان بها، ونظيره (وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون) واختاره الفارسي. (هامش صفحة 251) (1) في نسخة (ما سبق لهم به القضاء - إلخ).

[252]

واعلم أن مفعول (يشعركم) الثاني - على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى لعل - محذوف، أي إيمانهم، وعلى بقية الأقوال أن وصلتها. الموضع الرابع: (وحرام على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون) فقيل: لا زائدة، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا، لان المخبر عنه أن وصلتها، ومثله (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم) لا مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوزه أبو البقاء لانه ليس بوصف صريح، ولانه لم يعتمد على نفي ولا استفهام، وقيل: لا نافية، والاعراب إما على ما تقدم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أن حرام مبتدأ حذف خبره، أي قبول أعمالهم، وابتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين فأنهم لا يرجعون لتعليل

على إضمار اللام، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى: (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه) ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجئ أن في قراءة بعضهم بالكسر. الموضوع الخامس: (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله، ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا) قرئ في السبعة برفع (يأمركم) ونصبه، فمن رفعه قطعه عما قبله، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم (ولن يأمركم) و (لا) على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على (يؤتيه) كما أن (يقول) كذلك، و (لا) على هذه زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق، وقيل: على (يقول) ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في (لا) وجهين، أحدهما: الزيادة، فالمعنى ما كان

[253]

لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الانداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا له ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا، والثاني: أن تكون غير زائدة، ووجهه بأن النبي عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عزيز وعيسى، فلما قالوا له: أنتخذك ربا؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء، هذا ملخص كلامه، وإنما فسر لا يأمر بينه لأنها حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي والسكوت، والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضا، لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقا، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في (ولا يأمركم) على القراءتين التفتت. تنبيه - قرأ جماعة (واتقوا فتنة لتصيبين الذين ظلموا) وخرجها أبو الفتح على حذف ألف (لا) تخفيفا، كما قالوا (أم والله) ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر لا في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأتي ذلك. (لات): اختلف فيها في أمرين: أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى (لا يلتكم من أعمالكم شيئا) فإنه يقال: لات يلبت كما يقال: ألت يألث، وقد قرئ بهما، ثم استعملت للنفي كما أن قل كذلك، قاله أبو ذر الخشني. والثاني: أن أصلها ليس بكسر الياء، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء. والمذهب الثاني: أنها كلمتان: لا النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثمت وربت، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

[254]

والثالث: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة وأم الطراوة. واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الامام - وهو مصحف عثمان رضى الله عنه - مختلطة بحين في الخط، ولا دليل فيه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس؟ وبشاهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنها رسمت منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري (وقرئ بالكسر على البناء كجبر) اه، ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه. الأمر الثاني: في عملها، وفي ذلك أيضا ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها لا تعمل شيئا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا قول للاخفش، والتقدير عنده في الآية لا أرى حين مناص، وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم. والثاني: أنها تعمل عمل إن، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للاخفش. والثالث: أنها تعمل عمل ليس، وهو قول الجمهور. وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع. واختلف في معمولها، فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه، قال الزمخشري: زيدت التاء على لا، وخصت بنفى الاحيان.

[255]

تنبيه - قرئ (ولات حين مناص) بخفض الحين، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جاريا لاسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك، وأنشد: 413 - طلبوا صلحا ولات أوان * (فأجينا أن لات حين بقاء) (ص 681) وأجيب عن البيت بجوابين، أحدهما: أنه على إضمار من الاستغرافية، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله: ألا رجل جزاه الله خيرا * (يدل على محصلة تبيت) (103) فيمن رواه بجر رجل، والثاني: أن الأصل (ولات أوان صلح) ثم بنى المضاف لقطعه عن الاضافة، وكان بناؤه على الكسر

لشبهه بنزال وزنا، أو لانه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس، وجير، ونون للضرورة، وقال الزمخشري: للتعويض كيومئذ، ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض ينزل منزلة المعوض منه، وعن القراءة بالجواب الاول وهو واضح، والثاني وتوجيهه أن الاصل (حين مناصهم) ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قاله الزمخشري، وجعل التنوين عوضا عن المضاف إليه، ثم بنى الحين لاضافته إلى غير متمكن، اهـ والاولى أن يقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء، وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان، فهو ككل وبعض. (لو) على خمسة أوجه: أحدها: لو المستعملة في نحو (لو جاءني لكرمته) وهذه تفيد ثلاثة أمور أحدها: الشرطية، أعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها. والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارتقت إن، فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بأن سابق

[256]

على الشرط بلو، وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول (إن جئتني غدا أكرمتك) فإذا انقضى الغد ولم يجرى قلت (لو جئتني (أمس) أكرمتك). الثالث الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها لا تفيد بوجه، وهو قول الشلوبين، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت إن على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي. وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كالبديهي، فإن كل من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى، تقول (لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجرى) ومنه قوله: 414 - ولو أن ما أسعى لادنى معيشة * كفاى - ولم أطلب قليل - من المال (ص 508) ولكنما أسعى لمجد مؤئل * وقد يدرك المجد المؤئل أمثالى (ص 269) وقوله: 415 - فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت * ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها، ولكن حق القول منى لاملان جهنم) أي: ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى، وقوله تعالى:

[257]

(ولو أراكم كثيرا لفشلتنم ولتنازعتنم في الامر ولكن الله سلم) أي فلم يريكموهم كذلك، وقول الحماسي: لو كنت من مازن لم تستبسح إبلى * بنو الليبية من ذهل بن شيبانا (20) ثم قال: لكن قومي وإن كانوا ذوى عدد * ليسوا من البشر وإن هانوا إن هانا إذ المعنى لكننى لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شئ من البشر وإن هانوا وإن كانوا ذوى عدد. فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) (فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم) (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى). والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا، وهذا هو القول الجارى على السنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا ما كانوا ليؤمنوا) (ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) وقول عمر رضى الله عنه (نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه) وبيانه أن كل شئ امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الاولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شئ عليهم، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الارض من شجرة أقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة (17) - معنى اللبيب (1)

[258]

مدادا وهي تمد ذلك البحر، ويلزم في الاثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد. والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك (لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) لزم انتفاؤه، لانه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه، وإن كان أعم كما في قولك (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا) فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط، وهذا قول المحققين. ويتلخص على هذا أن يقال: إن (لو) تدل على ثلاثة أمور: عقد السببية والمسببية،

وكونهما في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل. فالنوع الاول على ثلاثة أقسام: ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببة الثاني في سببية الاول نحو (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو (لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) وهذا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني قطعا وما وجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو (لو نام لانتقض وضوءه) ونحو (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا) وهذا لا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني كما قدمنا، وما يجوز فيه العقل ذلك نحو (لو جاءني أكرمته) فإن العقل يجوز انحصار سبب الاكرام في المجئ، ويرجحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الاول، وأنه المتبادر إلى الذهن، واستصحاب الاصل، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقا، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق. والنوع الثاني قسمان، أحدهما: ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد، ولكنه مع فقدته أولى، وذلك كالاثر عن عمر، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل

[259]

على انتفاء الجواب لامرين، أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية، لانه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة، الثاني: أنه لما فقدت المناسبة انتفت العلية، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والاجلال والاعظام، وذلك مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا إلى ذلك السبب وحده، وعند الخوف مستندا إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معا، وعلى ذلك تخرج آية لقمان، لان العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الامور فلان لا تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا (ولو سمعوا ما استجابوا لكم) لان عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى، وكذا (ولو أسمعهم لتولوا) فإن التولى عند عدم الاسماع أولى، وكذا (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا لامسكم خشية الانفاق) فإن الامسك عند عدم ذلك أولى. والثاني: أن يكون الجواب مقرا على كل حال من غير تعرض لاولية نحو (ولو ردوا لعادوا) فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعله أخرى مستمرة على التقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الاول فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصود. وقد اتضح أن أفسد تفسير للو قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيدة قول سيئويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تال، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه، ولكن قد يقال: إن في عبارة سيئويه إشكالا ونقصا. فأما الاشكال فإن اللام من قوله (لوقوع غيره) في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد، فإن عدم نفاذ الكلمات ليس معللا بان ما في الارض من شجرة أقلام وما بعده، بل بان صفاته سبحانه لا نهاية لها، والامسك خشية الاشفاق

[260]

ليس معللا بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طبعوا عليه من الشح، وكذا التولى وعدم الاستجابة ليس معللين بالسماع، بل بما هم عليه من العتو والضلال، وعدم معصية صهيبي ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة، والجواب أن تقدر اللام للتوقيت، مثلها في (لا يجليها لوقتها إلا هو) أي أن الثاني يثبت عند ثبوت الاول. وأما النقض فلانها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله (ما كان سيقع) فإنه دليل على أنه لم يقع. نعم في عبارة ابن مالك نقص، فإنها لا تفيد أن اقتضاءها لامتناع في الماضي، فإذا قيل (لو حرف يقتضى في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) كان ذلك أجود العبارات. تنبيهان: الاول - اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الاثر المروى عن عمر رضى الله عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى كلام الصديق رضى الله عنه، وقل من يتنبه لهما، فالاول قوله عليه الصلاة والسلام في بنت ابي سلمة (إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لى، إنها لابنة أختى من الرضاعة) فإن حلها له عليه الصلاة والسلام منتف (عنه) من جهتين: كونها ربيته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة، كما أن معصية صهيبي منتفية من جهتي المخافة والاجلال، والثاني قوله رضى الله عنه لما طول في صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع (لو طلعت ما وجدتنا غافلين) لان الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها، وكل منهما يقتضى أنها لم تجدهم غافلين، أما الاول فواضح، وأما الثاني فلانها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين. الثاني - لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى (ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون) وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيرا لتولوا، وهذا مستحيل، والجواب من ثلاثة

أوجه اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياسا وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لاسمعهم إسماعا نافعا، ولو أسمعهم إسماعا غير نافع لتولوا، والثاني أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم، والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الانتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك الوقت. الثاني من أقسام لو: أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم، كقوله: 416 - ولو تلتقي أصدأونا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الأرض سبب لظل صدى صوتي وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش وبطرب وقول توبة: 417 - ولو أن ليلى الاخيلية سلمت * على ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة، أوزقا * إليها صدى من جانب القبر صائح وقوله: 418 - لا يلفك الراجيك إلا مظهرا * خلق الكرام، ولو تكون عديما وقوله تعالى: (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم) أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لانهم بعده أموات، ومثله (لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم) أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها، لان بعده

(فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون) وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مغيثه لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا مثل (وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم) أو يعتقدونه عذابا، ولا يظنونه واقعا بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت) أي إذا قارب حضوره (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن) لان بلوغ الاجل انقضاء العدة، وإنما الامساك قبله. وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرب مجئ لو للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول (لو يقوم زيد فعمرو منطلق) كما تقول ذلك مع إن. وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين، قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطا للو مستقبلا في نفسه، أو مقيد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج (لو) عما عهد فيها من المضى، اه. وفي كلامه نظر في مواضع: أحدها: نقله عن أكثر المحققين، فإننا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم من أثبتوه. والثاني: أن قوله (وذلك لا ينافي - إلى آخره) مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نر أحدا صرح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز. فاما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع

لامتناع الشرط، لانهم يذكرونها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا هو الثاني قطعاً، فكذا يكون قولهم في لو، وغير هذا القول أولى، لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثم أسباب آخر. ويدل على هذا (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لانه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولانه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة، لان المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الاله الواحد سبحانه، اه. وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل (لو جئتني أكرمتك) وخلاف ما فسروا به عبارتهم، إلا بدر الدين، فإن المعنى انقلب عليه، لتصريحه أولا بخلافه، وإلا ابن الخباز، فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه. وقوله: (المقصود نفي التعدد لانتفاء الفساد) مسلم، ولكن ذلك اعتراض على من قال: إن لو حرف امتناع لامتناع، وقد بينا فساده. فإن قال: إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم. قلنا: فما تصنع ب (- لو جئتني لآكرمتك) و (لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم) فإن المراد نفي الاكرام والاسماع لانتفاء المجئ وعلم الخير فيهم لا العكس. وأما ابن الخباز فإنه قال في شرح الدرر وقد تلا قوله تعالى: (ولو شئنا لرفعناه بها): يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ،

لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة، اه. والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق

المشيئة، وهى مساوية للرفع، أي متى وجدت وجد، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحثية لزم من نفى كل منهما انتفاء الآخر. الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أن مقاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه قوله تعالى: (وليخش الذين لو تركوا الآية، إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذرية ضعافا لخفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) ونحو ذلك. وكون لو بمعنى (إن) قاله كثير من النحويين في نحو (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) (قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) (ولو أعجبكم) (ولو أعجبك حسنهن) ونحو (أعطوا البائل ولو جاء على فرس) وقوله: 419 - قوم إذا حاربوا شدوا مازرهم * دون النساء ولو باتت بأطهار وأما نحو (ولو ترى إذ وقفوا على النار) (أن لو نشاء أصبناهم) وقول كعب رضى الله عنه: 420 - [لقد أقوم مقاما] لو يقوم به * أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول، لا من هذا القسم، لان المضارع في ذلك مراد به المضى، وتحرير (1) ذلك أن تعلم أن خاصية (لو) فرض ما ليس بواقع واقعا، ومن ثم انتفى

(1) في نسخة (وتقرير ذلك). [*]

[265]

شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع، وخاصة إن تعليق أمر بامر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال، فعلى هذا قوله (ولو باتت بأطهار) يتعين فيه معنى إن، لانه خبر عن أمر مستقبل محتمل، أما استقباله فلان جوابه محذوف دل عليه شدوا، وشدوا مستقبل، لانه جواب إذا، وأما احتمالها فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعية، للاستقبال والاحتمال، ولان المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه، وأما قوله [416] (ولو تلتقي - البيت) وقوله [417] (ولو أن ليلى - البيت) فيحتمل أن لو فيهما بمعنى إن، على أن المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الامور في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها. والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهى بمعنى إن، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى، فهى الامتناعية. والثالث: أن تكون حرفا مصدريا بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود، نحو (ودوا لو تدهن) (يود أحدهم لو يعمر) ومن وقوعها بدونها قول قتيلة: 421 - ما كان ضرك لو مننت، وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق وقوله الاعشى: 422 - وربما فات قوما جل أمرهم * من الثاني، وكان الحزم لو عجلوا وقول امرئ القيس:

[266]

423 - تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا * على حراسا لو يسرون مقتلي [ص 522] وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية، والذي أثبتته الفراء وأبو على وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك. ويقول المانعون في نحو (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة): إنها شرطية، وإن مفعول يؤيد وجواب لو محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف. وبشهاد للمثبتين قراءة بعضهم (ودوا لو يدهن فيدهنوا) بحذف النون، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن. وبشكل عليهم دخولها على أن في نحو (وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا). وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت أن بينها. وأورد ابن مالك السؤال في (فلو أن لنا كرة) وأجاب بما ذكرنا، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو (فجاجة سبلا) والسؤال في الآية مدفوع من أصله، لان لو فيها ليست مصدرية، وفى الجواب الثاني نظر، لان توكيد الموصول قبل مجئ صلته شاذ كقراءة زيد بن على (والذين من قبلكم) بفتح الميم. والرابع: أن تكون للتمني نحو (لو تأتيني فتحدثني) قيل: ومنه (فلو أن لنا كرة) أي فليت لنا كرة، ولهذا نصب (فنكون) في جوابها كما انتصب (فأفوز) في جواب ليت في (يا ليتنى كنت معهم فأفوز) ولا دليل في هذا، لجواز أن

[267]

يكون النصب في (فنكون (1)) مثله في (إلا وجبا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) وقول ميسون: 424 - ولبس عباءة وتقر عيني * أحب إلى من لبس الشفوف [ص 283 و 361 و 479 و 551] واختلف في (لو) هذه، فقال ابن الضائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت، وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى التمني، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله: 425 - فلو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذنائب أي زير بيوم الشعثمين لقر عينا * وكيف لقاء من تحت القبور؟ وقال ابن مالك: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزمخشري (وقد تجئ لو في معنى التمني في نحو لو تأتيني فتحدثني) فقال: إن أراد أن الاصل (وددت لو تأتيني فتحدثني) فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع، لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت، اهـ. الخامس: أن تكون للعرض نحو (لو تنزل عندنا فتصيب خيرا) ذكره في التسهيل. وذكر ابن هشام اللخمي وغيره لها معنى آخر، وهو التقليل نحو (تصدقوا ولو بظلف محرق) وقوله تعالى (ولو على أنفسكم) وفيه نظر.

(1) في نسخة (لجواز أن يكون النصب في فأفور). (*)

[268]

وهنا مسائل إحداها، أن (لو) خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر، فالاول كقولهم (لو ذات سوار لطمنتي) وقول عمر رضى الله عنه (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) وقوله: 426 - لو غيركم علق الزبير بحبله * أدى الجوار إلى بني العوام والثاني نحو (لو زيدا رأيت أكرمته) والثالث نحو (التمس ولو خاتما من حديد، واضرب ولو زيدا، وألا ماء ولو باردا) وقوله: 427 - لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل واختلف في (قل لو أتم تملكون) فقيل: من الاول، والاصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث، أي لو كنتم تملكون، ورد بأن المفعول بعد لو حذف كان ومرفوعها معا، فقيل: الاصل لو كنتم تملكون فحذفا، وفيه نظر، للجمع بين الحذف والتوكيد. والرابع نحو قوله: 428 - لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصار وقوله: 429 - لو في طهية أحلام لما عرضوا * دون الذي أنا أرميه ويرميني واختلف فيه، فقيل: محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله:

[269]

[ونبت ليلي أرسلت بشفاة * إلى] فهلا نفس ليلي شفيعتها [109] قال الفارسي: هو من النوع الاول، والاصل لو شرق حلقى هو شرق، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخر، وقال المتنبي: 430 - ولو قلم أقيت في شق رأسه * من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل: لحن، لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم، وأقول: روى بنصب قلم ورفع، وهما صحيحان، والنصب أوجه بتقدير: ولو لا بست قلم، كما يقدر في نحو (زيدا حبست عليه) والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي ولو حصل قلم، أي ولو لويس قلم، كما قالوا في قوله: 431 - إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته * [فقام بفأس بين وصليك جازر] فيمن رفع ابنا: إن التقدير إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون أقيت صفة لقلم، ومن الاولى تعليلية على كل حال متعلقة بأقيت، لا غيرت، لوقوعه في حيز ما النافية، وقد تعلق بغيرت، لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله: * ونحن عن فضلك ما استغنيا * [137] المسألة الثانية: تقع (أن) بعدها كثيرا نحو (ولو أنهم آمنوا) (ولو أنهم صبروا) (ولو أنا كتبنا عليهم) (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به) وقوله: ولو أن ما أسعى لادنى معيشة * [كفاني ولم أطلب قليل من المال] [414] وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر، لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو، كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن، والحين بالنصب بعد لات، وقيل: على الابتداء والخبر محذوف، ثم قيل: يقدر مقدما، أي ولو ثابت إيمانهم، على حد

[270]

(وآية لهم أنا حملنا) وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخرا، وبشاهد له أنه يأتي مؤخرا بعد أما كقوله: 432 - عندي اصطبار، وأما أنني جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبريني وذلك لان لعل لا تقع هنا، فلا تشبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل، فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخرا على الاصل، أي ولو إيمانهم ثابت. وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي ولو ثبت أنهم آمنوا، ورجح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل. قال الزمخشري: ويجب كون خبر أن فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام) وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله: 433 - ما أطيب العيش لو أن الفتى جحر * تنبو الحوادث عنه وهو مليموم وقوله: 434 - ولو أنها عصفورة لحسبتها * مسومة تدعو عبيدا وأزنا ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله: 435 - لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك

[271]

وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: (يودوا لو أنهم بادون في الاعراب) ووجدت آية الخبر فيها ظرف (لغو) وهي (لو أن عندنا ذكرا من الاولين). المسألة الثالثة: لغية دخول (لو) على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى إن الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله: 436 - لو يشأ طار به ذو ميعة * لا حق الأطلال نهد ذو خصل (ص 698) وقوله: 437 - تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت * إحدى نساء بنى ذهل بن شيبان وقد خرج هذا على أن ضمة الاعراب سكتت تخفيفا كقراءة أبي عمرو (وينصركم) و (يشعركم) و (يامركم) والاول على لغة من يقول شايشا بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل العالم والخاتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان (منساته) بهمزة ساكنة، فإن الاصل (منساته) بهمزة مفتوحة مفعلة من نساء إذا أخره، ثم أبدلت الهمزة ألفا ثم الالف همزة ساكنة. المسألة الرابعة: جواب لو إما مضارع منفى بلم نحو (لو لم يخف الله لم يعصه) أو ماض مثبت، أو منفى بما، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو (لو نشاء جعلناه حطاما) ومن تجرده منها (لو نشاء جعلناه أجاجا) والغالب على المنفى تجرده منها نحو (ولو شاء ربك ما فعلوه) ومن اقتترانه بها قوله: 438 - ولو نعطي الخيار لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالي

[272]

ونظيره في الشذوذ اقتتران جواب القسم المنفى بما بها كقوله: 439 - أما والذي لو شاء لم يخلق النوى * لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وقد ورد جواب (لو) الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير: 440 - لو شئت قد نقع الفؤاد بشرية * تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره في الشذوذ اقتتران جواب لو لا بها كقول جرير أيضا: * لو لا رجأؤك قد قتلت أولادي * [94] قيل: وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) وقيل: هي جواب لقسم مقدر، وقول الشاعر: 441 - قالت سلامة: لم يكن لك عادة * أن تترك الإعداء حتى تعذرا لو كان قتل يا سلام فراحة * لكن فررت مخافة أن أوسرا (لو لا): على أربعة أوجه: أحدها: أن تدخل على [جملتين] اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو: (لو لا زيد لاكرمتك) أي لو لا زيد موجود، فأما قوله عليه الصلاة والسلام: (لو لا أن أشق على أمتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة) فالتقدير لو لا مخافة أن أشق على أمتي لامرتهم، أي أمر إيجاب، وإلا لا نعكس معناها، إذ الممتنع المشقة، والموجود الامر.

[273]

وليس المرفوع بعد لو لا م فاعلا بفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول (لو لا زيد قائم) ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ، فتقول (لو لا قيام زيد لايتك) أو تدخل أن على المبتدأ فتقول (لو لا أن زيدا قائم) وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلا يثبت محذوفا، على الخلاف السابق في فصل (لو). وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو (لو لا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة) ويجوز الامران إن علم، وزعم ابن الشجري أن من ذكره (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته) وهذا غير متعين، لجواز تعلق الطرف بالفضل، ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في

وصف سيف: 442 - يذيب الرعب منه كل عصب * فلو لا الغمد يمسكه لسالا [ص 542] وليس يجيد، لاحتمال تقدير (يمسكه) بدل اشتغال على أن الاصل أن يمسكه، ثم حذف أن وارتفع الفعل، أو تقدير يمسكه جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الاخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لانه خبر في المعنى، وعلى الابدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضا قول تلك المرأة: 443 - فوالله لو لا الله تخشى عواقبه * لززع من هذا السر جوانبه (18 - معنى الليب 1)

[274]

وزعم ابن الطراوة أن جواب لو لا أبدا هو خبر المبتدأ، ويرده أنه لا رابط بينهما. وإذا ولى لو لا مضمرة فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو (لو لا أتم لكنا مؤمنين) وسمع قليلا (لولاى، ولولاك، ولولاه) خلافا للمبرد. [ثم] قال سيويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق لو لا بشئ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف. وقال الاخفش: الضمير مبتدأ ولو لا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا، إذ قالوا (ما أنا كانت، ولا أنت كانا) وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة، فإذا عطف عليه اسم ظاهر، نحو (لولاك وزيد) تعين رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر. الثاني: أن تكون للتخصيص والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو (لو لا تستغفرون الله) ونحو (لو لا أخرجتني إلى أجل قريب) والفرق بينهما أن التخصيص طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بليغ وتأدب. والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) (فلو لا نصبرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة) ومنه (ولو لا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا) إلا أن الفعل آخر، وقوله: 444 - تعدون عقر النبي أفضل مجدكم * بنى ضو طرى لو لا الكمي المقنعا إلا أن الفعل أضم، أى لو لا عددتم، وقول النحويين (لو لا تعدون) مردود،

[275]

إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي، وإنما قال (تعدون) على حكاية الحال، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن. وقد فصلت من الفعل ياذ وإذا معمولين له، وبجملة شرطية معترضة، فالاول نحو (ولو لا إذ سمعتموه قلتم) (فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا) والثاني والثالث نحو (فلو لا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون) (فلو لا إن كنتم غير مدنيين ترجعونها) المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدنيين، وحالتكم أنكم تشهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشهدون ذلك، ولو لا الثانية تكرر للاولى. الرابع: الاستفهام، نحو (لو لا أخرجتني إلى أجل قريب) (لو لا أنزل عليه ملك) قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الاولى للعرض، وأن الثانية مثل (لو لا جاؤا عليه بأربعة شهداء). وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة لم، وجعل منه (فلو لا كانت قرية أمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس) والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة ثابت عن الكفر قبل مجئ العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلى بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أبي وعبد الله (فهلا كانت) ويلزم من هذا المعنى النفي، لان التوبيخ يقتضى عدم الوقوع، وقد يتوهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي لقوله: (والاستثناء منقطع بمعنى لكن، ويجوز كونه متصلا والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: ما أمنت) ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال (والجملة في معنى النفي (ولم يقل (ولو لا للنفي) وكذا قال في (لو لا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا):

[276]

معناه نفى التضرع، ولكنه جئ بلو لا ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم، اه فإن احتج محتج للهروي بأنه قرئ بنصب (قوم) على أصل الاستثناء، ورفع على الابدال، فالجواب أن الابدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله: 445 - [وبالصريمة منهم منزل خلق] * عاف تغير إلا النوى والو تد فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله، وأدق من هذه قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل منهم) لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه، بدليل (فمن شرب منه فليس مني) ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب في (إلا قوم يونس) فدل على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الايجاب، كما في قوله: * عاف تغير إلا النوى والو تد * [445] تنبيه - ليس من أقسام (لو لا)

الواقعة في نحو قوله: 446 - ألا زعمت أسماء أن لا أحبها * فقلت: بلى لو لا ينازعني شغلى لان هذه كلمتان بمنزلة قولك (لو لم) والجواب محذوف، أي لو لم ينازعني شغلى لزرتك، وقيل: بل هي لو لا الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار (أن) على حد قولهم (تسمع بالمعدي خير من أن تراه). (لو ما): بمنزلة لو لا، تقول: لو ما زيد لاكرمك، وفي التنزيل (لو ما تأتينا بالملائكة) وزعم الملقى أنها لم تات إلا للتحضيض، ويرده قول الشاعر: 447 - لو ما الاصاخة للوشاة لكان لى * من بعد سخطك في رضاك رجاء

[277]

(لم): حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا، نحو (لم يلد ولم يولد) الآية. وقد يرفع الفعل (المضارع) بعدها، كقوله: 448 - لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار [ص 339] فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة. وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم (ألم نشرح) وقوله: 449 - في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر وخرجا على أن الاصل (نشرحن) و (يقدرن) حذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها، وفي هذا شدوذان: توكيد المنفى بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين، وقال أبو الفتح: الاصل يقدر بالسكون، ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة - وقد أجزت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن، إعطاء للجار حكم مجاوره - أبدلو الهمزة المحركة ألفا، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلها، إذ لا تقع الالف إلا بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: المرأ، والكمأة بالالف، وعليه خرج أبو على قول عبد يغوث: 450 - [وتضحك منى شيخة عبشمية] * كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا [ص 278] فقال: أصله ترأى - بهمزة بعدها ألف - كما قال سراقه البارقي: 451 - أرى عيني ما لم تر أياه * [كلانا عالم بالترهات] ثم حذف الالف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفا لما ذكرنا، وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله (أيوم لم يقدر): نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر، ثم أبدلت الهمزة

[278]

- الساكنة ألفا، ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إتباعا لفتحة الراء، كما في (ولا الضالين) فيمن همزه، وكذلك القول في (المرأة والكمأة) وقوله * كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا * [450] ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين. وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالطرف كقوله: 452 - فذاك ولم - إذا نحن اميرينا * - تكن في الناس يدركك المرأ وقوله: 453 - فأضحت مغانيها قفارا رسومها * كأن لم - سوى أهل من الوحش - تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله: 454 - طننت فقيرا ذا غنى ثم نلته * فلم ذا رجاء ألقه غير واهب (لما): على ثلاثة أوجه: أحدها: أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم، إلا أنها تفارقها في خمسة أمور: أحدها: أنها لا تقترون بأداة شرط، لا يقال (إن لما تقم) وفي التنزيل (وإن لم تفعل) (وإن لم ينتهوا). الثاني: أن منفيها مستمر النفى إلى الحال كقوله: 455 - فإن كنت مأكولا فكن خير أكل * وإلا فأدركني ولما أمرق

[279]

ومنفى لم يحتمل الاتصال نحو (ولم أكن بدعائك رب شقيا) والانقطاع مثل (لم يكن شيئا مذكورا) ولهذا جاز (لم يكن ثم كان) ولم يجز (لما يكن ثم كان) بل يقال (لما يكن وقد يكون) ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله: 456 - وكنت إذ كنت إلهى وحدكا * لم يك شئ يا إلهى قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل، وذلك وهم فاحش. ولامتداد النفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف لم، تقول قمت فلم تقم، لان معناه وما قمت عقيب قيامى، ولا يجوز (قمت فلما تقم) لان معناه وما قمت إلى الآن. الثالث: أن منفى لما لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفى لم، تقول: لم يكن زيد في العالم الماضي مقيما، ولا يجوز (لما يكن) وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفى لما قريبا من الحال مثل (عصى إبليس ربه ولما يندم) بل ذلك غالب لا لازم. الرابع: أن منفى لما متوقع ثبوته، بخلاف منفى لم، ألا ترى أن معنى (بل لما يذوقوا عذاب) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع، قال الزمخشري في (ولما يدخل الايمان في قلوبكم): ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيها بعد، اه. ولهذا أجازوا (لم يقض مالا يكون) ومنعوه في لما. وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فاما بالنسبة إلى الماضي فهما سياتن في نفي المتوقع وغيره، مثال المتوقع أن تقول: مالى

قمت ولم تقم، أو ولما تقم، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء: لم تقم، أو لما تقم. الخامس: أن منفى لما جائر الحذف لدليل، كقوله:

[280]

457 - فجنّت قبورهم بدأ ولما * فناديت القبور فلم يجينه أي، ولما أكن بدأ قبل ذلك، أي سيدا، ولا يجوز (وصلت إلى بغداد ولم) تريد ولم أدخلها، فأما قوله: 458 - احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب إن وصلت وإن لم ضرورة. وعلة هذه الاحكام كلها أن لم لنفى فعل، ولما لنفى قد فعل. الثاني من أوجه لما: أن تختص بالماضي، فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولهما، نحو (لما جاءني أكرمته) ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك: بمعنى إذ، وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة. ورد ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز أن يقال: لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم، لأنها إذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في أمس. والجواب أن هذا مثل (إن كنت قلته فقد علمته) والشرط لا يكون إلا مستقبلا، ولكن المعنى إن ثبت أنى كنت قلته، وكذا هنا. المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك. ويكون جوابها فعلا ماضيا انفاقا، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلا مضارعا عند ابن عصفور، دليل الاول (فلما نجاكم إلى البر

[281]

أعرضتم) والثاني (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) والثالث (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) والرابع (فلما ذهب عن ابراهيم الروح وجاءته البشرى يجادلنا) وهو مؤول يجادلنا، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع إن الجواب (جاءته البشرى) على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل يجادلنا. ومن مشكل لما هذه قول الشاعر: 459 - أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال: أين فعلها؟ والجواب أن (سقاؤنا) فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط، والجواب محذوف تقديره قلت، بدليل قوله أقول، وقوله (شم) أمر من قولك (شمت البرق) إذا نظرت إليه، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه. والثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو (إن كل نفس لما عليها حافظ) فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو (أنشدك الله لما فعلت) أي ما أسألك إلا فعلك، قال: 460 - قالت له: بالله يا ذا البردين * لما غنثت نفسا أو اثنين وفيه رد لقول الجوهري: إن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة. وتأتى لما مركبة من كلمات، ومن كلمتين. فأما المركبة من كلمات فكما تقدم في (وإن كلا لما ليوفينهم ربك) في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون إن وميم لما، فيمن قال: الاصل لمن ما

[282]

فأبدلت النون ميمًا وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الاولى، وهذا القول ضعيف، لان حذف مثل هذا الميم استثقالا لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الاصل لما بالتنوين بمعنى جمعا، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجري الوقف، لان استعمال لما في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر: إنه فعلى من اللمم، وهو بمعناه، ولكنه منع الصرف لالف التانيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فعلى فهلا كتب بالياء، وهلا أماله من قاعدته الامالة، واختار ابن الحاجب أنها لما الجازمة حذف فعلها، والتقدير: لما يهملو، أو لما يتركوا، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى (فمنهم شقى وسعيد) ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجها أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستعبده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحق أن لا يستبعد لذلك، اه. وفى تقديره نظر، والاولى عندي أن يقدر (لما يوفوا اعمالهم) أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران، أحدهما: أن بعده (ليوفينهم) وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع، والثاني: أن منفى لما متوقع الثبوت كما قدمنا، والاهمال غير متوقع الثبوت. وأما قراءة أبى بكر بتخفيف (أن) وتشديد (لما) فتحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتى في لما تلك الوجة، والثاني: أن تكون أن نافية، و (كلا) مفعول بإضمار أرى، ولما بمعنى إلا. وأما قراءة النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فإن في الاولى على أصلها من التشديد ووجوب الاعمال، وفى الثانية مخففة من الثقيلة، وأعملت على أحد الوجهين، واللام من لما فيهما لام

الابتداء، وقيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين إن النافية، والمخففة من الثقيلة وليس كذلك، لان تلك إنما تكون عند تخفيف إن وإهمالها، وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الالف

[283]

الفصل بين الهمزتين في نحو (أأذرتهم) وبين النونات في نحو (اضربنن يا نسوة) قيل: وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية، وليس كذلك، لان الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد، وبشهاد لذلك قوله تعالى (وإن منكم لمن ليبطئن) لا يقال: لعل من نكرة أي لفريق لبطئ، لأنها حينئذ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية: وأما المركبة من كلمتين فكقوله: 461 - لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء [ص 529 و 694] وهو لغز، يقال فيه: أين جواب لما؟ وبم انتصب أدع؟ وجواب الاول أن الاصل (لن ما) ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووصلا خطأ للالغاز، وإنما حقهما أن يكتبنا منفصلين ونظيره في الالغاز قوله: 462 - عافت الماء في الشتاء، فقلنا * برديه تصادفه سخينا فيقال: كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا؟ وجوابه أن الاصل (بل رديه) ثم كتب على لفظه للالغاز، وعن الثاني أن انتصابه بلن، وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة، فيسأل حينئذ: كيف يجتمع قوله لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفا على أدع، بل نصبه بأن مضمرة، وأن والفعل عطف على القتال، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون: * ولبس عباءة وتقر عيني * [425]

[284]

(لن): حرف نصب ونفى واستقبال، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الالف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء، لان المعروف إنما هو إبدال النون ألفا لا العكس نحو (لنسفعا) و (ليكونا) ولا أصل لن (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو (زيدا لن أضرب) خلافا للاخفش الصغير، وامتناع نحو (زيد يعجبني أن تضرب) خلافا للفراء، ولان الموصول وصلته مفرد، ولن أفعل كلام تام، وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردود بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شئ مسده، بخلاف نحو " لولا زيد لاكرمتك " وبأن الكلام تام بدون المقدر، وبأن لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإن الاستقراء يشهد بذلك. ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشفه، ولا تأييده خلافا له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في (فلن أكرم اليوم إنسيا) ولكان ذكر الابد في (ولن يتمنوه أبدا) تكرارا، والأصل عدمه. وتأتى للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور، والحجة في قوله: 463 - لن تزالوا كذلك ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال وأما قوله تعالى (قال رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين) فقيل: ليس منه، لان فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو " يا رب لا عذبت فلانا " ونحو " لا عذب الله عمرا " اه ويرده قوله: * ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال * [463] وتلقى القسم بها ويلم نادر حدا، كقول أبي طالب:

[285]

464 - والله لن يصلوا إليك بجمعهم * حتى أوسد في التراب دفينا [ص 618] وقيل لبعضهم: ألك بنون؟ فقال: نعم، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي إن لى لبنين، ثم استأنف جملة النفي. وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله: 465 - [أيادى سبايا عزما كنت بعدكم] * فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله: 466 - لن يخب الان من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه [ص 698]. والاول محتمل للاجترأ بالفتحة عن الالف للضرورة. (ليت): حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالبا، كقوله: 467 - فيا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب وبالممكن قليلا. وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبها كقوله: 468 - * يا ليت أيام الصبا راجعا * وبنى على ذلك ابن المعتز قوله: 469 - مرت بنا سحرا طير، فقلت لها: طوباك، يا ليتنى إباك، طوباك والاول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره أقبلت، لا تكون، خلافا للكسائي لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع.

وتفتن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء. لا يقال " ليتما قام زيد " خلافا لابن ابي الربيع وظاهر القزويني، ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملا على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة: قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد [92] ويحتمل أن الرفع على أن " ما " موصولة، وأن الإشارة خبر لهو محذوف، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا، فلا يدل حينئذ على الإهمال، ولكنه احتمال مرجوح، لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل، ويجوز " ليتما زيدا ألقاه " على الاعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير. (لعل): حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى " لعل أباك منطلقا " وتأويله عندنا على إضمار يوجد، وعند الكسائي على إضمار يكون. وقد مر أن عقيلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله: 470 - [فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة] * لعل أبي المغوار منك قريب [ص 441] وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك، لانه يحتمل أن الاصل " لعله لابي المغوار منك جواب قريب " فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفا، وأدغم الاولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول " المال لزيد " بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم. وأعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو " بحسبك درهم " بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله " قريب " هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله " لولاي لكان كذا " على قول سيويه إن لولا جارة.

وقولك " رب رجل يقول ذلك " ونحوه قوله: 471 - [فكيف إذا مرتت بدار قوم] * وجيران لنا كانوا كرام على قول سيويه إن " كان " زائدة، وقول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئا، فقيل: الاصل " هم لنا " ثم وصل الضمير بكان الزائد إصلاحا للفظ، لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران، ثم وصل لما ذكر، وقيل: بل هو معمول لكان بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة ولنا الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملقى نحو " زيد ظننت عالم " . وتتصل بلعل " ما " الحرفية فتكفها عن العمل، لزوال اختصاصها حينئذ، بدليل قوله: 472 - [أعد نظرا يا عبد قيس] لعلمنا * أضاءت لك النار الحمار المقيدا [ص 288] وجوز قوم اعمالها حينئذ حملا على ليت، لاشتراكهما في أنهما يغيران معنى الابتداء، وكذا قالوا في كان، وبعضهم خص لعل بذلك، لاشدية التشابه لانها وليت للانشاء، وأنها كان فللخبر. قيل: وأول لحن سمع بالبصرة " لعل لها عذر وأنت تلوم " وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم في " إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون " . وفيها عشر لغات مشهورة، ولها معان: أحدها: التوقع، وهو: ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه، نحو " لعل الحبيب قادم (1)، ولعل الرقيب حاصل " وتختص بالممكن، وقول فرعون (لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات) إنما قاله جهلا أو مخرقة وإفكا.

(1) في نسخة " الحبيب يقدم " . (*)

الثاني: التعليل، أثبتته جماعة منهم الاخفش والكسائي، وحملوا عليه (فقولا له قولا لنا لعله يتذكر أو يخشى) ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي اذهبا على رجائكما. الثالث: الاستفهام، أثبتته الكوفيون، ولهذا علق بها الفعل في نحو (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) ونحو (وما يدريك لعله يزكى) قال الزمخشري: وقد أشرتها معنى ليت من قرأ (فأطلع) اه. وفى الآية بحث سيجئ. ويقتنر خبرها بأن كثيرا حملا على عسى كقوله: 473 لعلك يوما أن تلم ملامة * [عليك من اللأى يدعئك أجدعا] وبحرف التنفيس قليلا كقوله: 474 - فقولا لها قولا رقيقا لعلها سترحمني من زفرة وعبول وخرج بعضهم نصب (فأطلع) على تقدير أن مع أبلغ كما خفض المعطوف من بيت زهير: بدا لي أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [135] على تقدير الباء مع مدرك. ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحبري، وفى الحديث " وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم " وقال الشاعر: 475 وبدلت قرحا داميا بعد صحة * لعل منايانا تحولن أبوسا وأنشد سيويه: أعد نظرا يا عبد قيس لعلمنا * أضاءت لك النار الحمار المقيد [472]

فإن اعترض بأن لعل هنا مكفوفة بما، فالجواب أن شبهة المانع أن لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها أو معمولا لما في حيزها، ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر ليت وهى بمنزلة لعل نحو (يا ليتنى مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا) (يا ليتنى كنت ترابا) (يا ليتنى قدمت لحياتي) (يا ليتنى كنت معهم). تنبيه - من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم: 476 - فليت كفافا كان خيرك كله * وبشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى وإشكاله من أوجه، أحدها: عدم ارتباط خبر ليت باسمها، إذ الظاهر أن كفافا اسم ليت، وأن كان تامة، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة. والثاني: تعليقه عن بمرتو. والثالث: إيقاعه الماء فاعلا بارتوى، وإنما يقال: ارتوى الشارب. والجواب عن الاول أن كفافا إنما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف، واسم ليت محذوف للضرورة، أي فليتك أو فليته: أي فليت الشان، ومثله قوله: 477 - فليت دفعت لهم عنى ساعة * [فبتنا على ما خليت ناعمى بال] وخبرك: اسم كان، وكله: توكيد له، والجملة خبر ليت، وأما " وبشرك " فيروى بالرفع عطفا على " خيرك " فخبيره إما محذوف تقديره كفافا، فمرتو: فاعل بارتوى، وإما مرتو على أنه سكن للضرورة كقوله: 478 - ولو أن واش باليمامة داره * ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا وروى بالنصب: إما على أنه اسم لليت محذوفة، وسهل حذفها تقدم ذكرها، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله: (19 - مغنى اللبيب 1)

479 - أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا وإما على العطف على اسم ليت المذكورة إن قدر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشان فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف، ومرتوى على الوجهين مرفوع: إما لانه خبر ليت المحذوفة، أو لانه عطف على خبر ليت المذكورة. وعن الثاني بأنه ضمن مرتو معنى كاف: لان المرتوى يكف عن الشرب، كما جاء (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) لان يخالفون في معنى يعدلون ويخرجون، وإن علقته بكفافا محذوفا على وجه مر ذكره فلا إشكال. وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف أي شارب الماء، وإما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا في قوله: 480 - * وجبت هجيرا يترك الماء صاديا * ويروى " الماء " بالنصب على تقدير من كما في قوله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلا) ففاعل ارتوى على هذا مرتو، كما تقول: ما شرب الماء شارب. (لكن) مشددة النون - حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال: أحدها، وهو المشهور: أنه واحد، وهو الاستدراك، وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو " ما هذا ساكنا لكنه متحرك " أو ضد له نحو " ما هذا أبيض لكنه أسود " قيل: أو خلاف نحو " ما زيد قائما، لكنه شارب " وقيل: لا يجوز ذلك. والثاني: أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، قاله جماعة منهم صاحب

البيسط، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو " ما زيد شجاعا، لكنه كريم " لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفى أحدهما يوهم انتفاء الآخر، و " ما قام زيد، لكن عمرا قام " وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومثلوا للتوكيد بنحو " لو جاءني أكرمه لكنه لم يجرى " فأكدت ما أفادته لو من الامتناع. والثالث: أنها للتوكيد دائما مثل إن، وبصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: إن وأن ولكن، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى لكن التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك، اه. والبصريون على أنها بسيطة، وقال الفراء: أصلها لكن أن، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن للساكنين، كقوله: 481 - [فليست بآتيه ولا أستطيعه] * ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل (1) وقال باقى الكوفيين: مركبة من: لا، وإن، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله: 482 - فلو كنت ضييا عرفت قرابتي * ولكن زنجى عظم المشافر أي ولكنك زنجى، وعليه بيت المتنبي: 483 - وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يبصر جفونك يعشق [ص 605] وبيت الكتاب:

(1) أصله " ولكن اسقنى " والاصل أن يتخلص من التقاء الساكنين بكسر نون لكن، فلما لم يتيسر ذلك له حذف أول الساكنين، وهو نون لكن. (*)

484 - ولكن من لا يلق أمرا ينوبه * بعدته ينزل به وهو أعزل ولا يكون الاسم فيهما من، لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل اللام في خبرها خلافا للكوفيين، احتجوا بقوله: * ولكنني من حبيها لعמיד * [383] ولا يعرف له قائل، ولا تنمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الاصل " لكن أنتى " ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكين. (لكن ساكنة النون - ضربان: مخففة من الثقيلة، وهى حرف ابتداء، لا يعمل خلافا للاخفش ويونس، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل الوضع، فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو، نحو (ولكن كانوا هم الظالمين) وبدونها نحو قول زهير: 485 - إن ابن ورفاء لا تخشى بوارده * لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه، وإن وليها مفرد فهى عاطفة بشرطين: أحدهما: أن يتقدما نفى أو نهى، نحو " ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم زيد لكن عمرو " فإن قلت " قام زيد " ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت " لكن عمرو لم يقم " وأجاز الكوفيون " لكن عمرو " على العطف، وليس بمسموع. الشرط الثاني: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو. واختلف في نحو " ما قام زيد ولكن عمرو " على أربعة أقوال، أحدها

[293]

ليونيس: إن لكن غير عاطفة، والواو عاطفة مفردا على مفرد، الثاني لابن مالك: إن لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو " ما قام زيد ولكن عمرو " ولكن قام عمرو، وفى (ولكن رسول الله) ولكن كان رسول الله، وعلّة ذلك أن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو " قام زيد ولم يقم عمرو " والثالث لابن عصفور: إن لكن عاطفة، والواو زائدة لازمة. والرابع لابن كيسان: إن لكن عاطفة، والواو زائدة غير لازمة. وسمع " ما مررت برجل صالح ولكن صالح " بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجار مقدر، أي لكن مررت بطالح، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره. (ليس): كلمة دالة على نفي الحال، وتنفى غيره بالقرينة، نحو " ليس خلق الله مثله " وقول الاعشى: 486 - له نافات ما يغب نوالها * وليس عطاء اليوم مانعه غدا وهى فعل لا يتصرف، وزنه فعل بالكسر، ثم التزم تخفيفه (1)، ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف، ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في يائى العين إلا في هيؤ، وسمع " لست " بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كهيؤ. وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما، وتابعه الفارسي في الحلييات وابن شقير وجماعة، والصواب الاول، بدليل لست ولستما ولستن وليسا وليسوا وليست ولنسن. وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

(1) تخفيفه: بتسكين عينه وهى الياء. وإنما يخفف على هذا الوجه مكسور العين أو مضمومها. (*)

[294]

أحدها: أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة إلا نحو " أتونى ليس زيدا " والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه للنحو (1)، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم " ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لاخذت عليه ليس أبا الدوداء " فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنن يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لا طلبين علما لا يلحننى معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره. والثانى: أن يقترن الخبر بعدها بإلا نحو " ليس الطيب إلا المسك " بالرفع، فإن بنى تميم يرفعونه حملا لها على ما في الإهمال عند انتقاض النفى، كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الأعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى، فجاءه فقال (له): يا أبا عمرو ما شئ بلغني عنك ؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نمت وأدج الناس، ليس في الارض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازى إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهبوا إلى أبى مهدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فاتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس. وخرج الفارسي ذلك على أوجه: أحدها: أن في " ليس " ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال:

[295]

487 - ألا ليس إلا ما قضى الله كائن * وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا وأجاب بأن إلا قد توضع في غير موضعها مثل (إن نطن إلا طنا) وقوله: 288 - * وما اعتره الشيب إلا اغترارا * أي إن نحن إلا نطن طنا، وما اعتره اغترارا إلا الشيب، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي، لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي علي حذف الصفة، أي إلا طنا ضعيفا وإلا اغترارا عظيما والثاني: أن الطيب اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن المسك بدل من اسمها، الثالث: أنه كذلك، ولكن " إلا المسك " نعت للاسم، لأن تعريفه تعريف الجنس [فهو نكرة معنى [أي ليس طيب غير المسك طيبا. ولا يي نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر، وهو أن الطيب اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخره. وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات. وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفا، وأن من ذلك قولهم " ليس خلق الله مثله " وقوله: 489 - هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها * وليس منها شفاء النفس مبدول ولا دليل فيهما: لجواز كون ليس فيهما شافية. الموضع الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا، وقد أجينا عن ذلك.

[296]

الرابع: أن تكون حرفا عاطفا، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة، واستدلوا بنحو قوله: 490 - أين المفر وإلا له الطالب * والاشرم المغلوب ليس الغالب وخرج على أن " الغالب " اسمها والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الاصل ضمير متصل عائد على الاشرم، أي ليسه الغالب، كما تقول " الصديق كانه زيد " ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلا لم يجر حذفه، وفيه نظر: حرف الميم (ما): تأتي على وجهين: اسمية، وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام. فأما أوجه الاسمية. فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة، نحو (ما عندكم ينفد وما عند الله باق) وتامة، وهي نوعان: عامة أي مقدرة بقولك الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو (إن تبدو الصدقات فنعمنا هي) أي فنعم الشيء هي، والاصل فنعم الشيء إبدأؤها، لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع وخاصة هي التي تقدمها ذلك، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو " غسلته غسلنا نعمنا " و " دققته دقا نعمنا " أي نعم الغسل ونعم الدق، وأكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة، وأثبت جماعه منهم ابن خروف ونقله عن سبويه. والثاني: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، وهي أيضا نوعان: ناقصة، وتامة.

[297]

فالناقصة هي الموصوفة، وتقدر بقولك شيء كقولهم " مررت بما معجب لك " أي بشيء معجب لك، وقوله: 491 - لما نافع يسعى الليب، فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا وقول الآخر: 492 - ربما تكره النفوس من الام * - ر له فرجة كحل العقال أي رب شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون ما كافة، والمفعول المحذوف اسما ظاهرا، أي قد تكره النفوس من الامر شيئا، أي وصفا فيه، أو الاصل: أمرا من الامور (1)، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الاول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف، إذ الجملة بعده صفة له، وقد قيل في (إن الله نعمنا يعظكم به): إن المعنى نعم هو شيئا يعظكم به، فما نكرة تامة تمييز، والجملة صفة، والفاعل مستتر، وقيل: ما معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك، وقال سبويه في (هذا ما لدى عتيد): المراد شيء لدى عتيد، أي معد أي لجهنم بإغوائى إياه، أو حاضر، والتفسير الاول رأي الزمخشري، وفيه أن " ما " حينئذ للشخص العاقل، وإن قدرت " ما " موصولة فعتيد بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف. والتامة تقع في ثلاثة أبواب: أحدها: التعجب، نحو " ما أحسن زيدا " المعنى شيء حسن زيدا، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الاخفش فجوزه، وجوز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها، وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوبا، وتقديره شيء عظيم ونحوه.

الثاني: باب نعم وبئس، نحو " غسلته غسلًا نعمًا، ودققته دقًا نعمًا " أي نعم شيئًا، فما: نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مر. والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الاخبار عن أحد بالكثر من فعل كالكتابة " إن زيدا مما أن يكتب " أي أنه من أمر كتابة، أي أنه مخلوق من أمر وذلك الامر هو الكتابة، فما بمعنى شيء، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في (خلق الانسان من عجل) جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها، وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الامر، وأن وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لان، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير. والثالث: أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف، وهي نوعان: أحدهما: الاستفهامية، ومعناها أي شيء، نحو (ما هي) (ما لونها) (وما تلك بيمينك) (قال موسى ما جئتم به السحر) وذلك على قراءة أبي عمرو (السحر) بمد الالف، فما: مبتدأ، والجملة بعدها خبر، والسحر: إما بدل من ما، ولهذا قرن بالاستفهام، وكأنه قيل: السحر جئتم به، وإما بتقدير أهو السحر، أو السحر هو، وأما من قرأ (السحر) على الخبر فما موصولة، والسحر خبرها، ويقوبه قراءة عبد الله (ما جئتم به سحر). ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلا عليها، نحو فيم وإلام وعلام [وسم] وقال: 493 - فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم * فحتم حتام العناء المطول ؟ وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

494 - يا أبا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف الفرق بين الاستفهام والخبر، فلماذا حذفت في نحو (فيم أنت من ذكراها) (فناطرة بم يرجع المرسلون) (لم تقولون ما لا تفعلون) وثبتت في (لمسكم فيما أفصم فيه عذاب عظيم) (يؤمنون بما أنزل إليك) (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وكما لا تحذف الالف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة وعيسى (عما يتساءلون) فنادر، وأما قول حسان: 495 - على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في دمان ضرورة، والدمان كالرماد وزنا ومعنى، ويروى " في رماد " فلذلك رجحته على تفسير ابن السجري له بالسرجين، ومثله قول الآخر: 496 - إنا قتلنا بقتلنا سراتكم * أهل اللواء فبيما يكثر القيل ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، فلماذا رد الكسائي قول المفسرين في (بما غفر لي ربى) إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية، والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في (بما أغويتني) إن المعنى بأى شيء أغويتني بأن إثبات الالف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذى، وهو بعيد، لان الذى غفر له هو الذنوب، ويبعد إرادة الاطلاع عليها، وإن غفرت، وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في (فيما رحمة من الله) إنها للاستفهام التعجيبى، أي فبأى رحمة، ويرد ثبوت الالف، وأن خفض رحمة حينئذ لا يتجه، لانها لا تكون بدلا من ما، إذ المبدل من اسم

الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو " ما صنعت أخيرا أم شرا " ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن الوصف، إلا في بابى التعجب ونعم وبئس، وإلا في نحو قولهم " إنى مما أن أفعل " على خلاف فيهن، وقد مر، ولا عطف بيان، لهذا، ولان ما الاستفهامية لا توصف، وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان، ولا مضافا إليه، لان أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أي باتفاق، وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو " بكم درهم اشترت " والصحيح أن جره بمن محذوفة. وإذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف ألفها نحو " لماذا جئت " لان ألفها قد صارت حشوا. وهذا فصل عقده [في] لماذا أعلم أنها تأتي في العربية على أوجه: أحدها: أن تكون ما استفهامية وذا إشارة نحو " ماذا التواني ؟ " و " ماذا الوقوف ؟ ". والثانى: أن تكون ما استفهامية وذا موصولة، كقول لبيد: 497 - ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أتحب فيقضى أم ضلال وباطل ؟ فما مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع منها، وذا: موصول، بدليل افتقاره للجملة بعده، وهو أرجح الوجهين في (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) فيمن رفع العفو، أي الذى ينفقونه العفو، إذ الاصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

الثالث: أن يكون " ماذا " كله استفهاما على التركيب كقولك " لماذا جئت ؟ " وقوله: 498 - يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم * [لا يستفحقن إلى المديرين تحنانا ؟] وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو (قل العفو) بالنصب، أي ينفقون العفو. الرابع: أن يكون " ماذا " كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولا بمعنى الذي، على خلاف في تخريج قول الشاعر: 499 - دعى ماذا علمت سأتيه ولكن بالمعيب نثيني [ص 302] فالجمهور على أن " ماذا " كله مفعول دعى، ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف: ما موصول بمعنى الذي، وقال الفارسي: نكرة بمعنى شيء، قال: لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات. وقال ابن عصفور: لا تكون ماذا مفعولا لدعى، لان الاستفهام له الصدر، ولا لعلمت، لانه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتيه، لان علمت حينئذ لا محل لها، بل ما اسم استفهام مبتدأ، وذا موصول خبر، وعلمت صلة، وعلق دعى عن العمل بالاستفهام، انتهى. ونقول: إذا قدرت " ماذا " بمعنى الذي أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعى، وقوله " لم يرد أن يستفهم عن معلومها " لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبرا، ودعواه تعليق دعى مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قدر الوقف على دعى فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر " ولكن " فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا دعى، فالمعنى دعى كذا، ولكن أفعلى كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما يعد

[302]

دعى، لانه لا يقال: من في الدار فإننى أكرمه ولكن أخبرني عن كذا. الخامس: أن تكون ما زائدة وذا للإشارة كقوله: 500 - أنورا سرع ماذا يا فروق * [وحبل الوصل منتكث حديق] أنورا بالنون أي أنفارا، سرع: أصله بضم الراء فخفف، يقال: سرع ذا خروجا، أي أسرع هذا في الخروج، قال الفارسي: يجوز كون ذا فاعل سرع، وما زائدة، ويجوز كون ماذا كلها اسما كما في قوله: * دعى ماذا علمت سأتيه * [499] السادس: أن تكون ما استفهاما وذا زائدة، أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو " ماذا صنعت " وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الالف في نحو " لم ذا جئت " والتحقق أن الاسماء لا تزداد. النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: غير زمانية نحو (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) (ما نسخ من آية) وقد جوزت في (وما بكم من نعمة فمن الله) على أن الاصل وما يكن، ثم حذف فعل الشرط كقوله: 501 - إن العقل في أموالنا لا نصق بها ذراعا، وإن صبرا فنصبر للصبر أي إن يكن العقل وإن نحيس حبسا، والارجح في الآية أنها موصولة، وأن الفاء داخلة على الخير، لا شرطية والفاء داخلة على الجواب. وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ومحتمل في (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن)

[303]

إلا أن ما هذه مبتدأ لا ظرفية، والهاء من به راجعه إليها، ويجوز فيها الموصولية وفاتوهن الخير، والعائد محذوف أي لاجله، وقال: 502 - فما تك يا ابن عبد الله فينا * فلا ظلما نخاف ولا افتقارا استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع، لاحتماله للمصدر أي للمفعول المطلق، فالمعنى: أي كون تكن فينا طويلا أو قصيرا. وأما أوجه الحرفية، فأحدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو (ما هذا بشرا) (ما هن أمهاتهم) وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية، وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا كقوله: 503 - وما بأس لوردت علينا تحية * قليل على من يعرف الحق عابها وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو (وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله) فاما (وما تنفقوا من خير فلأنفسكم) (وما تنفقوا من خير يوف إليكم) فما فيهما شرطية، بدليل الفاء في الاولى والجزم في الثانية، وإذا نفيت المضارع تخلص عند الجمهور للحال، ورد عليهم ابن مالك بنحو (قل ما يكون لى أن أبدله) وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه. والثاني: أن تكون مصدرية، وهي نوعان: زمانية، وغيرها. فغير الزمانية نحو (عزيز عليه ما عنتم) (ودوا ما عنتم) (وصاقت عليهم الارض بما رحبت) (فدوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا) (لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب) (ليجزيك أجر ما سقيت لنا)

[304]

وليست هذه بمعنى الذي، لان الذي سقاه لهم الغنم، وإنما اجر على السقى الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تقدر أجر السقى الذي سقيته لنا فذلك تكلف لا محوج إليه، ومنه (بما كانوا يكذبون) (أمنوا كما آمن الناس) وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين، وفي هذه الآيات

رد لقول السهيلي: إن الفعل بعد " ما " هذه لا يكون خاصا، فتقول " أعجيني ما تفعل " ولا يجوز " أعجيني ما تخرج ". والزمانية نحو (ما دمت حيا) أصله مدة دوامى حيا، فحذف الظرف وخلفته " ما " وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو " جئتك صلاة العصر " و " أتيتك قدوم الحاج " ومنه (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) (فاتقوا الله ما استطعتم)، وقوله: 504 - أجازتنا إن الخطوب تنوب * وإنى مقيم ما أقام عسيب ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت أسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله: 505 - منا الذى هو ما إن طر شاربه * والعانسون ومنا المرء والشيب معناه حين طر، قلت: وزيدت إن بعدها لتشبهها في اللفظ بما النافية كقوله: ورج الفتى للخير ما إن رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد [27] وبعد فالاولى في البيت تقدير ما نافية: لان زيادة إن حينئذ قياسية، ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجئة، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبت له - وهما كونها للزمان مجردة، وكونها مضافة - وكان الذى صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرء بعد ذلك لا يحسن، إذ الذى لم يثبت شاربه أمرء، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أن العانسين - وهم الذين لم يتزوجوا - لا يناسبون بقية الاقسام، وإنما العرب محميون من الخطأ في الالفاظ دون المعاني. وفى البيت

[305]

- مع هذا العيب - شدوذان: إطلاق العانس على المذكر، وإنما الأشهر استعماله في المؤنث، وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة. وإنما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولى زمانية ليشتمل نحو (كلما أضاء لهم مشوا فيه) فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفا. ولا تشارك " ما " في النيابة عن الزمان أن، خلافا لابن جنى، وحمل عليه قوله: 506 - وتالله ما إن شهلة أم واحد بأوجد منى أن يهان صغيرها وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى (أن آتاه الله الملك) (إلا أن يصدقوا) (أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله) ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو متفق عليه، فلا معدل عنه. وزعم ابن خروف أن " ما " المصدرية حرف باتفاق، ورد على من نقل فيها خلافا، والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرح الاخفش وأبو بكر باسميتها، وبرجحه أن فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعى إليه، فإن " ما " الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهى موضوعة لما لا يعقل، والاحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل " أعجيني ما قمت " قلنا: التقدير أعجيني الذى قمته، وهو يعطى معنى قولهم: أعجيني قيامك، ويرد ذلك أن نحو " جلست ما جلس زيد " تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يسمع كثيرا " أعجيني ما قمته " لانه عندهما الاصل، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكن، لان قام غير متعد، وهذه خطأ بين، لان الهاء المقدره مفعول مطلق لا مفعول به، وقال ابن الشجري: أفسد النحويون تقدير الاخفش بقوله تعالى (ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون) (20 - معنى اللبيب 1)

[306]

فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبي عليه السلام أو للقرآن صح المعنى وخلت الصلة عن عائد، أو للتكذيب فسد المعنى، لانهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين، أه. وهذا سهو منه ومنهم، لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب، بل مؤكدا به، لانه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضا، أي بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذبا، ونظيره (وكذبوا بآياتنا كذابا) ولا يبي البقاء في هذه الآية أوها ممتددة، فإنه قال: ما مصدرية صلتها يكذبون، ويكذبون خبر كان، ولا عائد على ما، ولو قيل باسميتها، فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها بكان، وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان، وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد، وللمخشري غلطة عكس هذه الاخيرة، فإنه جوز مصدرية ما في (واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه) مع أنه قد عاد عليها الضمير. وندر وصلها بالفعل الجامد في قوله: 507 - أليس أميرى في الامور بأنما * بما لستما أهل الخيانة والغدر وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها، إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير. الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهى نوعان: كافة، وغير كافة. والكافة ثلاثة أنواع: أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال، وعلة ذلك شبهه برب، ولا يدخل حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعالها كقوله: 508 - قلما يبرح اللبيب إلى ما * يورث المجد داعيا أو مجيبا فأما قول المرار:

[307]

509 - صدت فأطولت الصدود، وقلما * وصال على طول الصدود يدوم [ص 582 و 590] فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أن حقه أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرًا، وأن " وصال " مرتفع بيدوم محذوفًا مفسرا بالمذكور وقيل: وجهها أنه قدم الفاعل، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله: * فهلا نفس ليلي شفيعتها * [109] وزعم المبرد أن " ما " زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة. والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع وهى المتصلة بأن وأخواتها، نحو (إنما الله إله واحد) (كأنما يساقون إلى الموت) وتسمى المتلوة بفعل مهينة، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن " ما " مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم، والابهام، وفي أن الجملة بعده مفسرة له، ومخير بها عنه، ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها، ورده ابن الخباز في شرح الأيضاح بامتناع " إنما أين زيد " مع صحة تفسير ضمير الشأن بحملة الاستفهام، وهذا سهو منه، إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجملة غير الخبرية، اللهم إلا مع أن المخففة من الثقيلة فإنه قد يفسر بالدعاء، نحو " أما أن جزاك الله خيرا " وقراءة بعض السبعة (والخامسة أن غضب الله عليها) على أنا لا نسلم أن اسم أن المخففة يتعين كونه ضمير شأن، إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول والغائبة في الثاني، وقد قال سيبويه في قوله تعالى (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) إن التقدير أنك قد صدقت. وأما (إن ما تواعدون لآت) (وأن ما يدعون من دونه

[308]

الباطل) (أن ما عند الله هو خير لكم) (أيحسبون أن ما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات) (واعلموا أن ما غنمتم من شئ فإن لله خمسه) فما في ذلك كله اسم باتفاق، والحرف عامل، وأما (إنما حرم عليكم الميتة) فمن نصب الميتة فما: كافة، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردي - فما: اسم موصول، والعائد محذوف، وكذلك (إنما صنعوا كيد ساحر) فمن رفع كيد فإن عاملة وما موصولة والعائد محذوف، لكنه محتمل للاسما والحرفي، أي إن الذي صنعوه، أو إن صنعهم. ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم - فما كافة، وجزم النحويون بأن ما كافة في (إنما يخشى الله من عباده العلماء) ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبر، والعائد مستتر في يخشى. وأطلقت " ما " على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى (أو ما ملكت أيمانكم) (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وأما قول النابغة: * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * [92] فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين في نحو " ليتما زيدا قائم " فما: زائدة غير كافة، وهذا: اسمها، ولنا: الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤية بن العجاج ينشده رفعا، اه. فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة، وهذا مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وهو ضعيف، لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم الطول، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الأعمال. وزعم جماعة من الأصوليين والبيانين أن " ما " الكافة التي مع إن نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لان إن للآثبات وما للنفي، فلا يجوز أن يتوجهها معا إلى سئ واحد: لانه تناقض، ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها، لانه

[309]

خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الآثبات للمذكور، فجاء الحصر. وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست إن للآثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل " إن زيدا قائم " أو نفيًا مثل " إن زيدا ليس بقائم " ومنه (إن الله لا يظلم الناس شيئا) وليست " ما " للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات، ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحوى غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات: إن العرب عاملوا إنما معاملة النفي وإلا في فصل الضمير كقول الفرزدق: 510 - [أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى فهذا كقول الآخر: 511 - قد علمت سلمى وجاراتها * ما قطر الفارس إلا أنا وقول أبي حيان: لا يجوز فصل الضمير المحصور وإنما، وإن الفصل في البيت الأول ضرورة واستدلاله بقوله تعالى (قل إنما أعظكم بواحدة) (إنما أشكو بشي وحزني إلى الله) (وإنما توفون أجوركم يوم القيامة) وهم، لان الحصر فيهن في جانب الطرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة، وكذا الباقي. والثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف. فالأحرف أحدها رب، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله: ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات [207] لان التثنية والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول، ومن ثم قال الرماني في (ربما يود الذين كفروا) إنما جاز لان المستقبل معلوم عند الله تعالى

[310]

كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل (ونفخ في الصور) وقيل: التقدير ربما كان يود، وتكون كان هذه شانية، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا، ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان. ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافا للفارسي، ولهذا قال في قول. أبي دؤاد: ربما الجامل المؤبل فيهم * [وعناجيج بينهن المهيار] [215] ما: نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، أي رب شيء هو الجامل. الثاني: الكاف، نحو " كن كما أنت " وقوله: * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه * [294] قيل: ومنه (اجعل لنا إلهة كما لهم إلهة) وقيل: ما موصولة، والتقدير كالذي هو إلهة لهم، وقيل: لا تكف الكاف بما، وإن ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية. الثالث: الباء كقوله: 512 - فلئن صرت لا تحير جوابا * لبما قد ترى وأنت خطيب ذكره ابن مالك، وأن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل في نحو (واذكروه كما هداكم) والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن " ما " معهما مصدرية، وقد سلم أن كلا من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم " ما " كقوله تعالى (فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) (ويكأنه لا يفلح الكافرون) وأن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين: ثم المناسب في البيت معنى التكتير لا التقليل.

[311]

الرابع: من، كقول أبي حية: 513 - وإنما لما نضرب الكبش ضربة * [على رأسه تلقى اللسان من الفم] [ص 322] قاله ابن الشجري: والظاهر أن " ما " مصدرية، وأن المعنى مثله في (خلق الانسان من عجل) وقوله: 514 - [ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل] * وضنت علينا، والصنين من البخل فجعل الانسان والبخل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة. وأما الظروف فأحدها " بعد " كقوله: 515 - أعلقة أم الوليد بعدما * أفنان رأسك كالثغام المخلص المخلص - بكسر اللام - المختلط رطبه يبابسه. وقيل: " ما " مصدرية، وهو الظاهر، لان فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة، ولانها لو لم تكن مضافة لنون. والثاني " بين " كقوله: 516 - بينما نحن بالاراك معا * إذا أتى راكب على جملة وقيل: " ما " زائدة، وبين مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي بين أوقات نحن بالاراك، والاقوال الثلاثة تجرى في " بين " مع الالف في نحو قوله: 517 - فيينا نسوس الناس والامر أمرنا * إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف (1) [ص 371]

(1) حفطى " إذا نحن فيهم سوقة تنصف " يريد أنهم صاروا محكومين بعد أن كانوا حاكمين وصاروا يطلبون النصفة والعدل بعد أن كان ذلك يطلب منهم. (*)

[312]

والثالث والرابع " حيث، وإذ " ويضمنان حينئذ معنى إن الشرطية فيجزمان فعليين. وغير الكافة نوعان: عوض، وغير عوض. فالعوض في موضعين: أحدهما: في نحو قولهم " أما أنت منطلقا انطلقت " والاصل: انطلقت لان كنت منطلقا، فقدم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار وكان للاختصار، وحيث، بما للتعويض، وأدغمت النون للتقارب، والعمل عند الفارسي وابن جنى لما، لا لكان. والثاني: في نحو قولهم " أفعل هذا إما لا " وأصله: إن كنت لا تفعل غيره وغير العوض تقع بعد الرفع كقولك " شتان ما زيد وعمرو " وقول مهلهل. 518 - لو بأبانيين جاء يخطبها * زمل ما أنف خاب بدم وقد مضى البحث في قوله: * أنورا سرع ماذا يا فروق * [500] وأن التقدير أنفارا سرع هذا، وبعد الناصب الرفع نحو " ليتما زيدا قائم " وبعد الجازم نحو (وإما ينزغك من الشيطان نزغ) (أياما تدعوا) (أيما تكونوا) وقول الاعشى: 519 - متى ما تناخى عند باب ابن هاشم تراخى وتلقى من فواضله ندا وبعد الخافض حرفا كان نحو (فيما رحمة من الله لنت لهم) (عما قليل) (مما خطيأتهم) وقوله: ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء [207] وقوله:

[313]

وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم [95] أو اسما كقوله تعالى (أيما الاجلين) وقول الشاعر: 520 - نام الخلى، وما أحس رقادى * والههم محتضر لدى وسادى من غير ما سقم، ولكن شفنى * هم أراه قد أصاب فؤادى وقوله: * ولا سيما يوم بدارة جلجل * [219] أي ولا

مثل يوم، وقوله " بدارة " صفة ليوم، وخبر لا محذوف. ومن رفع " يوم " فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم، وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم، ثم إن المشهور أن ما محفوفة، وخبر لا محذوف، وقال الإخفش: ما خبر لا، ويلزمه قطع سئ عن الاضافة من غير عوض، قيل: وكون خبر لا معرفة، وجوابه أنه قد يقدر ما نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في " لا رجل قائم " إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به، لا بلا النافية، وفي الهيتيات للفارسي " إذا قيل: قاموا لا سيما زيد، فلا مهملة، وسى حال، أي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام " ويرد صحة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار لا، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما من نصبه فهو تمييز، ثم قيل: ما نكرة تامة محفوفة بالاضافة، فكأنه قيل. ولا مثل شيء، ثم جئ بالتمييز، وقال الفارسي: ما حرف كاف لسى عن الاضافة، فأشبهت الاضافة في " على التمرة مثلها زيدا " وإذا قلت: لا سيما زيد، جاز جر " زيد " ورفع، وامتنع نصبه.

[314]

وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم " ما خلا زيد، وما عدا عمرو " بالخفض، وهو نادر. وتزاد بعد أداة الشرط، جازمة كانت نحو (أيما تكونوا يدرككم الموت) (وإما تخافن) أو غير جازمة نحو (حتى إذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم) وبين المتبوع وتابعه في نحو (مثلا ما بعوضة) قال الزجاج: ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، اه، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل، وقيل: ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل منه، وبعوضة عطف بيان على ما، وقرأ رؤية برفع بعوضة، والاكثرون على أن ما موصولة، أي الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين، واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ، وبعوضة خبرها، والمعنى أن شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة وزادها الاعشى مرتين في قوله: 521 - إما تربنا حفاة لا نعال لنا * إنا كذلك ما نحفى ونبتل وأميه بن أبي الصلت ثلاث مرات في قوله: 522 - سلج ما، ومثله عشر ما * عائل ما، وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيت أحدا يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجذب عقدوا في أذنان البقر وبين عراقبيها السلع بفتحيتين والعشر بضمه ففتحة، وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال:

[315]

523 - أجاغل أنت بيقورا مسلعة * ذريعة لك بين الله والمطر ومعنى " عالت البيقورا " أن السنة أثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر وهذا فصل عقده للتدريب في ما قوله تعالى (ما أغنى عنه ماله وما كسب) تحتمل ما الأولى النافية أي لم يغن والاستفهامية فتكون مفعولا مطلقا، والتقدير أي إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمحل حينئذ، إذ تقديره أي إغناء أغناه عنه ماله، وهو نظير " زيد ضربت " إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به، وأما ما الثانية فموصول اسمى أو حرفي، أي والذي كسبه، أو وكسبه، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قدر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال، ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد، ففي الحديث " أحق ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه " والآية حينئذ نظير (لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم) وأما (وما يغنى عنه ماله إذا تردى) (ما أغنى عنى ماله) فما فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها تعيينها في (فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم) والارجح في (وما أنزل على الملكين) أنها موصولة عطف على السحر، وقيل: نافية فالوقف على السحر، والارجح في (لتنذر قوما ما أنذر أبأؤهم) أنها النافية بدليل (وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير) وتحتمل الموصولة والأظهر في (فاصدع بما تؤمر) المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه خمسة حذف، والأصل بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت أل لامتناع جمعها مع الاضافة فصار بصدعه، ثم حذف المضاف كما في (واسأل القرية) فصار به، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب: 524 - أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مال وذ انشب [] ص 566

[316]

فصار تؤمره، ثم حذف الهاء كما حذفت في (أهذا الذي بعث الله رسولا) وهذا تقرير ابن جنى. وأما (ما ننسخ من آية) فما شرطية، ولهذا جزمت، ومحلها النصب بنسخ وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل (أيما تدعوا) فالتقدير أي شيء ننسخ، لا أي آية ننسخ، لأن ذلك لا يجتمع مع (من آية) وإما على أنها مفعول مطلق، فالتقدير: أي نسخ ننسخ، فأية مفعول ننسخ، ومن زائدة، ورد هذا أبو البقاء بأن " ما

" المصدرية لا تعمل، وهذا سهو منه، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدرية. وأما قوله: تعالى (مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم) فما محتملة للموصوفة أي شيئاً لم نمكنه لكم، فحذف العائد، وللمصدرية الطرفية، أي أن مدة تمكنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين مكنا معنى أعطينا، وفيه تكلف. وأما قوله تعالى (فقليلاً ما يؤمنون) فما محتملة لثلاثة أوجه، أحدها: الزيادة، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها في (فما رحمة من الله لنت لهم) فتكون حرفاً باتفاق، وقليلاً في معنى النفي مثلها في قوله: * قليل بها الاصوات إلا بغامها * [104] وإما لافادة التقليل مثلها في " أكلت أكلما " وعلى هذا فيكون قليلاً بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه، ويزعم قوم أن " ما " هذه اسم كما قدمناه في (مثلاً ما بعوضة) والوجه الثاني: النفي، وقليلاً: نعت لمصدر محذوف، أو الطرف محذوف، أي إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً، أجاز ذلك بعضهم، ويرده أمران: أحدهما أن ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير

[317]

قليلاً نعتاً للطرف، لانهم يتسعون في الطرف، وقد قال: * ونحن عن فضلك ما استغينا * [137] والثاني: أنهم لا يجمعون بين مجازين، ولهذا لم يجزوا " دخلت الامر " لثلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف " دخلت في الامر " و " دخلت الدار " واستقيحوا " سير عليه طويل " لثلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف، بخلاف " سير عليه طويلاً " و " سير عليه سير طويلاً، أو زمن طويلاً ". والثالث: أن تكون مصدرية، وهى وصلتها فاعل بقليلاً، وقليلاً حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى، أي لعنهم الله، فأخروا قليلاً إيمانهم، أجازه ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره. وقوله تعالى (ومن قبل ما فرطتم في يوسف) ما إما زائدة، فمن متعلقة بفرطتم، وإما مصدرية فقليل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره من قبل، ورد بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلوات ولا صفات ولا أحوالاً، نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين، ويشكل عليهم (كيف كان عاقبة الذين من قبل) وقيل: نصب عطفاً على أن وصلتها، أي ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم، ويلزم على هذا الاعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالطرف وهو ممتنع، فإن قيل: قد جاء (وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً) ربنا أتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين. وقوله تعالى (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن) ما ظرفية، وقيل: بدل من النساء، وهو بعيد، وتقول " اصنع ما صنعت " فما موصولة أو

[318]

شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت " اصنع ما تصنع " أمتنعت الشرطية، لان شرط حذف الجواب مضى فعل الشرط. وتقول " ما أحسن ما كان زيد " فما الثانية مصدرية، وكان زيد صلتها، والجملة مفعول، ويجوز عند من جوز إطلاق ما على أحاد من يعلم أن تقدرها بمعنى الذي، وتقدر كان ناقصة رافعة لضميرها وتنصب زيدا على الخبرية، ويجوز على قوله أيضاً أن تكون بمعنى الذي مع رفع زيد، على أن يكون الخبر ضمير ما، ثم حذف، والمعنى ما أحسن الذي كانه زيد، إلا أن حذف خبر كان ضعيف. ومما يسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن: أي ثان في وقوفه إحدى قوائمه: 525 - ألف الصفون فما يزال كأنه * مما يقوم على الثلاث كسيراً فيقال: كان الظاهر رفع كسيراً خبراً لكان. والجواب أنه خبر ليزال، ومعناه كاسر: أي ثان، كرحيم وقدير، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقليل، وما مصدرية، وهى وصلتها خبر كان، أي ألف القيام على الثلاث فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث، وقيل: ما بمعنى الذي وضمير يقوم عائد إليها، وكسيراً حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور، وكان ومعمولها خبر يزال، أي كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث، والمعنى الأول أولى. (من): تأتي على خمسة عشر وجهاً: أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو (من المسجد الحرام) (إنه من سليمان) قال الكوفيون والاختفش والمبرد وابن درستويه: وفي الزمان أيضاً،

[319]

بدليل (من أول يوم) وفي الحديث " فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة " وقال النابغة: 526 - تخيرن من أزمان يوم حليلة * إلى اليوم، قد جربن كل التجارب وقيل: التقدير من مضى أزمان يوم حليلة، ومن تأسيس أول يوم، وردة السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتج إلى تقدير الزمان. الثاني:

التبويض، نحو (منهم من كلم الله) وعلامتها إمكان سد بعض مسدها، كقراءة ابن مسعود (حتى تنفقوا بعض ما تحبون) الثالث: بيان الجنس، وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما، وهما بها أولى: لافراط إبهامهما نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها) (ما ننسخ من الآية) (مهما تأتينا به من آية) وهى ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما (يحلون فيها من أساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس وإستبرق) الشاهد في غير الأولى فإن تلك للابتداء، وقيل: زائدة، ونحو (فاجتنبوا الرجس من الاوثان) وأنكر مجئ من لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في (من ذهب) و (من سندس) للتبويض، وفى (من الاوثان) للابتداء، والمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها، وهذا تكلف. وفى كتاب المصاحف لابن الانباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة) في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن من فيها للتبيين لا للتبويض، أي الذين آمنوا هم هؤلاء ومثله (الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم الفرح للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم) وكلهم محسن ومتق (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم) فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار.

[320]

الرابع: التعليل، نحو (مما خطيئاتهم أغرقوا) وقوله: 527 - وذلك من نيا جاني * [وخبرته عن أبى الاسود] وقول الفرزدق في على بن الحسين: 528 - يغضى حياء ويغضى من مهايته * [فما يكلم إلا حين يبتسم] الخامس: البديل، نحو (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) (لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلقون) لان الملائكة لا تكون من الانس (لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله " ولا ينفع ذا الجد منك الجد " أي لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي بدل طاعتك أو بدل حظك، أي بدل حظه منك، وقيل: ضمن ينفع معنى يمنع، ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى، وأما (فليس من الله في شئ) فليس من هذا خلافا لبعضهم، بل من للبيان أو للابتداء، والمعنى فليس في شئ من ولاية الله، وقال ابن مالك في قول أبى نخيلة: 529 - [جارية لم تأكل المرققا] * ولم تذق من البقول الفستقا المراد بدل البقول، وقال غيره: توهم الشاعر أن الفستق من البقول، وقال الجوهري: الرواية " النقول " بالنون، ومن عليهما للتبويض، والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل البقول إلا الفستق، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول، لانها بدوية، وقال الآخر يصف عامل الزكاة بالجور: 530 - أخذوا المخاض من الفصيل غلبة * ظلما، ويكتب للامير أفيلا أي بدل الفصيل، والأفيل: الصغير، لانه يأفل بين الابل: أي يغيب، وانتصاب أفيلا على الحكاية، لانهم يكتبون " أدى فلان أفيلا " وأنكر قوم مجئ من للبديل

[321]

فقالوا: التقدير في (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) أي بدلا منها، فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي، السادس: مرادفة عن، نحو (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله) (يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد، وكان هذا القائل يعلق معناها (1) بويل، مثل (فويل للذين كفروا من النار) ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل بالخبر (2)، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الاول للتعليل، أي من أجل ذكر الله، لانه إذا ذكر قست قلوبهم. وزعم ابن مالك أن من في نحو " زيد أفضل من عمرو " للمجازرة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمرا في الفضل، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنها لابتداء الارتفاع في نحو " أفضل منه " وابتداء الانحطاط في نحو " شر منه " إذ لا يقع بعدها إلى، اه. وقد يقال: ولو كانت للمجازرة لصح في موضعها عن. السايح: مرادفة الباء، نحو (ينظرون من طرف خفى) قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء. الثامن: مرادفة في، نحو (أرونى ماذا خلقوا من الارض) (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) والظاهر أنها في الاولى لبيان الجنس مثلها في (ما ننسخ من آية). التاسع: موافقة عند، نحو (لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبديل العاشر: مرادفة ربما، وذلك إذا اتصلت بما كقولها

(1) الاولى حذف " معنى " فتكون العبارة " وكان هذا القائل يعلقها بويل " لان من في المشبه بها متعلقة بويل. (2) المراد بالخبر هنا الجملة الخبرية، وهو (قد كنا في غفلة من هذا). (*)

[322]

وإنما لما نضرب الكبش ضربة * على رأسه تلقى اللسان من الفم [513] قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخرجوا عليه قول سيبويه: وأعلم أنهم مما يحذفون كذا، والظاهر أن من فيهما ابتدائية وما مصدرية، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل (خلق الانسان من عجل). الحادي عشر: مرادفة على، نحو (ونصرناه من القوم) وقيل: على التضمين، أي منعناه منهم بالنصر (1). الثاني عشر: الفصل، وهي الداخلة على ثانی المتضادين نحو (والله يعلم المفسد من المصلح) (حتى يميز الخبيث من الطيب) قاله ابن مالك، وفيه نظر، لان الفصل مستفاد من العامل، فإن ما زوميز بمعنى فصل، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن من في الآيتين للابتداء، أو بمعنى عن. الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه " وتقول رأيته من ذلك الموضع " فجعلته غاية لرؤيتك، أي محلا للابتداء والانتها، قال " وكذا أخذته من زيد " وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجازة، والظاهر عندي أنها للابتداء، لان الاخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك. الرابع عشر: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو " ما جاءني من رجل " فإنه قبل دخولها يحتمل في الجنس ونفى الوحدة، ولهذا يصح أن يقال " بل رجلان " ويمتنع ذلك بعد دخول من. الخامس عشر: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو " ما جاءني من أحد، أو من ديار " فإن أحدا وديارا صيغتا عموم. وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

(1) حاصل هذا الكلام أن من في الآية متعلقة بنصر البتة، فإن كان نصر باقيا على معناه كانت من بمعنى على، لان نصر يعلى لا بمن، وإن ضمن نصر معنى منع كانت من باقية على معناها، لان منع يتعدى بمن. (*)

[323]

أحدها: تقدم نفي أو نهى أو استفهام بهل، نحو (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها) (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) (فارجع البصر هل ترى من فطور) وتقول " لا يقيم من أحد " وزاد الفارسي الشرط كقوله: 531 - ومهما تكن عند امرئ من خليفة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم [ص 330] وسيأتي فصل مهما. والثاني: تنكير مجرورها، والثالث: كونه فاعلا، أو مفعولا به، أو مبتدأ. تنبيهات - أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله) ولك أن تقدر كان تامة، لان مرفوعها فاعل، وناقصة (1)، لان مرفوعها شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ. الثاني: تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه أنهم في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي، ولا تجمعهن، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرج عليه أبو البقاء (ما فرطنا في الكتاب من شيء) فقال: من زائدة، وشئ في موضع المصدر، أي تفریطا، مثل (لا يضركم كيدهم شيئا) والمعنى تفریطا وضرا، قال: ولا يكون مفعولا به، لان فرط إنما يتعدى إليه بفي، وقد عدى بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا، قلت: وكذا لا حجة فيها لو كان شئ مفعولا به، لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: (ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) وهو رأى الزمخشري، والسياق يقتضيه.

(1) يريد أنك إن قدرت كان تامة فمرفوعها فاعل، وإن قدرتها ناقصة فمرفوعها أصله مبتدأ، فقد وجد الشرط الثالث على الوجهين. (*)

[324]

الثالث: القياس أنها لا تزداد في ثانی مفعولي ظن، ولا ثالث مفعولات أعلم، لانهما في الاصل خبر، وشذت قراءة بعضهم (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء) ببناء نتخذ للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال (1)، ويظهر لي فسادها في المعنى، لانك إذا قلت " ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك " فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لانفسهم الولاية. الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث، فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو " ما زيد قائما " والتميز في نحو " ما طاب زيد نفسا " والحال في نحو " ما جاء أحد راكبا " وهم لا يجيزون ذلك. وأما قول أبي البقاء في (ما ننسخ من آية): إنه يجوز كون (آية) حالا ومن زائدة كما جاءت آية حالا في (هذه ناقة الله لكم آية) والمعنى أي شئ ننسخ قليلا أو كثيرا، ففيه تخرج التنزيل على شئ إن ثبت فهو شاذ، أعنى زيادة من في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ومنتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا، والتنظير بما لا يناسب، فإن (آية) في (هذه ناقة الله لكم آية) بمعنى علامة لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله قليلا أو كثيرا، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية. ولم

يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الاولين، واستدل بنحو (ولقد جاءك من نيا المرسلين) (بغفر لكم من ذنوبكم) (يحلون فيها من أساور من ذهب) (نكفر عنكم من سيئاتكم).

(1) أصل العبارة قبل بناء الفعل للمجهول: يتخذنا الناس أولياء، فحذف الفاعل وهو الناس، وبنى الفعل للمجهول وأسند للضمير، وابن مالك يعتبر اتخذ متعدية لواحد فيجعل انتصاب أولياء على الحالية، وغيره يعتبر اتخذ متعدية لاثنين فيجعل نصب أولياء على أنه مفعول ثان. (*)

[325]

ولم يشترط الكوفيون الاول، واستدلوا بقولهم " قد كان من مطر " ويقول عمر بن أبى ربيعة: 532 - وينمى لها حبا عندنا * فما قال من شكاح لم يضر وخرج الكسائي على زيادتها " إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون " وابن جنى قراءة بعضهم (لما أتيتكم من كتاب وحكمة) بتشديد لما، وقال: أصله لمن ما، ثم أدغم، ثم حذف ميم من (1). وجوز الزمخشري في (وما أنزلنا على قوميه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين) الآية كون المعنى ومن الذى كنا منزلين، فجوز زيادتها مع المعرفة (1). وقال الفارسي في (وننزل من السماء من جبال فيها من برد): يجوز كون من ومن الاخيرتين زائدتين، فجوز الزيادة في الايجاب. وقال المخالفون: التقدير قد كان هو أي كائن من جنس المطر، وفما قال هو أي فائل من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس أي إن الشأن، ولقد جاءك هو أي جاء من الخير كائنا من نيا المرسلين، أو ولقد جاءك نيا من نيا المرسلين ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية، لان الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخرج التنزيل عليه. واختلف في " من " الداخلة على قبل وبعد، فقال الجمهور: لايتداء الغاية، ورد بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية

(1) من التى قال ابن جنى بزيادتها في الآية الكريمة هي الداخلة على كتاب والتقدير عنده: لمن جملة ما أتيتكم كتاب وحكمة. (2) من الداخلة على جند زائدة، وهي مستكملة لشروط زيادتها، والكلام في من مقدرة الدخول على (ما) التى جعلها بمعنى الذى وجعلها معطوفة على جند وهى في (وما كنا منزلين) فصار التقدير: ومن الذى كنا منزلين، فزيدت من وهى داخلة على معرفة. (*)

[326]

وإنما هما في الاصل صفتان للزمان، إذ معنى " جئت قبلك " جئت زما قبل زمن مجيئك، فلهذا سهل ذلك فيهما، وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبنى على قول الاخفش في عدم الاشتراط لزيادتها. مسألة - (كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم) من الاولى لايتداء والثانية للتعليل، وتعلقها بأرادوا أو يخرجوا، أو لايتداء فالغم بدل اشتغال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير، أي من غم فيها. مسألة - (مما تثبت الارض من بقلها) من الاولى لايتداء، والثانية إما كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار، وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت محذوف، أي مما تثبت كائنا من هذا الجنس. مسألة - (ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله) من الاولى مثلها في " زيد أفضل من عمرو " ومن الثانية لايتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذى تعلق به عند، أي شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى عن، على أنها متعلقة بكنتم على جعل كتمان عن الاداء الذى أوجبه الله كتمان عن الله، وسيأتى أن (كنتم) لا يتعدى بمن. مسألة - (أتأتون الرجال شهوة من دون النساء) من لايتداء، والظرف صفة لشهوة، أي شهوة مبتدأة من دونهن، قيل: أو للمقابلة ك " خذ هذا من دون هذا " أي اجعله عوضا منه، وهذا يرجع إلى معنى البديل الذى تقدم، ويرده أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا (1). مسألة - (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن

(1) وجه عدم صحة التصريح بالمقابلة والعوض مكان من في هذه الآية الكريمة أن لفظ (دون) يمنع من التصريح بأحدهما، وقد علم أن من لا تكون للعوض إلا إذا صح التصريح به مكانها. (*)

[327]

ينزل عليكم من خير من ربكم) الآية. فيها من ثلاث مرات، الاولى للتبيين لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لايتداء الغاية مسألة - (لاكلون من شجر من زقوم) (ويوم نحشر من كل أمة فوجا ممن يكذب) الاولى منهما لايتداء، والثانية للتبيين. مسألة - (نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة من الشجرة) من فيهما لايتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت ثابتة بالشاطئ. (من): على خمسة أوجه: شرطية نحو (من يعمل سوا يجز به)، واستفهامية نحو (من بعثنا من مرقدا ؟) (فمن ربكما يا موسى ؟). وإذا قيل " من يفعل هذا إلا زيد ؟ " فهى من الاستفهامية أشربت معنى النفي، ومنه (ومن يغفر الذنوب إلا الله) ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو، خلافا لابن مالك، بدليل (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه). وإذا قيل " من ذا لقيت ؟ " فمن: مبتدأ وذا: خبر موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة، ومن مفعولا، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في " من ذا لقيت " أن تكون من وذا مركبتين كما في قولك " ماذا صنعت " ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه وتغلب في أمالية وغيرهما، وخصوصا جواز ذلك بماذا، لان " ما " أكثر إبهاما، فحسن أن تجعل مع غيرها كثنى واحد، ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولان التركيب خلاف الاصل، وإنما دل عليه الدليل مع " ما " وهو قولهم " لما جئت " بإثبات الالف وموصولة [في] نحو (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض).

[328]

ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها رب في قوله: 533 - رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع ووصفت بالفكرة في نحو قولهم " مررت بمن معجب لك " وقال حسان رضي الله عنه: فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد إيانا (158) ويروى برفع غير، فيحتمل أن من على حالها، ويحتمل الموصولية، وعليهما فالتقدير: على من هو غيرنا، والجملة صفة أو صلة، وقال الفرزدق: 534 - إني وإياك إذ حلت بارحلنا * كمن بواديه بعد المحل ممطور أي كشخص ممطور بواديه. وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات، ورد بهذين البيتين، فخرجهما على الزيادة، وذلك شئ لم يثبت كما سيأتي. وقال تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله) فجزم جماعة بأنها موصوفة وهو بعيد، لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة، وقال الزمخشري: إن قدرت آل في الناس للعهد فموصولة مثل (ومنهم الذين يؤذون النبي) أو للجنس فموصوفة مثل (من المؤمنين رجال) ويحتاج لتأمل. تنبيهان: الاول - تقول " من يكرمني أكرمه " فتحتمل [من] الأوجه الاربعة، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الاولى وجزمت الثاني، لانه جواب بغير الفاء، ومن فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الاولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الاولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتقول " من زارني زرتة " فلا تحسن الاستفهامية (1)، ويحسن ما عداها.

(1) لا تحسن الاستفهامية لكون ما بعدها ماضيا، ولكنها - مع ذلك - تصح (*).

[329]

الثاني - زيد في أقسام من قسما آخران، أحدهما أن تأتي نكرة تامة، وذلك عند أبي علي، قاله في قوله: 535 - [ونعم من كامن ضافت مذاهبه]. * ونعم من هو في سر وإعلان [ص 435 و 437] فزعم أن الفاعل مستتر، ومن تمييز، وقوله " هو " مخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف، وقال غيره: من موصول فاعل، وقوله " هو " مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله: 536 - [أنا أبو النجم] وشعري شعري [لله درى ما أجن صدري] [ص 437 و 657] والظرف متعلق بالمحذوف، لان فيه معنى الفعل، أي ونعم من هو الثابت في حالى السر والعلانية. قلت: ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح. الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي [من] أنها ترد زائدة كما، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الاسماء تزداد، وأنشد عليه: * فكفى بنا فضلا على من غيرنا * [158] فيمن خفض غيرنا، وقوله: 537 - يا شاة من قص لمن حلت له * حرمت على، وليتها لم تحرم فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور، وقوله: 538 - آل الزبير سنام المجد، قد علمت * ذاك القبائل والأثرون من عددا (1)

(1) علمت في هذا الموضع بمعنى عرفت فتحتاج إلى مفعول واحد وهو قوله " ذاك " وليس لك أن تعتبرها من أفعال اليقين فتكون محتاجة إلى مفعولين، ووجه عدم صحة ذلك أن الشاعر لم يذكر إلا مفعولا واحدا، وأنت خبير أن حذف المفعول الثاني من مفعولي ظن وأخواتها لغير دليل لا يجوز، وهو الذى يسمونه الحذف اقتصارا. (*)

[330]

ولنا أنها في الاولين نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، وبا شاه: إنسان فنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعددا: إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العد: أي والاثرون قوما ذوى عد، أي قوما معدودين، وإما معمول ليعد محذوفا صلة أو صفة لمن، ومن بدل من الاثرون. (مهما): اسم، لعود الضمير إليها في (مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها) وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملا على اللفظ وعلى المعنى، اه. والاولى أن يعود ضمير (بها) لآية، وزعم السهيلي أنها تأتي حرفا، بدليل قول زهير: ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم [531] قال: فهي هنا حرف بمنزلة إن، بدليل أنها لا محل لها، وتبعه ابن يسعون، واستدل بقوله 539 - قد أوبيت كل ماء فهي ضاوية * مهما تصب أفقا من بارق تشم (1) قال: إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخير وهو فعل الشرط، ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع لها. والجواب أنها في الاول إما خبرتكن، وخليقة اسمها، ومن زائدة، لان الشرط غير موجب عند أبى على، وإما مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنت ضميرها لانها الخليقة في المعنى، ومثله " ما جاءت حاجتك " فيمن نصب حاجتك، ومن خليقة تفسير للضمير، كقوله:

(1) أوبيت: فعل ماض مبنى للمجهول وزانه أكرمت ومعناه منعت، وضاوية: هزيلة من العطش، والبارق: السحاب ذو البرق، وتشم: تنظر، من شام البرق يشيمه - بوزن باعه يبيعه - أي نظر إليه ليعرف أين بمطر. (*)

[331]

540 - [فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها] لما نسجتها من جنوب وشمال وفى الثاني مفعول تصب، وأفقا: طرف، ومن بارق: تفسير لمهما أو متعلق بتصب، فمعناها التبعيض، والمعنى: أي شئ تصب في أفق من البوارق تشم وقال بعضهم: مهما طرف زمان، والمعنى أي وقت تصب بارقا من أفق، فقلب الكلام، أو في أفق بارقا، فزاد من، واستعمل أفقا طرفا، انتهى، وسيأتى أن مهما لا تستعمل طرفا. وهى بسيطة، لا مركبة من مه وما الشرطية، ولا من ما الشرطية وما الزائدة. ثم أبدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار، خلافا لزاعمي ذلك. ولها ثلاثة معان: أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية، ولهذا فسرت بقوله تعالى (من آية) وهى فيها إما مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدر لها عامل متعدد كما في " زيدا مرتت به " متأخرا عنها، لان لها الصدر، أي مهما تحضرنا تأتتا به. الثاني: الزمان والشرط، فتكون طرفا لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، وزعم أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم: 541 - وإنك مهما تعط بطنك سؤلوه وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا وأبياتا آخر، ولا دليل في ذلك، لجواز كونها للمصدر بمعنى أي إعطاء كثيرا أو قليلا وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره، وشدد الزمخشري الانكار على من قال بها (1)

(1) أراد المؤلف بهذا أن ينكر على ابن مالك شيئين، الاول ادعاؤه أن النحويين أهملوا هذا المعنى من معاني مهما، فذكر أن غير ابن مالك سبقه إلى ذكر هذه المقالة، والثانى: أن هذا المعنى الذى ادعاه لمهما غير صحيح، وإن يقول به من لا يدلله في العربية (*)

[332]

فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التى يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، وبطنها بمعنى متى، ويقول " مهما جتنتي أعطيتك " وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد في آيات الله، انتهى. والقول بذلك في الآية ممتنع، ولو صح ثبوته في غيرها، لتفسيرها بمن آية. الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلوا عليه بقوله: مهما لى الليلة مهما ليه * أودى ينعلى وسر باليه [155] فرعموا أن مهما مبتدأ، ولى الخبر، وأعيدت الجملة توكيدا، وأودى. بمعنى هلك، ونعلي: فاعل، والباء زائدة مثلها في (كفى بالله شهيدا) ولا دليل في البيت، لاحتمال أن التقدير مه اسم فعل بمعنى اكف ثم استأنف استفهاما بما وحدها. تنبيه - من المشكل قول الشاطبي رحمه الله: 543 - * ومهما تصلها أو بدأت براءة * ونقول فيه: لا يجوز في مهما أن تكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ لعدم الرابط، فإن قيل: قدر مهما واقعة على براءة، فيكون ضمير تصلها راجعا إلى براءة، وحينئذ فمهما مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل،

قلنا: اسم الشرط عام، وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير. وهذه بخلافها في قوله: 543 - * ومهما تصلها مع أواخر سورة * فإنها هناك واقعة على البسمة التي في أول كل سورة، فهي عامة، فيصح فيها الابتداء أو النصب بفعل يفسره تصل، أي وأي بسمة تصل تصلها، والظرفية بمعنى وأي وقت تصل البسمة، على القول بجواز ظرفيتها.

[333]

وأما هنا فيتعين كونها طرفا لتصل بتقدير وأي وقت تصل براءة، أو مفعولا به حذف عامله أي ومهما تفعل، ويكون تصل وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل، وأما ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوف، أي ومهما تفعل في براءة تصلها أو بدأت بها، وحذف بها، ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بيانا له. إما على أنه بدل منه، أو على إضمار أعنى، ولك أن تعيده على ما بعده وهو براءة: إما على أنه بدل منه مثل " رأيت زيدا " فمفعول بدأت محذوف، أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متسعا فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفصلة في الأول، على حد قوله: 544 - إذا كنت ترضيه وبرضيك صاحب * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود (مع): اسم، بدليل التنوين في قولك " معا " ودخول الجار في حكاية سيبويه " ذهب من معه (1) " وقراءة بعضهم (هذا ذكر من معي) وتسكين عينه لغة غنم وربيع، لا ضرورة خلافا لسيبويه، واسميتها حينئذ باقية، وقول النحاس " إنها حينئذ حرف بالاجماع " مردود. وتستعمل مضافة، فتكون طرفا، ولها حينئذ ثلاثة معان: أحدها: موضع الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو (والله معكم) والثاني: زمانه، نحو " جئتك مع العصر ". والثالث: مرادفة عند، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتين. ومفردة، فتنون، وتكون حالا. وقد جاءت طرفا مخبرا به في نحو قوله: 545 - أفيقوا بنى حرب وأهواؤنا معا * (وأرماحنا موصولة لم تقضب) (هامش) * (1) التنوين يدل على اسمية " مع " في موضعين، الأول أن تكون اسما لموضع الاجتماع، والثاني أن تكون اسما لزمان الاجتماع، وقبول دخول من عليها يدل على اسميتها في موضع واحد، وهو أن يكون اسما مرادفا لعند، وهي لا تخرج عن هذه المواضع الثلاثة. (*)

[334]

وقيل: هي حال، والخبر محذوف، وهي في الأفراد بمعنى جميعا عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب: " إذا قلت " جا أ جميعا " احتمل أن فعلهما في وقت واحدا أو في وقتين، وإذا قلت " جا أ معا " فالوقت واحد " اه. وفيه نظر، وقد عادل بينهما من قال: 546 - كنت ويحيى كيدى واحد * نرمى جميعا ونرامى معا وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للثنتين، قال: 547 - * إذا حنت الأولى سجعن لها معا * وقالت الخنساء: 548 - وأفتى رجالي فبادوا معا * فأصبح قلبي بهم مستفزا (متى): على خمسة أوجه: اسم استفهام، نحو (متى نصر الله) واسم شرط، كقوله: [أنا ابن جلا وطلاع الثنايا] * متى أضع العمامة تعرفوني [263] واسم مرادف للوسط، وحرف بمعنى من أو في، وذلك في لغة هذيل يقولون " أخرجها متى كمة " أي منه، وقال ساعدة: 549 - أخيل برقا متى حاب له رجل * إذا يفتر من توماضه حلجا أي من سحاب حاب، أي ثقيل المشى له تصويت، واختلف في قوله بعضهم: " وضعته متى كمي " فقال ابن سيده: بمعنى في، وقال غيره: بمعنى وسط، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب:

(1) أخيل - بضم الهمزة وكسر الخاء - مضارع أخال البرق، وأخيله - على الاصل ومعناه شام سحابه، ومتى: بمعنى من، والحابي معناه الدائي، وفسره المؤلف بالثقل، وليس بذاك، والزجل - بوزن جمل - الصوت، ويفتر: يضعف، والتوماض: اللمع الخفيف من البرق، وحلج: أمطر. (*)

[335]

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى ليج خضر لهن نثيج [148] فقيل: بمعنى من، وقال ابن سيده: بمعنى وسط. (مند، ومد): لهما ثلاث حالات: إحداهما: أن يليهما اسم مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جر: بمعنى من إن كان الزمان ماضيا، وبمعنى في إن كان حاضرا، وبمعنى من وإلى جميعا إن كان معدودا نحو " ما رأيت منذ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام " وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه، وترجيح رفع مذ للماضي على جره، ومن الكثير في منذ قوله: 550 - [قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان]. *

وربع عفت آثاره منذ أزمان ومن القليل في مذ قوله: 551 - [لمن الديار بقنة الحجر] * أقوين مذ حج ومذ دهر والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع، نحو " مذ يوم الخميس، ومذ يومان " فقال المبرد وابن السراج والفارسي: مبتدآن، وما بعدهما خبر، ومعناهما الامد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا، وأول المدة إن كان ماضيا، وقال الاخفش والزجاج والزجاجي: ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما بين وبين مضافين، فمعنى " ما لقيته مذ يومان " بينى وبين لقائه يومان، ولاخفاء بما فيه من التعسف، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي فاعله، والاصل: مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف، أي ما رأيت من الزمان الذي هو يومان، بناء على أن مذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية.

[336]

الجملة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، كقوله: 552 - ما زال مذ عقدت يداه إزاره [فسمما فأدرك خمسة الاشبار] وقوله: 553 - وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع [وليدا وكهلا حين شبت وأمردا] والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر. وأصل مذ منذ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقة الساكن، نحو " مذ اليوم " ولولا أن الاصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول " مذ زمن طويل " فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه، ويرده تخفيفهم إن وكان ولكن ورب وقط، وقال المالقي: إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ، أو حرفا فهي أصل....

قد تم بحمد الله تعالى وتوفيقه وتيسيره - الجزء الاول من كتاب " مغنى اللبيب، عن كتب الاعراب " لانحى النجاة العلامة ابن هشام، الانصاري، المصري، وبلية - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني، مفتتحا بحرف النون من باب الحروف وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي فاعله، والاصل: مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف، أي ما رأيت من الزمان الذي هو يومان، بناء على أن مذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية.

[336]

....

قد تم بحمد الله تعالى وتوفيقه وتيسيره - الجزء الاول من كتاب " مغنى اللبيب، عن كتب الاعراب " لانحى النجاة العلامة ابن هشام، الانصاري، المصري، وبلية - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني، مفتتحا بحرف النون من باب الحروف نسأل الله جللت قدرته أن يعين على إكماله بمنه وفضله